وأما «لن» فهي عند الخليل مركبة من «لا» و«أن»[1]، ولا يلزمه ما اعترض عليه سيبويه في تقديم المفعول عليها، لأنه يجوز في المركبات ما لا يجوز في البسائط. فإذا ثبت ذلك فمعناها نفي الإمكان بـ«أن» كما تقدم.

فكان ينبغي أن تكون جازمة كلم، لأنها حرف نفي مختص بالأفعال، فوجب أن يكون إعرابه الجزم الذي هو نفي الحركة وانقطاع الصوت، ليتطابق اللفظ والمعنى كما تقدم في باب الإعراب. وقد فعلت ذلك طائفة من العرب، فجزمت بها حين لحظت هذا الأسلوب وأكثرهم ينصب بها مراعاة لأن المركبة فيها مع لا، إذ هي من جهة الفعل وأقرب إلى لفظه، فهي أحق بالمراعاة من معنى النفي، فرب نفي لا يجزم الأفعال، وذلك إذا لم يختص بها دون الأسماء، والنفي في هذا الحرف إنما جاءه من قبل «لا»، و«لا» غير عاملة، لعدم استبدالها بالأفعال دون الأسماء، ولذلك كان النصب بها أولى من الجزم. على أنها قد ضارعت «لم» لتقارب المعنى واللفظ، حتى قدم عليها معمول فعلها.

فقالوا: «زيداً لن أضرب»، كما قالوا: «زيداً لم أضرب».

ومن خواصها أنها تخلص الفعل للاستقبال بعد أن كانت صيغته للحال، فأغنت عن «السين» و«سوف». وكذلك جل هذه النواصب تخلص الفعل للاستقبال.

ومن خواصها أنها تنفي ما قرب ولا يمتد معنى النفي فيها كامتداد معنى النفي في حرف (لا)[2] إذا قلت: «لا يقوم زيداً أبداً».

---

(١) كما ذكر المصنف للفعل المستقبل نافية كما أن لا نافية وناصبة للفعل المستقبل كما إن أن كذلك والمنفي بها فعل مستقبل كما إن المنصوب بأن مستقبل فاجتمع في لن ما افترق فيهما فقضى بأنها مركبة منهما إذ كان فيهما شيء من حروفهما والأصل عنده لا أن فحذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة الإستعمال ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وهما الألف والنون بعدها اللفظ لن (وكان الفراء يذهب إلى أنها لا والنون فيها بدل من الألف) والنون وهو خلاف الظاهر ونوع من علم الغيب (وسيبويه يرى أنها مفردة غير مركبة من شيء) عملاً بالظاهر إذ كان لها نظير في الحروف نحو أن ولم وأم ونحن إذا شاهدنا ظاهراً لكون مثله أصلاً أمضينا الحكم على ما شاهدنا من حالة وإن أمكن أن يكون الأمر في باطنه على خلافه.

انظر شرح المفصل ٨/١١٢.
وانظر الكتاب ١/٤٠٧. ومغني اللبيب ١/٢٨٤.

(٢) سقط في ب.

وقد قدمنا أن الألفاظ مشاكلة للمعاني التي هي أرواحها، يتفرس العاقل فيها حقيقة المعنى بطبعه وحسه، كما يتعرف الصادق للفراسة صفات الأرواح في الأجساد بنحيزة نفسه.

فحرف «لا»: لام بعدها ألف[1]، يمتد بها الصوت ما لم يقطعه تضييق النفس، فإذاً امتداد لفظها بامتداد معناها، و«لن» بعكس ذلك، فتأمله فإنه معنى لطيف، وغرض شريف، ألا ترى كيف جاء في القرآن البديع نظمه، الفائق على كل العلوم علمه: (ولا يتمنونه أبداً)[2]، بحرف «لا» في الموضع الذي اقترن فيه حرف الشرط بالفعل فصار من صيغ العموم، فانسحب على جميع الأزمنة، وهو قوله عز وجل: ﴿إن زعمتم أنكم أولياء لله من دون الناس، فتمنوا الموت﴾[3]، كأنه يقول: متى ما زعموا ذلك لوقت من الأوقات أو زمن من الأزمان وقيل لهم: «تمنوا الموت»، فلا يتمنونه، وحرف الشرط دل على هذا المعنى، وحرف «لا» في الجواب بإزاء صيغة العموم، لاتساع معنى النفي فيها.

وقال في سورة البقرة: ﴿ولن يتمنوه﴾[4] فقصر من سعة النفي وقرب، لأن قوله تعالى في النظم: ﴿قل: إن كانت لكم الدار الآخرة﴾[5]، وليست «إن» ها هنا مع «كان» من صيغ العموم، لأن «كان» ليست بدالة على حدث، وإنما هي داخلة على المبتدأ والخبر عبارة عن مضي في الزمان الذي (كان)[6] فيه ذلك الحدث، فكأنه يقول عز وجل إن كانت (قد) وجبت لكم الدار الآخرة وثبتت (لكم)[7] في علم

---

(١) «لا» حرف ناف موضوع لنفي الفعل المستقبل.

قال سيبويه:

وإذا قال هو يفعل ولم يكن الفعل واقعاً فنفيه لا يفعل فلا جواب هو يفعل إذا أريد به المستقبل فإذا قال القائل يقوم زيد غداً وأريد نفيه قيل: لا يقوم لأن لا حرف موضوع للنفي المستقبل وكذلك إذا قال ليفعلن وأريد النفي قيل: لا يفعل لأن النون تصرف الفعل للاستقبال وربما نفوا بها الماضي نحو قوله تعالى: ﴿فلا صدق ولا صلى﴾ أي لم يصدق ولم يصل ومنه قوله تعالى أيضاً: ﴿فلا اقتحم العقبة﴾ أي لم يقتحم حملوا لا في ذلك على لم إلا إنهم لم يغيروا لفظ الفعل بعد لا كما غيروه بعد لم لأن لا غير عاملة ولم عاملة فلذلك غيروا لفظ الفعل إلى المضارع ليظهر فيه أثر العمل.

انظر المفصل ٨/١٠٨، ١٠٩.

(٢) الجمعة: ٧.
(٣) الجمعة: ٦.
(٤) البقرة: ٩٥.
(٥) البقرة: ٩٤.
(٦) سقط في ب.
(٧) سقط في ب.

الله ـ تعالى ـ فتمنوا الموت الآن، ثم قال في الجواب: (ولن يتمنوه)، فانتظم معنى الجواب بمعنى الخطاب في الآيتين جميعاً، والله الموفق للصواب.

وليس في قوله تعالى (أبداً) ما يناقض ما قلناه، فقد تكون «أبداً» بعد فعل الحال، تقول: «زيد يقوم أبداً»، و«يصلي أبداً»، ونحو ذلك.

ومن أجل ما تقدم من قصور معنى النفي في «لن» ودلالتها على القرب في أكثر الكلام، لم يكن للمعتزلة حجة على نفي الرؤية في قوله عز وجل: ﴿لن تراني﴾[1]، ولم يقل: «لا تراني» فلو كان النفي بـ«لا» لكان لهم بعض التعلق، ولم يكن حجة بجواز تخصيص العموم بنص آخر من الكتاب والسنة، والله الموفق[2].

---

(١) الأعراف: ١٤٣.

(٢) اتفق أهل السنة على جواز رؤية الله تعالى واستدلوا على ذلك بآيات الله تعالى وأحاديث النبي ﷺ فيها قوله عز وجل: «وجوه يومئذ ناضرة. إلى ربها ناظرة» وقوله تعالى للذين أحسنوا الحسنى وزيادة «فالحسنى: الجنة والزيادة هي النظر إلى وجهه الكريم فسرها بذلك رسول الله ﷺ والصحابة من بعده كما روى ذلك مسلم وغيره عن صهيب رضي الله عنه وغير ذلك من الآيات والأحاديث وقد احتج الشافعي رضي الله عنه بقوله تعالى: «كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون» بأن بهذه الآية دليلاً على الرؤية لأهل الجنة.

فقال الشافعي: لما أن حجب هؤلاء السخط كان في هذا دليل على أن أولياءه يرونه في الرضى وأما استدلال المعتزلة بقوله تعالى: «لن تراني» مردود عليهم بل الآية دليل عليهم والاستدلال منها على ثبوت رؤيته تعالى من وجوه أحدها: أنه لا يظن بكليم الله ورسوله الكريم وأعلم الناس بربه في وقته أن يسأل ما لا يجوز عليه بل هو عندهم من أعظم المحال. الثاني: أن الله لم ينكر عليه سؤاله ولما سأل نوح ربه نجاة ابنه أنكر سؤاله وقال: (إني أعظك أن تكون من الجاهلين) هود/٤٦ الثالث: أنه تعالى قال: (لن تراني) ولم يقل: إني لا أرى أو لا تجوز رؤيتي أولست بمرئي والفرق بين الجوابين ظاهر. ألا ترى أن من كان في كمه حجر فظنه رجل طعاماً فقال: أطعمنيه فالجواب الصحيح: أنه لا يؤكل أما إذا كان طعاماً صح أن يقال: ولكن موسى لا تحتمل قواه رؤيته في هذه الدار لضعف قوى البشر فيها عن رؤيته تعالى. ويوضحه: الوجه الرابع وهو قوله: (ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراني) الأعراف: ١٤٢ فأعلمه أن الجبل مع قوته وصلابته لا يثبت للتجلي في هذه الدار فكيف بالبشر الذي خلق من ضعف؟ الخامس: أن الله سبحانه قادر على أن يجعل الجبل مستقراً ـ وذلك ممكن وقد علق به الرؤية ولو كانت محالاً لكان نظيره أن يقول: إن استقر الجبل فسوف آكل وأشرب وأنام والكل عندهم سواء، السادس: قوله تعالى: (فلما تجلى ربه للجبل جعله دكاً) الأعراف: ١٤٢ فإذا جاز أن يتجلى للجبل الذي هو جماد لا ثواب له ولا عقاب ـ فكيف يمتنع أن يتجلى لرسوله وأوليائه في دار كرامته؟ ولكن الله أعلم موسى أن الجبل إذا لم يثبت لرؤيته في هذه الدار فالبشر أضعف، السابع: أن الله كلم موسى وناداه وناجاه ومن جاز عليه التكلم والتكليم وأن =

وأما الإدراك الذي لا يكون بحال فنفاه بـ«لا»، فقال: ﴿لا تدركه الأبصار﴾[1]، فالأبصار إذاً [2] لا تدركه بحال، والرؤية تكون بعد هذه الحال وهو ـ عندي ـ أصح من قول من قال: الرؤية والإدراك بمعنى واحد لا فرق بينهما: ألا ترون كيف حسن قوله ـ ﷺ ـ: «إنكم ترون ربكم عيانا يوم القيامة»[3]. ولو قال: (إنكم) تدركون ربكم يوم القيامة، لم يحسن. فالإدراك منفي بـ«لا» نفياً مطلقاً بخلاف الرؤية على أني أقول: إن العرب ـ مع هذا ـ إنما تنفي بـ«لن» ما كان ممكناً عند الخطاب مظنوناً أن سيكون، فتقول له: «لن يكون»، لما يمكن[4] أن يكون، لأن «لن» فيها معنى «أن» وإذا كان الأمر عندهم على الشك لا على الظن، كأنه يقول: أيكون أم لا يكون؟ (قلت في النفي لا يكون) وهذا كله مقو لتركيبها من «لا» و«أن»، وسأشرح لك وجه اختصاصها في القرآن بالمواضع التي وقعت فيها دون «لا».

مسألة

قوله: «وإذن»[5].

= يسمع مخاطبة كلامه بغير واسطة ـ فرؤيته أولى بالجواز ولهذا لا يتم إنكار رؤيته إلا إنكار كلامه وقد جمعوا بينهما وأما دعواهم تأييد النفي بـ(لن) وأن ذلك يدل على نفي الرؤية في الأخرة ففاسد فإنها لو قيدت بالتأبيد لا يدل على دوام النفي في الآخرة فكيف إذا أطلقت؟ قال تعالى: (ولن يتمنوه أبداً) كما ذكر المصنف البقرة ٩٥ مع قوله: ﴿ونادوا يا ملك ليقضي علينا ربك﴾ الزخرف ٧٧ ولأنها لو كانت للتأبيد المطلق لما جاز تحديد الفعل بعدها وقد جاء ذلك قال تعالى: ﴿فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي﴾ يوسف ٨٠.

قال الشيخ جمال الدين ابن مالك رحمه الله:

ومن رأى النفي بلن مؤبداً ... فقوله أردد وسواه فاعضدا.

(١) الأنعام: ١٤٣.

(٢) سقط في ب.

(٣) أخرجه البخاري ٢/٣٣ كتاب مواقيت الصلاة ومسلم ١/٤٣٩ كتاب المساجد باب فضل صلاتي الصبح والعصر.

(٤) في ب لما ظن.

(٥) اختلف في رسمها فمن النحاة من يرى رسمها بالألف وعليه رسم المصاحف وذهب المازني والمبرد إلى رسمها بالنون.

وروي عن المبرد قوله: أشتهي أن أكوي يد من يكتب (إذن) بالألف لأنها مثل (أن) ولن.

ولا يدخل التنوين الحروف. =

هذا حرف هو عندي «إذا» التي كانت ظرفاً لما يستقبل، وكانت غير منونة من أجل إضافتها إلى ما بعدها، فخلع منها معنى الاسمية كما فعلوا ذلك بإذ وبكاف الخطاب، وبالضمائر المنفصلة في باب الفصل، خلع منها معنى (الاسم وصارت حروفاً لا مواضع)[1] لها من الإعراب. وكذلك فعلوا بإذا، إلا أنهم زادوا فيها التنوين فذهبت الألف، والقياس إذا وقفت عليها أن ترجع الألف لزوال العلة، وإنما نونوها لما فصلوها عن الإضافة (إذ التنوين علامة الانفصال، كما فعلوا بإذ حين فصلوها عن الإضافة)[2] إلى الجملة فقالوا: يومئذ فصار التنوين معاقباً للجملة، إلا أن «إذ» في ذلك الموضع لم تخرج عن الاسمية (بدليل إضافة «يوم» و«حين» إليها، وإنما أخرجوها عن الاسمية)[3] في نحو قوله تعالى: (ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم)[4]، جعلها سيبويه ههنا (حرفاً بمنزلة أن)[5] فإن قيل: ليس شيء من هذه الأشياء التي صيرت حروفاً بعد ما كانت أسماء، إلا وقد بقي فيها معنى من معانيها، كما بقي في «كاف» الخطاب معنى الخطاب، وفي «على» معنى الاستعلاء، فماذا بقي في (إذ) و(إذا) من معانيهما في حال الاسمية» فالجواب: أنك إذا قلت: «سأفعل كذا إذا خرج زيد أو قدم عمرو»، ففعلك مرتبط بالخروج أو القدوم مشروط به. وكذلك إذا قال لك القائل: «قد أكرمتك» فقلت: «إذن أحسن إليك»، ربطت إحسانك بإكرامه وجعلته جزاء له، فقد بقي فيها طرف من معنى الجزاء وهي حرف، كما كان فيها معنى الجزاء وهي اسم.

وأما «إذ» في قوله تعالى: ﴿إذ ظلمتم﴾ ففيها معنى الاقتران بين الفعلين، كما كان فيها ذلك في حال الظرفية، تقول: لأضربن زيداً إذ شتمني» فهي - وإن لم تكن ظرفاً ففيها من المعنى الأول طرف، كأنك تنبهه على أنك تجازيه على ما كان منه إذ شتم، فإن لم يكن الضرب واقعاً في حال الشتم، فله رد عليه وتنبيه عليه. فقد لاح

= وقيل إن أعملت رسمت بالنون وإن الغيث رسمت بالألف.
وقيل: إن وصلت في الكلام كتبت بالنون.
وإن وقف عليها رسمت بالألف.

انظر الجني الداني ٣٦٦ مغنى اللبيب ٢١/١

(١) سقط في ب.
(٢) سقط في ب.
(٣) سقط في ب.
(٤) الزخرف: ٣٩.
(٥) سقط في ب.

لك قرب ما بينهما وبين «أن» التي للمفعول من أجله، ولذلك شبهها «سيبويه» بها في سواد كتابه.

وعجباً للفارسي حيث غاب ذلك عنه وجعلها ظرفاً، ثم تحيل في إيقاع الفعل الذي هو النفع فيها وسوقه إليها، بما هو مسطور في كتبه، فأغنى ذلك عن ذكره.

وأما إذ إذا كانت منونة فإنها لا تكون إلا مضافاً إليها ما قبلها، لتعتمد على الظرف المضاف إليها فلا يزول عنها معنى الظرفية، كما زال عن أختها حين نونوها وفصلوها عن الفعل الذي كانت تضاف إليه. والأصل في هذا أن «إذ» و«إذا» في غاية من الإبهام والبعد عن شبه الأسماء، والقرب من الحروف، لعدم الاشتقاق، وقلة حروف اللفظ، وعدم التمكن وغير ذلك، فلولا إضافتها إلى الفعل الذي يبنى للزمان ويفتقر إلى الظروف، لما عرف فيها معنى الاسم أبداً، إذ لا تدل واحدة منهما على معنى في نفسها إنما جاءت لمعنى في غيرها، فـ«إذا» قطعت عن ذلك المعنى تمحض معنى الحرف، إلا أن «إذ» لما ذكرناه من إضافة ما قبلها من الظروف إليها لم يفارقها معنى الاسم. وليست الإضافة إليها في الحقيقة، ولكن الجملة التي عاقبها التنوين.

وأما «إذن» فلم يكن لها بعد فصلها عن الإضافة ما يعضد معنى الاسمية فيها، فصارت حرفاً لقربها من حروف الشرط في المعنى، ولما صارت حرفاً مختصاً بالفعل مخلصاً له للاستقبال كسائر النواصب للأفعال. نصبوا الفعل بعده، إذ ليس واقعاً موقع الاسم فيستحق الرفع، ولا هو غير واجب فيستحق الجزم، فلم يبق إلا النصب. ولما لم يكن العمل فيها أصلاً لم تقو قوة أخواتها، فألغيت تارة وأعملت أخرى، وضعفت عن عوامل الأفعال فإن قيل: فهلا فعلوا بها ما فعلوا بـ«إذ» حين نونوها، وحذفوا الجملة بعدها فيضيفوا إليها ظروف الزمان كما يضيفونها إلى «إذ» في قولك: «حينئذ» «يومئذ»، إذ الإضافة في المعنى إلى الجملة التي عاقبها التنوين؟.

فالجواب: أن «إذ» قد استعملت مضافة إلى الفعل (المستقبل)[1] في المعنى على وجه الحكاية للحال، كما قال تعالى: ﴿ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون

---

(١) سقط في ب.

العذاب﴾[1]. ولم يستعملوا «إذا» مضافة إلى الماضي بوجه ولا على حال، فلذلك استغنوا بإضافة الظروف إلى «إذ» وهم يريدون الجملة بعدها عند إضافتها إلى «إذا»، والله أعلم. مع أن «إذ» في الأصل حرفان، و«إذ» ثلاثة أحرف، فكان ما هو أقل حروفاً في اللفظ أولى بالزيادة فيه (وإضافة الأوقات إليه زيادة فيه، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد)[2]. وأقوى من هذا أن «إذن» فيها معنى الجزاء، وليس في «إذ» منه رائحة، فامتنع إضافة ظروف الزمان إلى «إذن»، لأن ذلك يبطل ما فيها من معنى الجزاء، لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فلو أضيف «اليوم» و«الحين» إليها لغلب عليها حكمه، لضعفها عن درجة حروف الجزاء، فتأمله.

مسألة
في اللامين: لام كي، ولام الجحود

هما حرفا جر، فكلاهما ينصب بإضمار «أن»[3]، إلا أن لام كي هي لام العلة فلا يقع قبلها إلا فعل يكون علة لما بعدها، فإن كان ذلك الفعل منفياً لم يخرجها (ذلك) عن أن تكون لام كي كما ذهب إليه الصيمري، لأن معنى العلة فيها باق، وإنما الفرق بين لام الجحود ولام كي من وجوه ستة:

أحدها: أن لام الجحود يكون قبلها ما كان أو لم يكن، وتكون كان بلفظ المضي أو في معناه، لا بلفظ الاستقبال. وتكون زمانية ناقصة لا تامة، ولا يقع بعد اسمها ظرف ولا مجرور، لا تقول: «ما كان زيد عندك ليذهب» وإلا «... أمس ليخرج». فهذه أربعة فروق.

---

(١) البقرة: ١٦٥.

(٢) سقط في ب.

(٣) هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فالناصب عندهم هذه اللام نفسها وزعم أبو الحسن بن كيسان السيرافي أنه يجوز أن يكون المضمر أن ويجوز أن يكون كي وحملهما على ذلك أن العرب أظهرت بعدها أن تارة وكي تارة وزعم ثعلب أن اللام بنفسها تنصب الفعل كما قال الكوفيون إلا أنه قال لقيامها مقام أن قال أبو حيان: وذلك باطل لأنه قد ثبت كونها من حروف الجر وعوامل الأسماء ولا تعمل إلا في الأسماء.

همع الهوامع ٢/١٧.

والذي يكشف لك قناع المعنى ويهجم بك على الغرض إن كانت الزمانية عبارة عن زمان ماض، فلا تكون علة لحادث، ولا تتعدى إلى المفعول من أجله، ولا إلى الحال وظرف المكان، وفي تعديها إلى ظرف الزمان نظر، فهذا الذي منعها من أن تقع قبل لام العلة، أو يقع بعدها المجرور أو الظرف.

وأما الفرق الخامس بين اللامين فهو: أن الفعل بعد «لام» الجحود لا يكون فاعله إلا عائداً على اسم «كان» لأن «اللام» وما بعدها في موضع الخبر عنه، فلا تقول: ما كان زيد ليذهب عمرو، كما تقول: جاء زيد ليذهب عمرو، أو: لتذهب أنت ولكن تقول: ما كان ليذهب وما كنت لأفعل.

والفرق السادس: جواز إظهار «أن» بعد «لام» كي، ولا يجوز إظهارها بعد «لام» الجحود، لأنها جرت في كلامهم نفياً للفعل المستقبل بالسين أو سوف، وصارت لام الجحود بإزائها، فلم يظهر بعدها ما لا يكون بعدهما[1].

وفي هذه النكتة مطلع على فوائد من كتاب الله ـ عز وجل ـ، ومرقاة إلى تدبره، كقوله تعالى: ﴿وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم﴾[2]، فجاء بلام الجحود حيث كان نفياً لأمر متوقع، وسبب مخوف في المستقبل.

ثم قال تعالى: ﴿وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون﴾[3]، فجاء باسم الفاعل الذي لا يختص بزمان حيث أراد نفي وقوع العذاب بالمستغفرين على العموم في الأحوال، لا يخص مضياً من استقبال. ومثله: ﴿وما كان ربك ليهلك القرى﴾[4]، ثم قال عز وجل: ﴿وما كنا مهلكي القرى﴾[5]، فالحظ هذه الآية من مطلع الأخرى تجدها كذلك في المعنى، والله المستعان.

---

(١) قال سيبويه: ٣/٧ اعلم أن اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الإظهار وذلك: ما كان ليفعل فصارت أن ههنا بمنزلة الفعل في قولك: إياك وزيداً وكأنك إذا مثلت قلت: ما كان زيد لأن يفعل أي ما كان زيد لهذا الفعل فهذا بمنزلته ودخل فيه معنى نفي كان سيفعل فإذا قلت هذا قلت: ما كان ليفعل كما كان لن يفعل نفياً لسيفعل وصارت بدلاً من اللفظ بأن كما كانت ألف الاستفهام بدلاً من واو القسم في قولك: والله لتفعلن فلم تذكر إلا أحد الحرفين إذ كان نفياً لما معه حرف لم يعمل فيه شيء فكأنه قد ذكر أن. كما أنه قال: سقياً له فكأنه قال: سقاه الله.

انظر سيبويه

(٢) الأنفال: ٣٣.
(٣) الأنفال: ٣٣.
(٤) هود: ١١٧.
(٥) القصص: ٥٩.

tion of the Alexandria Library (BAL)

وأما (لام العاقبة)، ويسمونها (أيضاً): «لام الصيرورة» وهي نحو اللام في قوله تعالى: ﴿ليكون لهم عدواً﴾، ونحو قوله: «أعنق ليموت»[1]، فهي في الحقيقة «لام كي»، ولكنها لم تتعلق بقصد المخبر عنه وإرادته، ولكنها تعلقت بإرادة فاعل الفعل على الحقيقة، وهو الله سبحانه وتعالى، أي: فعل الله ذلك ليكون كذا كذا، وقدر أن يعنق الرجل ليموت، فهي متعلقة بالقدر وقضاء الفعل. وكذلك: «اني لأنسى أُسَنَّ»، ومن رواه: «إني لأنسى»[2] فقد كشف قناع المعنى فلا غبار عليه، والله الموفق لما يؤلف لديه.

مسألة

[في الأداتين «لم» و«لما»]

قوله: «والجازم لم ولما»[3]

«لم» نفي للماضي، كما أن «لن» نفي للمستقبل، وكان الأصل في نفي (الماضي) حرف «لا»، إذ هي أعم بالنفي وبه أولى، وقد استعملوها نافية للماضي في قوله تعالى: ﴿فلا اقتحم العقبة﴾[4]، و(في) قول الراجز:

وأي عبد لك لا ألما[5]

---

(١) وفي الحديث أنه بعث سرية فبعثوا حرام بن ملحان بكتاب رسول الله ﷺ إلى بني سليم فانتحى له عامر بن الطفيل فقتله فلما بلغ النبي ﷺ قتله قال: أعنق ليموت أي أن المنية أسرعت به وساقته إلى مصرعه.

لسان العرب ٤/٣١٣٥.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ بلاغاً ١/١٠٠ بلفظ إني لأنسى أو أنسى لأسن وذكره ابن عبد البر ١٠/١٨٤ وقال ابن عبد البر: لا أعلم هذا الحديث روي عن النبي ﷺ مسنداً ولا مقطوعاً من غير هذا الوجه وهو أحد الأحاديث الأربعة التي في الموطأ التي لا توجد في غيره مسندة ولا مرسلة ومعناه صحيح في الأصول.

(٣) الجمل مع شرح البسيط ١/٢٣٧.

(٤) البلد: ١١.

(٥) نسب هذا البيت لأمية بن الصلت وليس في ديوانه ونسبه ابن هشام في المغني لأبي خراش الهذلي والبيت بكامله.

إن تغفر اللهم تغفر جما وأي عبد لك لا ألما

ولكن عدلوا في أكثر الكلام عنها إلى حرف (لم)[1]، لوجوه منها:

أنهم (قد)[2] خصوا المستقبل بلن، فأرادوا أن يخصوا كذلك الماضي في النفي بحرف كما فعلوا بالمستقبل، لأن «لا»، (لا)[3] تختص ماضياً من مستقبل في النفي، ولا فعلاً دون اسم.

ووجه آخر، وهو أن «لا» يتوهم انفصالها مما بعدها، اذ قد تكون نافية لما قبلها ويكون ما بعدها في حكم الوجوب،مثل قوله تعالى:﴿لا أقسم بهذا البلد﴾[4]. وحتى لقد قيل في قول عمر ـ رضي الله عنه ـ: «لا نقضي ما تجانفنا فيه لإثم»: أن «لا» ردع لما قبلها، و«نقض» واجب لا نفي. وكذلك قال بعض الناس في قوله ـ عليه السلام ـ: (لا، تتراءى ناراهما)[5]: أن «لا» ردع، وما بعدها واجب.

لعمرى إن في لفظها إشارة لهذا المعنى، حيث كان بعد اللام فيها صوت مديد ينقطع في أقصى الحلق، راجع إلى خلف مخارج الحروف، بخلاف «لم» فإنها مشاركة لـ «لا» في «اللام» المفتوحة كما هي مشاركة لها في النفي. ثم فيها «الميم» وصوتها بين يدي الفم، ليكون هواء الكلمة إلى ما بعدها، ومعناها فيما يتصل بها لا فيما وراءها، كما كان ذلك جائزاً في «لا»، والله أعلم.

ويؤيد هذا المعنى ويوضحه قلبهم لفظ الفعل الماضي بعد «لم» إلى لفظ المضارع حرصاً على الاتصال، وصرفاً لوجه الوهم عن ملاحظة الانفصال.

فإن قيل: وما في لفظ المضارع مما يؤكد هذا المعنى؟ (أ)[6] وليس هو والماضي سواءً؟ قلنا: لا سواء لمن[7] استبصر وأمعن في هذا الشأن، ونحر إلى هذه المسألة وكثيراً من المسائل الواردة عليك على أصل التمهر[8]، إلا أن ذلك[9] فليس

= وانظر الأغاني ٣/١٨٣. أمالي ابن الشجري ١٤٤١. الإنصاف لابن الأنباري ٧٦. مغني اللبيب ١/٢٤٤ خزانة الأدب ٢/٧٦.

(١) سقط في أ.
(٢) سقط في ب.
(٣) سقط في ب.
(٤) البلد: ١.
(٥) أخرجه النسائي كتاب القسامة (٤٧٨٠).
(٦) زيادة يستقيم بها المعنى.
(٧) في ب لا سواء استبصر.
(٨) في ب التمهد.
(٩) في ب لك.

يتفوض إن شاء الله تعالى بنا، ولا يدوي لك فرع أختنا[1].

اعلم أن الأفعال مضارعة للحروف، من حيث كانت عوامل في الأسماء مثلها، ومن هنا استحقت البناء، وحق العامل أن لا يكون مهيئاً لدخول عامل آخر عليه، كيلا يفضي الأمر إلى التسلسل المستحيل عقلاً وأصلاً، والفعل الماضي بهذه الصورة وعلى أصله من البناء ومضارعة الحروف العوامل في الأسماء، فليس يذهب الوهم عند النطق، إلا إلى انقطاعه عما قبله إلا بدليل يربطه، وقرينه تضمنه إليه تجمعه، لذلك لا يكون في موضع الحال ألبتة، لا تقول «جاء زيد ضحك»، لتجعل هذا الفعل في موضع الحال من «زيد» إذ لا جامع بينهما.

فإن قلت: فقد يكون في موضع الصفة من النكرة، كقولك: «مررت برجل ذهب»؟ قلنا: افتقار النكرة إلى الوصف، وفرط احتياجها إلى التخصيص تكملة لفائدة الخبر هو الربط بين الفعل وبينها، بخلاف الحال، فإنها تجيء بعد استغناء الكلام وتمامه. وأما كونه خبراً للمبتدأ فلفرط احتياج المبتدأ إلى خبره، جاز ذلك، حتى إنك إذا أدخلت «إن» على المبتدأ بطل أن يكون الماضي في موضع الخبر، إذا كان في خبرها اللام لما في اللام من معنى الابتداء والاستئناف لما بعدها، فاجتمع ذلك مع صيغة المضي وتعاونا على منع الفعل الماضي من أن يكون خبراً لما قبلها، وليس ذلك في المضارع. فهذا أصل يبين لك ما تقدم قبله، ويفيدك إسراراً فيما يرد عليك من هذا الباب بعده.

وليس الفعل المضارع كالماضي، لأن مضارعته للاسم هيأته لدخول العوامل (عليه، والتصرف بوجوه الإعراب كالاسم، وأخرجته عن شبه العوامل)[2] التي لها صدر الكلام، وصيرته كالأسماء المعمول فيها، فوقع موقع (الحال و)[3] الوصف وموقع خبر المبتدأ و«إن»، ولم يقطعه دخول «اللام» عن أن يكون)[4] خبراً في باب «إن» كما قطع الماضي، من حيث كانت صيغة الماضي لها صدر الكلام، كما تقدم.

---

(١) في هذه الفقرة كلمات غير واضحة أدى إلى عدم فهم المقصود منها ولعل بها سقطاً.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

فإن قيل: فما وجه مضارعة الفعل المستقبل والحال؟.

قلنا: دخول الزوائد عليه ملحقة بالحروف الأصلية متضمنة لمعاني الأسماء كالمتكلم والمخاطب، فيما تضمن معنى الاسم أعرب، كما بني من الأسماء ما تضمن معنى الحرف. ومع هذا فإن الأصل في دخول حروف الزوائد الأربع، فأشبه الأسماء، وصلح فيه من الوجوه ما لا يصلح في الماضي، وعول في المضارعة على الفصل المتقدم، فهو أظهر وأقطع للبس وأولى بالتحقيق، ودع عنك ما علل به النحويون في مضارعة الفعل للاسم من كلام واهي القواعد عن منهاج التحقيق متباعد، والله الموفق للصواب، والمستعان على سلوك طريق ذوي الألباب.

مسألة

[في الفعل بعد الجوازم]

«لام» الأمر، و«لا» في النهي، وحروف المجازاة: هذه الجوازم كلها داخلة على المستقبل، فحقها أن لا يقع بعدها لفظ الماضي، ثم قد يوجد ذلك لحكمة، أما حرف النهي فلا يكون فيه ذلك كيلا يلتبس بالنفي لعدم الجزم، ولكن إذا كانت «لا» في معنى الدعاء جاز وقوع الفعل بعدها بلفظ الماضي، ثم قد يوجد بعد ذلك لوجوه منها: أنهم أرادوا أن يجمعوا التفاؤل[1] مع الدعاء في لفظ واحد، فجاؤوا بلفظ الفعل الحاصل في معرض الدعاء تفاؤلاً بالإجابة فقالوا: «لا خيبك الله» و«لا رحم الكافر»، ونحو ذلك.

وفائدة أخرى، وهي أن الداعي قد يُضمّن دعاءه القصد إلى إعلام السامع وإعلام المخاطب بأنه داع، فجاء اللفظ بلفظ الخبر، إشعاراً بما تضمنه من معنى الإخبار، تقول: «أعزك الله وأبقاك» و«أكرم الله زيداً»، و«لا رحم فلاناً»، جمعت بين الدعاء والإخبار بأنك داع.

ويوضح ذلك ويبينه أنك لا تقول ذلك في حال مناجاتك مولاك (وسؤالك إياه لنفسك أو لغيرك، حيث لا أحد يسمعك أو يراك، لا تقول: «رحمني رب» ولا:

---

(١) في ب زيادة عدم.

«رزقني» كما تقول للمخاطب: «رحمك الله ورزقك»، ونحو ذلك، فقد تبين لك ما تضمنه الدعاء من الخبر في حين الخطاب، ولاح لك خلوه من ذلك المعنى في حال انفرادك برب الأرباب، فقد تدحض اللفظ حين) تدحض المعنى، والأمر بمنزلة النهي سواء.

فإن قيل: وكيف لم يخافوا اللبس كما خافوه في النهي؟.

قلنا: للدعاء هيئة ترفع الالتباس، وذكر الله ـ تعالى ـ مع الفعل ليس بمنزلة ذكر الناس، فتأمله فإنه بديع في النظر والقياس، فقد جاءت أشياء بلفظ الخبر وهي في معنى الأمر أو النهي، منها قول عمر ـ رضي الله عنه ـ: «جمع رجل عليه ثيابه، صلى رجل في إزار ورداء»[٢]... الحديث (وقول العرب: «انجز حر ما وعد) و«حلأت حالئة عن كوعها»، وقول الحارث بن هشام[٣]: «اتقى الله امرؤ..» وهو كثير في الكلام، ولكنه في معناه كله الأمر، ولكنه جاء بلفظ الخبر الحاصل قصداً إلى معنى ثبوته ووجوبه في الديانة والمروءة، كأنهم يريدون بقولهم: «انجز حر ما وعد»، أي: ثبت ذلك في المروءة واستقر، وحلأت حالئة، أي: جرى ذلك في العادة واستمر و«جمع رجل عليه ثيابه» حكم قد وجب في الديانة وظهر وما استمر. فالإشارة إلى هذه المعاني صيرته إلى هذا البناء، وإن كان في معنى الأمر، ألا ترى أنه (لا)[٤] يجيء بعده الاسم إلا نكرة، (لعموم)[٥] هذا الحكم وشيوع النكرة في جنسها على العموم. فلو جعلت مكان النكرة في هذه الأفعال اسماً معرفة تدحض فيها معنى الخبر وزال معنى الأمر فقلت: «اتقي الله زيداً» و«أنجز عمرو ما وعد»، خبراً لا أمراً.

ومثله ـ فيما يزعم بعض (الناس أنه خبر في معنى)[٦] الأمر والنهي ما يرد

---

(١) سقط في أ.

(٢) أخرجه البخاري ١/٥٦٦ كتاب الصلاة باب الصلاة في القميص (٣٦٥).

(٣) الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي أبو عبد الرحمن صحابي نزل الشام له حديث، أسلم يوم الفتح.
وكان شريفاً كبير القدر استشهد يوم اليرموك وقيل: في طاعون عمواس.
الخلاصة ١/١٨٦ ـ ١٨٧.

(٤) سقط في ب.

(٥) سقط في أ.

(٦) سقط في أ.

عليك في القرآن والسنة من نحو قوله تعالى: ﴿والوالدات يرضعن أولادهن﴾[1]، ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن﴾[2] و«لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين»[3] و«لا يكون المؤمن لعاناً»[4] و«لا يجني جان إلا على نفسه»[5] وهو كثير وليس هو في الحقيقة خبراً بمعنى أمر، كما لا يكون أمر بمعنى خبر، ولكنها أخبار عما استقر في الشريعة وثبت في الديانة التي نحن مأمورون بها على الجملة، فمن ههنا صرنا مأمورين بتلك الأفعال، وإن لم تكن على صيغ الأمر والنهي في المقال، والله الموفق للصواب في كل حال.

(وأما وقوع الأفعال المستقبلة بلفظ الماضي)[6] بعد حروف المجازاة فلحكمة لطيفة، ليس هي ما ذكروه من أن حروف المجازاة تدل على الاستقبال، واستغنوا عن صيغة المستقبل إيثاراً للخفة، لأن هذه العلة لا تستقل بنفسها، إذ يلزم فيما يختص بالمستقبل ولا يقع بعدها لفظ الماضي نحو: لن، وكي، ولام الأمر. ولكن الحكمة في هذه المسألة أن الفعل بعد حروف المجازاة ـ وإن كان مستقبلاً ـ فإنه ماض بالإضافة إلى جوابه، لأن الجواب لا يقع إلا بعده مترتباً عليه، نحو قولك: «إن قام زيد غداً قام عمرو بعده» فصار «قيام زيد غداً» بالإضافة إلى «قيام عمرو» ماضياً، فأتوا بلفظ الماضي تأكيداً للجزاء وتحقيقاً لأن الثاني لا يقع إلا بعد الأول، مع ما أمنوا من اللبس حيث حصنت حروف المجازاة المعنى، وقطعت الإشكال[7].

---

(١) البقرة: ٢٣٣.

(٢) البقرة: ٢٢٨.

(٣) أخرجه البخاري: ١٠/٥٢٩ كتاب الأدب باب لا يلدغ المؤمن (٦١٣٣) ومسلم ٤/٢٢٩٥ كتاب الزهد باب لا يلدغ المؤمن (٦٣/٢٩٩٨).

(٤) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١١٦) باب ليس المؤمن بالطعان (٣١٠) والترمذي ٤/٣٧١ كتاب البر (٢٨) باب ما جاء في اللعن (٧٢) (٢٠١٩) والحاكم في المستدرك ١/٤٧ كتاب الإيمان باب لا ينبغي للمؤمن وذكره المتقي الهندي في كنز العمال ٣/٦١٦ ٨١٨٥ وعزاه البيهقي في شعب الإيمان.

(٥) أخرجه الترمذي ٤/٤٠١ كتاب الفتن باب ما جاء دماؤكم وأموالكم عليكم حرام (٢١٥٩) وأحمد في المسند ٣/٤٩٩.

(٦) في أ و ب الأمر والصواب ما أثبتناه.

(٧) قال في البدائع ١/١٧٧ وأما وقوع المستقبل بلفظ الأمر في باب الشرط نحو قم أكرمك أي إن تقم أكرمك فقيل حكمته أن صيغة الأمر تدل على الإستقبال فعدلوا إليها إيثاراً للخفة وليست هذه العلة مطردة فإن الأفعال المختصة بالمستقبل لا يحسن إقامة لفظ الأمر مقام أكثرها نحو سيقوم وسوف يقوم =

فإن قيل: هبكم سلم لكم أن الفعل ماض بالإضافة إلى الثاني، فما بال الثاني جاء بلفظ الماضي إذا قلت: «إن قمت قمت معك» و«إن خرج زيد ذهب عمرو؟».

فالجواب: أنهم قصدوا ازدواج الكلام، وآثروا اعتدال اللفظين حيث كانا معاً كالأخوين ألا تراهم يقولون: «آتيك بالغدايا والعشايا»، وقالوا:

حوراء عيناء من العين الحير[1]

وقال الله سبحانه: ﴿نسوا الله فنسيهم﴾[2] ﴿ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه﴾[3]. ولولا لفظ الأول ما جاز الثاني في هذا الكلام كله، ألا ترى كيف حسن: «إن تزرني أزرك» وكان قولهم: «إن زرتني أزرك» أحسن من قولهم: «إن تزرني زرتك»، وهو أقبح الوجوه الأربعة، لعدم الازدواج فيه. وقد ذكر «أبو القاسم» قبحه في باب الجزاء، والحمد لله.

فإن قيل: إن كان يجوز «إن تزرني أزرك» بلفظ المستقبل في الثاني، فلم (يكن)[4] ينبغي أن يجوز «إن تزرني زرتك» بلفظ الماضي في الثاني والأول مستقبل، إذ لا معنى يصححه، ولا ازدواج يحسنه؟

فالجواب: أنهم أجازوه على قبحه لأن فيه طرفاً من معنى المضي وحصول الفعل، إذا كان واقعاً إذ وقع الأول لا محالة وحاصلاً بذلك الشرط، فاستسهلوا أن يجيء بلفظ الفعل الحاصل ولم يمنعوه أصلاً.

= ولن تقوم وأريد أن يقوم ولكن أحسن ما ذكروه أن يقال في قوله قم أكرمك فائدتان ومطلوبان: أحدهما جعل القيام سبباً للإكرام ومقتضياً له اقتضاء الأسباب لمسبباتها والثاني كونه مطلوباً للأمر مراداً له وهذه الفائدة لا يدل عليها الفعل المستقبل فعدل عنه إلى لفظ الأمر تحقيقاً له وهذا واضح جداً.
انظر البدائع الفوائد ١/١١٧ - ١١٨.

(١) البيت لمنظور بن مرثد الأسدي وقبله:

هل تعرف الدار بأعلى ذي القور ... قد درست غير رماد مكفور
مكتئب اللون مروح ممطور ... أزمان عيناء سرور المسرور

والبيت في شرح المفصل ٤/١١٤ وروايته فيه عيناء حوراء من العين الحور.

(٢) التوبة: ٦٧.

(٣) البقرة: ١٩٤.

(٤) سقط في أ.

فإن قيل: فإنا نجد حروف المجازاة في كتاب الله العزيز يقع الفعل بعدها تارة بلفظ الماضي، لا يختلف القراء فيه، وتارة بلفظ المستقبل، لا يختلف القراء فيه أيضاً، وكلامه ـ سبحانه وتعالى ـ هو الكلام الجزل، وقوله فصل ليس بالهزل، فما الحكمة في اختصاص لفظ الماضي ببعض الآي دون بعض؟/.

قلنا: كل موضع اعتمد الكلام فيه على الفعل الواقع بعد حروف المجازاة، كان بلفظ المضارع لأن القصد إليه يوجب تأثير العمل فيه وهو الجزم. وإذا كانوا قد قلبوا لفظ الماضي بعد «لم» إلى المضارع ليظهر أثرها وتعرف مزية اختصاصها، فما ظنك به في الموضع الذي لا يقلب فيه عن لفظه، ولا ينقل عن أصله، وذلك نحو قوله عز وجل: ﴿إن يشأ يرحمكم أو إن يشأ يعذبكم﴾[1] وكقوله عز وجل: ﴿إن تعذبهم فإنهم عبادك﴾[2] . . . الآية، مع أن الحكمة التي من أجلها غير الفعل إلى الماضي بعد حروف الجزاء معدومة في أكثر هذه المواضع، ألا ترى أن الفعل في قوله: ﴿إن تعذبهم فإنهم عبادك، وإن تغفر لهم فإنك﴾[3]، ليس ماضياً بالإضافة إلى ما بعده، لأن ما بعده واجب في المعنى غير مترتب عليه. وهذا بديع إذا تأملته.

وإذا كان الكلام معتمداً على غيره، وكان هو في حكم التبعية له، إذ الشرط تابع للمشروط، كان لفظ الماضي بعد حرف الجزاء أولى به. فمنه قوله عز وجل: ﴿لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين﴾[4] وقوله تعالى: ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾[5]، لأن اللام رابطة لجواب القسم المضمر، فالكلام معتمد على جواب القسم لا على الشرط فحسن الإلغاء، وكان لفظ الماضي أولى به إذ هو مبني لا يظهر فيه الإعراب. وكذلك: ﴿ولئن شئنا لنذهبن﴾[6] و﴿لئن اجتمعت الإنس والجن﴾[7] وهو أصل غير منخرم، وعروة قياس لا تنفصم والحمد لله.

ومن أجل ما ذكرناه من وقوع الفعل بعد حرف الجزاء بلفظ الماضي، جاز وقوع «لم» الجازمة بعد «أن» وهما جازمتان، ولا يجتمع جازمان كما لا يجتمع في شيء من الكلام عاملان في معمول واحد من خفض ولا نصب، ولكن لما كان الفعل

(١) الإسراء: ٥٤.
(٢) المائدة: ١١٨.
(٣) سقط في ب.
(٤) الفتح: ٢٧.
(٥) إبراهيم: ٧.
(٦) الإسراء: ٧٦.
(٧) الإسراء: ٨٨.

بعدها ماضياً في المعنى، وكانت متصلة به حتى كأن صيغته صيغة الماضي، لقوة الدلالة عليه، بـ«لم» جاز وقوعه بعد «أن» فكان العمل والجزم بحرف «لم» لأنه أقرب إلى الفعل وألصق وكان المعنى في الاستقبال بحرف «أن» لأنها أولى وأسبق. ولم ينكر إلغاء «أن» ههنا إذ ما بعدها في حكم صيغة الماضي، كما لا ينكر إلغاؤها إذا لم يكن بعدها «لم».

وقد أجازوا في «أن» النافية من وقوع المستقبل بعدها بلفظ الماضي ما أجازوه في «أن» التي للشرط، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده﴾[1]. ولو جعلت مكان «إن» ههنا غيرها من حروف النفي لم يحسن فيه مثل هذا لأن الشرطية أصل للنافية، كأن المجتهد في النفي إذا أراد توكيد الجحد يقول: «إن كان كذا وكذا فعلى كذا أو: فأنا كذا»، وكثر هذا في كلامهم حتى حذف الجواب وفهم المقصد، فدخلت «إن» في باب النفي، والأصل ما قدمناه، والحمد لله.

مسألة

في التثنية والجمع الذي على حد التثنية

قد بينا فيما تقدم أن «ألف» التثنية وواو الجمع أصلهما الألف والواو اللتان هما علامتا إضمار، نحو الألف في «فعلا» والواو في «فعلوا». ولذلك لا تجد «الواو علامة للرفع في جميع الأسماء إلا في الأسماء المشتقة من الأفعال أو ما هو في حكمها.

ولما كانت الألف علامة إضمار في فعل الاثنين ممن يعقل وممن لا يعقل، كانت (علامة)[2] في تثنية الأسماء من العاقلين وغيرهم، وكانت أولى بضمير الاثنين لقرب التثنية من الواحد في «فعلا، فأرادوا أن لا يغيروا الفعل عن البناء على الفتح في الاثنين كما كان ذلك في الواحد، لأن «الواو» في الجمع يكون ما قبلها مضموماً فتغير آخر الفعل عما كان عليه.

وسر المسألة أنك إذا جمعت وكان القصد إلى تعيين آحاد المجموع، والمخبر

---

(١) فاطر: ٤١.

(٢) سقط في ب.

معتمد على كل واحد منهم في الإخبار، سلم لفظ بناء الواحد في الجمع كما سلم معناه في القصد إليه، فقلت: «فعلوا» أو: «هم فاعلون». وأكثر ما يكون هذا فيمن يفعل، لأن (جميع ما لا يعقل من الأجناس يجري مجرى الأسماء المؤنثة المفردة)[1] كالجمة والأمة والثلة، فلذلك تقول في الدراهم والثياب والأحجار ونحوها: جمعت وقبضت ولا تقول: جمعوا ولا قبضوا ولا تقول في الحمير والغنم ونحوهما: ذهبوا، ولا: فعلوا، ولكن: ذهبت وفعلت، لأنك تشير إلى الجملة من غير تعيين لآحادها.

هذا هو الغالب فيما لا يعقل (وقد يسلم بناء الواحد فيما لا يعقل)[2]، كما كان فيمن يعقل، ولذلك جاءت جموع التكسير معتبراً فيها بناء الواحد، وجارية في الإعراب بالحركات مجرى الواحد حيث ضعف اعتمادهم على كل واحد بعينه، وصار الخبر كأنه عن الجنس الكثير الجاري في لفظه مجرى الواحد، ولذلك جمعوا ما قل فيه العدد من المؤنث جمع السلامة، وإن كان مما لا يعقل، كقولهم الثمرات والطلحات[3]، إلا أنهم لم يجمعوا المذكر منه ـ وإن قل عدده ـ إلا جمع التكسير، لأنهم في المؤنث لم يزيدوا غير «ألف» فرقا بينه وبين الواحد، وأما «التاء» فقد كانت موجودة في الواحدة أو في وصفها، فإن كثر جمعوه جمع تكسير كالمذكر.

وإذا كانوا في الجمع القليل يسلمون لفظ الواحد من أجل إمكان التعيين في آحاده، والاعتماد في إسناد الخبر على أفراده، فما ظنك به في الاثنين إذا ساغ لهم ذلك في الجمع الذي على حدها، لقربه منها. فمن ثم لا تجد التثنية أبداً فيما يعقل وفيما لا يعقل إلا على حد واحد. وكذلك ضمير الاثنين في الفعل المسند إلى العاقلين وغيرهم فإذا ثبت ما قلناه فحق للعلامة في تثنية الأسماء أن تكون على (حدها في)[4] علامة الإضمار، وأن تزاد ألفاً في الرفع والنصب والخفض، لأنها تثنية في جميع أحوالها.

وكذلك فعلت طوائف من العرب، وهم: خثعم وطيء وبنو الحارث بن

---

(١) سقط في ب.

(٢) زيادة يستقيم بها المعنى.

(٣) جمع مفرده الطلح وهو الموز وبه فسر قوله تعالى: ﴿وطلح منضود﴾.
المعجم الوسيط ٢/٥٦٧.

(٤) سقط في أ.

كعب[1]، وأما الأكثر منهم فإنهم كرهوا أن يجعلوه كالاسم المبني أو المقصور من حيث كان الإعراب قد ثبت في الواحد والتثنية طارئة على الإفراد، وكرهوا أيضاً زوال الألف، لاستحقاق التثنية لها فتمسكوا بالأمرين، فجعلوا الياء التي هي من الكسرة علامة الخفض، وأبقوا من الألف بعضها وهي الفتحة، وشركوا النصب مع الخفض للعلل التي ذكرها النحويون[2]، فما أجد الرفع بالألف إذا لاسيما وهي في الأصل علامة إضمار الفاعل، وهي في تثنية الأسماء علامة رفع الفاعل أو ما ضارع الفاعل، فقد لاحت لك الحكمة في اختصاص التثنية بالألف في الإضمار وتثنية الأسماء.

وقد تقدم في باب المعرفة[3] وجه الحكمة في اختصاص «الواو» بجمع ما

(١) عزيت لغة إلزام المثنى الألف كذلك إلى كنانة وبني العنبر وبني الهجيم وبطون بن ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وهمدان ومزادة وعذرة وخرج عليها قوله تعالى: ﴿إن هذان لساحران﴾ وقوله ﷺ لا وتران في ليلة وأسند عليها قوله:

تزود منا بين أذناه طعنة. . . .

وقوله:

قد بلغا في المجد غايتاها. . . . . .

انظر همع الهوامع ١/ ٤٠.

(٢) قال ابن الأنباري في أسرار العربية ٥٠.

فإن قيل فلم حمل النصب على الجر دون الرفع؟

قيل لخمسة أوجه.

الوجه الأول: أن الجر ألزم للأسماء من الرفع لأنه لا يدخل على الفعل فلما وجب الحمل على أحدهما كان حمله على الإلزام أولى من حمله على غيره.

والوجه الثاني: أنهما يقعان في الكلام فضلة ألا ترى أنك تقول: (مررت) فلا تفتقر إلى أن تقول: بزيد أو نحوه كما أنك إذا قلت: رأيت فلا تفتقر إلى أن تقول: زيداً أو ـ نحوه.

الوجه الثالث: أنهما يشتركان في الكتابة نحو: رأيتك ومررت بك.

والوجه الرابع: أنهما يشتركان في المعنى تقول: مررت ـ بزيد فيكون في معنى: جزت زيداً.

والوجه الخامس: أن الجر أخف من الرفع فلما أرادوا الحمل على أحدهما كان الحمل على الأخف أولى من الحمل على الأثقل. ويحتمل عندي وجه سادس: وهو أن النصب من أقصى الحلق والجر من وسط الفم والرفع من الشفتين وكان النصب إلى الجر أقرب من الرفع لأن أقصى الحلق أقرب إلى وسط الفم من الشفتين فلما أرادوا حمل النصب على أحدهما كان حمله على الأقرب أولى من حمله على الأبعد والجار أحق بصقبه والذي يدل على اعتبار هذه المناسبة بينهما أنهم لما حملوا النصب على الجر في باب التثنية والجمع حملوا الجر على النصب في باب ما لا ينصرف.

انظر أسرار العربية ٥٠ ـ ٥١.

(٣) أي معرفة علامات الإعراب.

يعقل علامة وإضماراً، وأشرنا إلى أنها جامعة حساً وعقلاً، حيث كانت هي الضمة في الحقيقة ومخرجها في النطق من الشفتين، واطراد هذا المعنى فيها في جميع أبوابها.

ولا معنى للحديث المعاد، إلا أنهم في موضع الخفض والنصب في علامة الجمع حولوها إلى الياء، للعلة التي ذكرناها في التثنية، ومتى انقلبت الواو إلى الياء، والياء إلى الواو فكأنها هي، إذ لم يفارقها المد واللين، وكأنهما حرف واحد، والانقلاب فيها تغيير حال لا تبديل بحال.

ولذلك تجد النحويين يعبرون عن هذا المعنى بالقلب لا بالإبدال، ويقولون في التاء من تراث وتخمة: بدل من واو، وفي الطاء من مصطفى كذلك. وفي الميم من «فم» وفي الألف المبدلة من التنوين في الوقف، يسمون هذا كله بدلاً ولا يسمونه قلباً، فاصغ لهذا الباب وفرغ له قلباً.

فإن قيل لك: إذا كانت طوائف من العرب قد جعلت التثنية في جميع أحوالها بالألف للعلة التي ذكرتم، فلم لم يطردوا على الجمع بالواو، فيكون في جميع أحواله على تلك اللغة؟.

فالجواب: أن الألف منفردة في الكثير من أحكامها عن الواو والياء. كانفرادها في الردف[1] واختصاصها بالتأسيس[2] وغير ذلك. والياء والواو أختان في باب الإقواء[3] والردف وأشياء كثيرة، فكأنهم إذا قلبوها ياء في النصب لم يبعدوا عن الواو، بخلاف الألف فإنهم إذا قلبوها ياء بعدوا عنها، والله أعلم.

فإن قيل: فما بال «سنين» و «مئين» وبابهما جمع على حدة التثنية، وليس من صفات العاقلين ولا أسمائهم الأعلام؟

فالجواب: أن هذا الجمع لا يوجد إلا فيما اكتملت فيه أربعة شروط:

أحدها: أن يكون معتل اللام.

---

(١) هو مصطلح من مصطلحات علم القافية وهو حرف مد يكون قبل الروي معه.

(٢) هو مصطلح من مصطلحات علم القافية.
وهو ألف تكون قبل الروي بينهما حرف الإقواء اختلاف حركة الروي في القصيدة.

الثاني: أن لا يكون المحذوف منه غير حرف مد ولين.

الثالث: أن يكون مؤنثاً.

الرابع: أن لا يكون له مذكر.

فخرج من هذا الباب: شفة[1]، وشاة[2]، وعضة[3]، لأن المحذوف منهن هاء وليست حرف مد ولين.

وخرج من هذا الباب: أمة لأن لها مذكراً[4] ـ وإن لم يكن على لفظها ـ فقالوا في جمعها: إموان[5]، ولم يجمعوها جمع سنين، كيلا يُظَن أن جمع المذكر إذ كان له جمع مذكر في معناه. وجمع سائر الباب جمع السلامة من أجل أنه مؤنث، والمؤنث كله يجمع جمع السلامة (وإن لم يكن على هذا اللفظ، فلما حصل فيه جمع السلامة)[6] بالقياس الصحيح ـ وكانت عادتهم رد اللام المحذوفة من الجموع وكانت اللام المحذوفة واواً أو ياء ـ أظهر في الجمع السالم ياء أو واواً ولم يكن في الواحد، وساق القياس إليها سوقاً لطيفاً حتى حصلت بعد زوالها، فأشبهت حال هذا الجمع (حال الجمع)[7] المسلم في العاقلين، من حيث كان جمعاً، وكان مسلماً، وإن لم تكن واو الجمع هي لام الفعل، ولكنها واو لم تكن في الواحد، فلم يبق إلا النون، وقد لا يكون في الجمع نون إذا أضيف فصار كأنه هو، فألحقوه النون إذا لم يضيفوا، وأجروه مجراه في وجوه الإعراب.

وأما كسر السين (من سنين)[8] فلئلا يلتبس بما هو على وزن «فعول» في

---

(١) انظر الكتاب ٣/٤٥١ وقال فيه «شفة تقول شفيهة يدلك هذا على أن اللام هاء شفة.

(٢) انظر الكتاب ٣/٤٥٩.

(٣) قال في الكتاب ٣/٤٥٢: من العرب من يقول في عضة عضيهة يجعلها من العضاه ومنهم من يقول: عضية يجعلها من عضيت كما قالوا: سابيت ومن ذلك قالوا عضوات كما قالوا: سنوات.

(٤) في أ، ب مذكر وهو مناف لمشهور قواعد اللغة والمثبت هو الصواب.

(٥) قال في الكتاب ٣/٤٠٢ قال بعض العرب: أمة وإموان كما قالوا:

أخ وإخوان قال الشاعر وهو القتال الكلابي:

أما الإماء فلا يدعونني ولدا إذا ترامى بتو الإموان بالعار.

(٦) سقط في أ.

(٧) سقط في ب.

(٨) سقط في ب.

الواحد نحو «نوور»[1] و «سنون» ـ الذي يستن ـ فكان كسر السين تحقيقاً للجمع، إذ ليس في الكلام (اسم) على وزن فعول ولا فعيل.

فإن قيل: فما بال الأرضين؟

قلنا ـ والله المستعان ـ: ليس «الأرض» في الأصل كالأسماء الأجناس مثل «صخر» و «كلب»، ولكنها لفظة جارية مجرى المصدر، فهي بمنزلة السفل والتحت، وبمنزلة ما هو في مقابلتها كالفوق والعلو، ولكنها وصف بها هذه الأرض المحسوسة، فجرت مجرى قولهم: «امرأة ضيف وزور»، يدلك على ذلك قول الراجز:

ولم يقلب أرضها البيطار[2]

يعني قوائم الفرس، فأفرد اللفظ ـ وإن كان يريد ما هو جمع في المعنى، فإذا كانت بهذه المنزلة فلا معنى لجمعها كما لا يجمع الفوق والتحت[3]، والعلو والسفل، فإن قصد المخبر إلى جزء من هذه الأرض الموطوءة وعين قطعة محدودة منها، خرجت عن معنى السفل الذي هو في مقابلة العلو، حيث عَيَّن جزءاً محسوساً منها، فجاز على هذا أن يثنى إذا ضممت إليه جزءاً آخر فتقول: رأيت أرضين، أو: هما أرضان، ولا يقال للواحدة: أرضة، بتاء التأنيث كما تقول في القطعة من الجنس نحو «تمرة»، و «برة» من «تمر» و «بر»، لأن الأرض ليس باسم جنس كما تقدم.

ولا يقال أيضاً «أرضة» من حيث قلت «ضربة» و«شتمة»، لأنها في الأصل

---

(١) النوور: النيلج وهو دخان الشحم يعالج به الوشم ويحشى به حتى يخضر.
لسان العرب ٦/٥٧٤.

(٢) الأرض: أسفل قوائم الدابة وذكر هذا الشطر في الصحاح ونسبه لحميد وهو يصف فرساً والبيت بكامله:

ولم يغلب أرضها البيطار ولا لحبليه بها حبار

الصحاح ٣/١٠٦٤.

(٣) تحت تكون مرة ظرفاً ومرة اسماً وتبنى في حالة الإسمية على الضم فيقال: من تحت وتحت نقيض فوق.
وقوم تحوت: أراذلة سفلة.
وفي الحديث: لا تقوم الساعة حتى تظهر التحوت ويهلك الوعول (قال ابن الأثير: جعل التحت الذي هو ظرف اسماً فادخل عليه لام التعريف).
انظر لسان العرب ١/٤٢١.

تجري (مجرى)[1] السفل والتحت، ولا يتصور في العقول أن يقال «تحتة» ولا «سفلة»، كما تصور ذلك في بعض المصادر، لما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

فلما لم يمكنهم أن يجمعوا أرضاً على أرضات، من حيث رفضوا «أرضة»، ولا أمكنهم أن يقولوا: «آرض» ولا: «آراض»[2]، من حيث لم يكن مثل صخر وكلب، وكانوا قد عينوا جزءاً محدوداً فقالوا فيه: أرض، وفي تثنيته: أرضان، وأرضين - إذا لم ينكروا إذا أضافوا إلى الجزأين مثل عددهما أو قريباً منه أن يجمعوه على حد التثنية، فقد تقدم السر (في الجمع)[3] الذي على حد التثنية، وأنه مقصود إلى آحاده، على التعيين كالتثنية[4]، فإن أرادوا الكثرة والجمع الذي لا يتعين آحاده كأسماء الأجناس، لم يحتاجوا إليه ههنا، فإن لفظ «أرض» تأتي على ذلك كله، لأنها كلها بالإضافة إلى «السماء» تحت وسفل، فعبر عنها بهذا اللفظ الجاري مجرى المصدر لفظاً ومعنى، وكأنه وصف لذاتها لا عبارة عن عينها وحقيقتها، إذ يصلح أن يعبر به عن كل ما له فوق وهو بالإضافة إلى ما يقابله سفل، كما تقدم في قوائم الفرس، فسماء كل شيء أعلاه، وأرضه أسفله، ألا ترى كيف وردت مجموعة في نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «طوقه يوم القيامة من سبع أرضين»[5]، لما اعتمد الكلام على ذوات الأرضين وأنفسها على التفصيل والتعيين لآحادها والتعيين لذواتها دون الوصف لها بذم أو سفل في مقابلة علو، فتأمله.

فإن قيل: فقد كان ينبغي على هذا أن لا يجمع ما هو في مقابلتها ويجري

---

(١) سقط في ب.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٦١٦/٣ وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون أرض وآراض: أفعال كما قالوا أهل وآهال وتعقبه السيرافي وقال: والذي عندي أن هذا غلط وقع في الكتاب من جهتين.
إحداهما: أن سيبويه ذكر فيما تقدم أنهم لم يقولوا: آراض ولا آرض.
والأخرى أن هذا الباب إنما ذكر فيه ما جاء جمعه على غير الواحد.
ونحن إذا قلنا: أنه أرض وآراض وأهل وآهال فهو على الواحد كما يقال: زند وأزناد وفرح وأفراح.
وإن كان الأكثر فيه أفعل وقد ذكر سيبويه مثل هذا فيما تقدم من الأبواب وأظنه أرض وأراضٍ كما قالوا: أهل وأهالٍ فيكون مثل ليلة وليالٍ فيشاكل الباب.

(٣) سقط في ب.

(٤) في المخطوط لا التثنية.

(٥) جزء من حديث أخرجه البخاري ١٢٤/٥ كتاب المظالم (٢٤٥٣).

مجرى المصدر الموصوف به، أعني السماء، وقد وردت في كتاب الله مجموعة بخلاف (الأرض)[1] فما الفرق بينهما؟.

قلنا: فرقان، فرق من جهة اللفظ وفرق من جهة المعنى، فأما «الأرض» فعلى وزن ألفاظ المصادر الثلاثية الذي وجب لها في الأصل، وهو ما كان على وزن فعل [لأن مصدر الثلاثي] وإن اختلفت أبنيته فالواحدة في جميعه «فعلة» قياساً لا ينخرم، فهذا يدلك على أنه الأصل في أبنية المصادر الثلاثية وأما «السماء» وإن كان مثالها في المصادر كالعلاء والجلاء (فهي بأبنية الأسماء أشبه، وإنما الذي يماثل الأرض في معناها ووزنها «التحت» و«السفل»[2]) وهي لا تثنى ولا تجمع، وفي مقابلتهما «الفوق» و«العلو»، وهما كذلك لا يجمعان أبداً، على أنا لا نسلم أن السموات جمع لسماء وإنما هي جمع لسماوة، وسماوة كل شيء أعلاه، وأما جمع سماء على لفظها فأسمية في التكسير، وسماوات في المسلم.

وأما الفرق من جهة المعنى فإن الكلام متى اعتمد به على السماء المحسوسة التي هي السقف، وقصد به إلى ذاتها دون معنى الوصف، صح جمعها جمع السلامة، لأن العدد قليل، وجمع السلامة بالقليل أولى، لما تقدم قبلُ من قربه من التثنية، فوجب أن يكون على حدها، فإذا اجتمع الكلام على الوصف استزاد معنى العلا والرفعة، وإن كان الخبر عن السموات العلى، فجرى اللفظ مجرى المصدر الموصوف به في قولك: «قوم عدل وزور». وأما الأرض فلم تجيء في القرآن مقصوداً إلى ذاتها، ولا معبراً عنها إلا بما هو بمعنى السفل (والتحت)[3]، تنبيهاً من الله تعالى على ذمها، وإعراضاً عن ذكرها، وترك الاعتناء بها إذ كانت دار الحياة الدنيا، تصديقاً لما ورد في الأثر من أن الله تعالى لم ينظر إلى الدنيا منذ خلقها، وأنه يقول لها: «اسكتي يا لا شيء». وشبهها رسول الله ـ ﷺ ـ بالجيفة، بل قال: إنها أهون على الله (من) الجيفة[4]. فلم يكن ـ جل ثناؤه ـ ليعتمد ذاتها بالذكر، ولا ليعبر عنها بغير وصف الذم، بخلاف السماء المشوقة الرفيعة المقدسة المطهرة، التي هي

---

(١) في ب بينهما فرق.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

(٤) أخرجه الترمذي بنحوه ٤/٤٨٥ كتاب الزهد (٢٣٢١) وابن ماجة /٣٧٦ كتاب الزهد (٤١١١).

مقر ملائكته، ومحل أنوار (جلاله) وعظمته، فإذا اعتمد ذكر ذاتها مع ما فوقها من جمع، وإذا اعتمد الوصف الشامل لسمواته ـ وهو معنى العلاء والعلو ـ أفرد.

وذلك في حسب ما يتصل به من كلام، ويقتضيه في بعض الآيات دون بعض إعجاز الانتظام، كقوله سبحانه: ﴿فورب السماء والأرض﴾[1]، وكقوله: ﴿ءأمنتم في السماء﴾[2]،(وما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في السماء)، فإن اعتماد الكلام في هذه الآي يخالف اعتماده ومقصده في نحو قوله سبحانه: ﴿تسبح له السموات السبع والأرض﴾[3] و﴿قل من يرزقكم من السموات﴾[4]، ﴿خلق سبع سموات﴾[5]، قصد في هذه إلى تعيين ذواتها وتفصيل آحادها بخلاف ما تقدم.

فإن قيل: فلم قال في سورة سبأ: ﴿قل من يرزقكم من السموات والأرض﴾[6]، وفي سورة يونس: ﴿قل من يرزقكم من السماء والأرض﴾[7]؟ وهل في النظم المعجز ما يقتضي فرقاً بين الموضعين؟.

قلنا: نعم، قد يرد لفظ السماء عبارة عن كل ما علا من السموات فما فوقها إلى العرش وغير ذلك من المعاني العلوية المختصة بالربوبية، فيكون اللفظة بصيغة الإفراد كالوصف المعبر به عن الموصوف، كما تقدم في الوصف قبل هذا.

وقد يكون السماء عبارة عن السماء الدنيا عرفاً، ويكون عبارة عن السحاب الذي ينزل منه الماء، وكان المخاطبون بهذه الآية ـ أعني التي في يونس ـ مقرين بنزول الرزق من هذه السماء ـ أعني الرزق المحسوس كالغيث ونحوه وقد قال في آخر الآية: ﴿فسيقولون: الله﴾، فلما انتظم هذا الكلام بما قبله لم يصلح في النظم إلا ذكر السماء مفردة، لأنهم لا يقرون بما ينزل من فوق ذلك من الرزق المعقول والرحمة بالعباد كالوحي الذي به حياة الأرواح والأجساد، بل ينكرون ذلك، فوردت السماء فيها بلفظ الإفراد، بخلاف الآية الأخرى، فإنه لم ينتظم بها ذكر إقرارهم بما ينزل من الرزق، ولكنه قال تعالى: ﴿قل: من يرزقكم من السموات والأرض؟ قل:

---

(١) الذاريات: ٢٣.
(٢) الملك: ١٦.
(٣) الإسراء: ٤٤.
(٤) سبأ: ٢٤.
(٥) الطلاق: ١٢.
(٦) سبأ: ٢٤.
(*) يونس: ٣١.

الله﴾. فأمر نبيه بهذا القول الذي هو تصديق لنزول الرزق، والخبر هو الحكمة والعلم ـ وهو أفضل الرزق ـ من فوق سبع سموات، وأما الرزق من الأرض فيصلح ذكره في الاثنين جميعاً، إذ لا ينكر رزق الأرض وما ينزل من الغيث من هذه السماء بر ولا فاجر، بل يعترف به المؤمن والكافر. فتأمل ما ذكرته من هذه النكت فإنها أنف لم أزاحم عليها ولا وجدتها لأحد تقدمني إليها، والله الموفق لشكر يقتضي الزيد من فضله، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

فصل

[ما لا يجمع جمع السلامة]

ومن الصفات المشتقة من الأفعال ما لا يجمع جمع السلامة في مستعمل الكلام، وهو ما كان على وزن «فعل» مضاعفاً، نحو: رجل بر، وثط[1]، وفظ[2]، وما أشبهه، كأنهم كرهوا التباسه بفعول فكسروه.

وأما ما ليس بمضاعف فقد تقول فيه: «فعلون»، مثل: صعب وصعبين ولم يخافوا في هذا البناء التباساً كما في ما قبله، إذ ليس في الكلام فعلول، ومن ثم قالوا في مؤنثه: صعبات وخولات[3] ـ بتسكين العين ـ حملاً على مذكره، ولو كان اسماً غير وصف لفتحوا العين كما فتحوها في جفنات وبابه تأكيداً لمنع الجمع، وكيلا يتوهم ـ لخفاء الألف ـ أنك أردت «جفنة»، فقد يوقف على هذه التاء بالهاء، وكانت الفتحة أولى حين أرادوا التحريك لوجودها في المكسر نحو «جفان».

فإن قيل: فما بال «فعيل» إذا كان وصفاً مشتقاً، لا يكاد يوجد مجموعاً جمع السلامة نحو: رحيم وعليم؟.

---

(١) يقال رجل ثط ثقيل البطن بطيء وقيل هو القليل شعر اللحية وقيل: هو الخفيف اللحية من العارضين وقيل غير ذلك.
انظر لسان العرب ١/٤٨١.

(٢) الفظ الخشن الكلام وقيل: والفظ الغليظ ورجل فظ: ذو فظاظة جاف غليظ.
لسان العرب ٥/٣٤٣٧.

(٣) الخول العظيم الممتلىء والخولة من النساء الغليظة الساق ـ المستديرتها.
لسان العرب ٢/١١١٤.

قلنا: جمع السلامة فيه جائز[1]، ولكنه فيه مستثقل لتوالي الكسرات مع الياء إذا قلت: رحيمين، والخروج من الكسر إلى الضم إذا قلت: رحيمون، فعدلوا عنه إلى فعلاء، وأما «شعراء» فليس بجمع «شاعر»، على القياس، ولكنه جمع «فعيل» من شعر يشعر فليس ما هو (في) وزن فاعل جارياً على فعل، ولا يوجد ذلك، ولكنهم لما رفضوا أن يقولوا في اسم الفاعل من شعر: شعير، عدلوا عنه إلى «فاعل»، الذي فيه معنى النسب نحو: رامح، وتامر، ولابن. واستغنوا به، فلما جمعوه ردوه إلى الأصل الذي كان يقتضيه القياس، وكأنهم إنما كرهوا موافقة اللفظ للفظ الشعير، الذي هو أخو الحنطة، فاستغنوا عنه بفاعل الذي معناه ذو الشعر، كما أن رامحاً معناه: ذو رمح، وليس هو من «رمح»، وتامر ولابن كذلك، ولم يحتاجوا في الجمع إلى عدول عن القياس، لعدم الاشتباه والالتباس، فافهم.

مسألة

من باب الفاعل والمفعول به

قوله: «لأن الفعل إذا تقدم الأسماء وحد، وإذا تأخر ثني وجمع[2]، للضمير الذي يكون فيه».

ولعلة أصح من هذه، قد تقدمت في صدر هذا الكتاب.

فإن كان في الفعل ضميره لحقته في التثنية علامة الإضمار وهي الألف، وفي الجمع «الواو». والفعل في كل حال مفرد، لأنك لم ترد أن تضم فعلاً إلى فعل، ولا «يفعل» إلى «يفعل» آخر.

فإن قيل: لم ظهرت علامة الإضمار في التثنية والجمع ولم تظهر في

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣/٦٣٥: اعلم أنه ليس شيء من ذا يكون للآدميين يمتنع من الواو والنون وذلك قولهم:
ظريفون وطويلون ولبيبون وحكيمون.

(٢) فيه مسامحة لأن الفعل لا يثنى ولا يجمع وإنما يثنى الضمير وهو الذي يجمع لكنه تسامح لأن علامة التثنية إنما لحقت الفعل وقد أزال هذا بقوله بعد «للضمير الذي يكون فيه» فأعطى أن الألف إنما لحقت لمكان الضمير ودلالة على تثنيته.
البسيط شرح الجمل ١/٢٧١.

الواحد؟[1] قلنا: الفعل يدل على فاعل مطلق، ولا يدل على تثنيته ولا على جمعه، لأن التثنية والجمع معنى يطرأ على الإفراد، والإفراد هو الأصل، ففعل الواحد مستغن عن ظهور علامة الإضمار بعلم السامع أن له فاعلاً، وليس كذلك في التثنية والجمع، لأن السامع لا يعلم أن الفاعل مثنى ولا مجموع إلا بدليل.

فإن قيل: فضمير الفاعل المستتر في الفعل كيف يصح استتاره فيه، والفعل كلمة مؤتلفة من حروف، والحروف أعراض في اللسان أجزاء من الصوت، لا يستتر فيها شيء ولا يظهر إذ ليست بجسم؟.

فالجواب: أن أكثر ألفاظ النحويين محمولة على التجاوز والتسامح، لا على الحقيقة، لأن مقصدهم التقريب على المبتدئين والتعليم للناشئين.

وتحقيق القول أن الفاعل مضمر في نفس المتكلم، ولفظ[2] الفعل متضمن له دال عليه، واستغني عن إظهاره لتقدم ذكره، وعبرنا عنه بمضمر ـ ولم نعبر عنه بمحذوف، كما قلنا في المضمر المفعول العائد على الاسم الموصول ـ لأن المضمر هنا قد لفظ به في النطق، ثم حذف تخفيفاً، نحو قولنا: «الذي رأيته، والذي رأيت». ويجوز حذفه في التثنية والجمع، فلما كان ملفوظاً «به» ثم قطع من اللفظ تخفيفاً، عبر عنه بالحذف، وليس كذلك ضمير المرفوع، لأنه لم ينطق به ثم حذف. ولكنه مضمر في النية مخفي في الخلد، والإضمار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء، فهذا فرق ما بينهما، وهو واضح لا خفاء به، ولا غبار عليه.

مسألة

[من إلحاق علامة التأنيث بالفعل]

قد تلحق العلامة الفعل للتثنية والجمع قبل ذكر الفاعلين، فليست حينئذ بضمير، إذ لم يتقدم مذكور يعود[3]، ولكنها حروف لحقت علامة للتثنية والجمع، حرصاً على البيان وتوكيداً للمعنى، إذ (كانوا)[4] يسمون بالجمع والتثنية نحو: فلسطين، وقنسرين، وكذلك: سلمان، وحمدان، يشبه لفظه لفظ التثنية في الرفع،

---

(١) انظر أسرار العربية ٨٤.

(٢) في ب ونفس.

(٣) أي يعود إليه.

(٤) سقط في أ.

فهذا ونحوه مما دعاهم إلى تقديم العلامة في نحو قولهم: «أكلوني البراغيث»[1].

وقد ورد في الصحيح نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «يتعاقبون فيكم ملائكة[2]...». وكما أن هذه العلامة ليست للفعل إنما هي للفاعلين، فكذلك التاء في: ظفرت يداك، وقامت هند، ليست للفعل، إذ الفعل عبارة عن الحدث، وهو اسم مذكر لا تلحقه علامة التأنيث إلا في التحديد، نحو: ضربة وقتلة.

وقد تقدم أن الفعل لم يشتق من المصدر محدوداً وإنما يدل عليه مطلقاً. فثبت بهذا أن التاء حرف بمنزلة العلامة التي تقدم ذكرها، إلا أنها ألزم للفعل منها، إذ كل العرب تقول: قامت هند، ولا تكاد تقول: قاموا أخوتك، إلا قليل منهم. وقد ذكر النحويون فروقاً في ذلك وعللاً غنينا عن ذكرها، إذ كانت في كتبهم مسطورة[3]. ولكنا نشير إلى فصول أغفلوها من أحكام تاء التأنيث.

زعموا أن الاسم المؤنث إذا كان تأنيثه حقيقياً، فلا بد من لحوق «تاء» التأنيث في الفعل، وإن كان تأنيثه مجازياً كنت مخيراً في إثبات التاء وتركها.

وزعموا أن «التاء» في (قالت الأعراب)[4] لتأنيث الجماعة، وتأنيث الجماعة

---

(١) مذهب الجمهور أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر مثنى أو مجموع وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع فيكون لحاله إذا أسند إلى مفرد فتقول: كقام الزيدان وقام الزيدون وقامت الهندات كما تقول: قام زيد ولا تقول على مذهب هؤلاء قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قمن الهندات فتأتي بعلامة في الفعل الرافع للظاهر على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً به وما اتصل بالفعل من الألف والواو والنون حروف تدل على تثنية الفاعل أو جمعه موضع رفع به والجملة في موضع رفع خبراً عن الاسم المتأخر ويحتمل وجهاً آخر وهو أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعاً به وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة.
ومذهب طائفة أخرى من العرب وهم طيء وبنو الحارث أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع أتى فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع نحو ما فعل المصنف بالحديث بل على أن يكون الإسم الظاهر مبتدأ مؤخراً والفعل المتقدم وما اتصل به خبر.
انظر حاشية الخضري على ابن عقيل.
١/١٦١ وهمع الهوامع ١/١٦٠.

(٢) أخرجه البخاري ٢/٣٣ كتاب المواقيت (١٦) ومسلم ١/٤٣٩ كتاب المساجد (٢١٠ ـ ٦٣٢).

(٣) الكتاب ١/١٨ ـ ١٩.

(٤) الحجرات ١٦.

غير حقيقي. وقد كان على هذا لحوق التاء في قوله تعالى: (وقالت نسوة)[1] أولى، إذ كان تأنيث النسوة حقيقة.

واتفقوا أن الفعل إذا تأخر عن فاعله المؤنث، فلا بد من إثبات تاء التأنيث، وإن لم يكن تأنيثه حقيقة، ولم يذكروا فرقا بين تقدم الفعل وتأخره. وفي هذا كله وهن لأصولهم، ودليل على قلة تحصيلهم.

ومما يسألون عنه أن يقال: إذا لحقت «التاء» لتأنيث الجماعة، فلم لا يجوز في الجمع (المسلم)[2]، فيحسن: «قالت الكافرون» و«قالت الظالمون»، كما حسن: (قالت الأعراب) و«ذهبت الأحقاد»، ونحوه؟.

ومما يسألون عنه أن يقال: إذا كان لفظ الجماعة مؤنثاً، فلفظ الجمع مذكر، فلم روعي لفظ التأنيث، ولم يراع لفظ التذكير؟.

فإن قالوا: أنت مخير، إن راعيت لفظ الجمع ذكرت، وإن راعيت لفظ الجماعة أنثت.

قلنا: هذا باطل، فإن أحداً من العرب لا يقول: الهندات ذهب، ولا: الجمال انطلق، ولا: الأعراب تكلم، مراعاة للفظ الجمع، فدل على أن الأمر بخلاف ما ذكروه، والله أعلم.

والأصل في هذا الباب أن الفعل متى اتصل بفاعله، ولم يحجز بينهما حاجز، لحقت التاء علامة للتأنيث، ولا يبالى (إذا)[3] كان تأنيث الفاعل حقيقة أم مجازاً، تقول: طالت النخلة، كما تقول: جاءت المرأة، اللهم إلا أن يكون الاسم المؤنث في معنى اسم آخر مذكر، كالحوادث والحدثان، والأرض مع المكان، فقد جاء:

فإن الحوادث أودى بها[4]

---

(١) يوسف ٣٠.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في أ.

(٤) البيت للأعشى ميمون بن قيس من قصيدة له يمدح بها رهط قيس بن معد يكرب الكندي ويزيد بن عبد المدان ابن الزيان الحارثي ومطلعها.

ألم تنه نفسه عما بها ... بلى عادها بعض أطرابها

ولا أرض أبقل أبقالها[1]

حمل الحوادث على الحدثان، وحمل الأرض على الموضع والمكان، مع أنه شعر، والشعر موضع ضرورة.

فإذا فصلت الفعل عن فاعله، فكلما بعد عنه قوي حذف العلامة منه، قالوا: حضر القاضي اليوم امرأة. وفي القرآن: ﴿وأخذ الذين ظلموا الصيحة﴾[2]. هذا مثل هذا في الجواز.

كما أنه إذا تأخر الفعل عن الفاعل وجب ثبوت التاء فيهما جميعاً، تقول: المرأة حضرت، كما تقول: الصيحة أخذتهم، والنخلة طالت. وما أشبه ذلك لأن الفعل إذا تأخر كان (فاعله)[3] مضمراً فيه متصلاً به اتصال الجزء بالكل، فلم يكن بد من ثبوت التاء لفرط الاتصال.

وإذا تقدم الفعل متصلاً بفاعله الظاهر، فليس مؤخر الاتصال كهو (مع)[4] المضمر لأن الفاعل الظاهر كلمة والفعل كلمة أخرى، والفاعل المضمر والفعل كلمة واحدة فكان حذف «التاء» في قامت هند، وطالت النخلة، أقرب إلى الجواز منه في قولك: النخلة طالت.

فإن حجز بين الفعل وفاعله حاجز، كان حذف «التاء» حسناً، وكلما كثرت الحواجز كان حذفها أحسن.

فإن كان الفاعل جمعاً مكسراً أدخلت التاء لتأنيث الجماعة، وحذفت لتذكير

= لجارتنا إذا رأت لمتي ... تقول لك الويل أني بها
بما قد ترى كجناح الغدا ... ف ترنو الكعاب لاعجابها

والبيت الذي معنا بكامله:

فأما تريني ولي لمة ... فإن الحوادث أودت بها

انظر ديوانه (٢٨) انظر شرح المفصل ٥/٩٥.

(١) البيت..... لعامر بن جوين الطائي.

فلا مزنة ودقت ودقها ... ولا أرض أبقل أبقالها

انظر شرح المفصل ٥/٩٤.

(٢) هود ٦٧.

(٣) سقط في ب.

(٤) سقط في ب.

اللفظ، لأنه بمنزلة الواحد في أن إعرابه كإعرابه، ومجراه في كثير من الكلام مجرى اسم الجنس.

فإن كان الجمع مسلماً فلا بد من التذكير لسلامة لفظ الواحد، فلا تقول: قالت الكافرون، لأن اللفظ بحاله لم يتغير بطروء الجمع عليه.

فإن قلت: فلم لا تقول: «الأعراب قال»، و«الجمال ذهب»، كما يجوز ذلك في حال تقديم الفعل؟.

قلنا: ثبوت «التاء» إنما كان مراعاة لمعنى الجماعة، فإن أردت ذلك المعنى أثبت «التاء» وإن تأخر الفعل لم يجز حذفه لاتصال الضمير، وإن (لم) ترد معنى الجماعة حذفت «التاء» إذا تقدم الفعل، ولم يحتج إليها إذا تأخر لأن ضمير (الفاعلين)[1] جماعة في المعنى وليس بجمع، لأن الجمع مصدر: «جمعت أجمع» فمن قال: إن التذكير في «ذهب الرجال» و«قام الهندات» مراعاة لمعنى الجمع، فقد أخطأ.

وأما حذف التاء من (قال نسوة) فلأنه اسم جمع بمنزلة رهط ونفر، ولولا أن فيه هاء التأنيث لقبحت «التاء» في فعله. ولكنه قد يجوز أن يقال: «قالت نسوة» كما تقول: «قال فتية وصبية».

فإن قلت: «النسوة» ـ بالألف واللام ـ كان دخول «التاء» في الفعل أحسن من تركها، كما كان ذلك في (قالت الأعراب)، لأن الألف واللام للعهد، فكأن الاسم قد تقدم ذكره، فأشبهت حال الفعل حاله إذا كان فيه ضمير يعود إلى مذكور، من أجل الألف واللام، فإنها ترد على معهود.

فإن قيل: فإذا استوى ذكر «التاء» وتركها في الفعل المفعول عن الفاعل المؤنث، فما الحكمة لاختصاصها في الفعل في قصة شعيب، وحذفها في قصة صالح في قوله: ﴿وأخذ الذين ظلموا الصيحة﴾)؟[2].

فالجواب: أن الصيحة في قصة صالح في معنى العذاب والخزي، إذ كانت

---

(١) سقط في ب.

(٢) هود: ٦٧.

منتظمة بقوله سبحانه وتعالى: ﴿ومن خزي يومئذ، إن ربك هو القوي العزيز﴾[1]، فصارت الصيحة عبارة عن ذلك الخزي وعن العذاب المذكور في الآية، فقوي التذكير، بخلاف الآية الأخرى، والله أعلم.

فإن قيل: فلم قلتم: إن التاء حرف ولم تجعلوها علامة إضمار إذا تأخرت، وعلامة تأنيث إذا تقدمت؟.

قلنا: قول العرب: الهندان قامتا وفعلتا، وبالتاء والضمير معاً، يدل على أن التاء حرف وليست بضمير، إذ لا يكون للفعل ضميران فاعلان، وهذا بين لا خفاء به وبالله التوفيق.

فإن قيل: فما الفرق بين قوله عز وجل: ﴿فمنهم من هدى الله، ومنهم من حقت عليه الضلالة﴾[2]، (وبين قوله)[3]: ﴿وفريقاً حق عليهم الضلالة﴾[4] حتى ثبتت التاء في إحداهما، وحذفت في الأخرى؟.

قلنا: لو كان هذا السؤال في غير القرآن ما احتاج إلى جواب، لأن الإثبات والحذف جائزان، فللمتكلم أن يفعل من ذلك ما شاء، ولكن كلام (الحكيم) الخبير ليس كغيره من الكلام، لإعجازه في الأسلوب والانتظام. والفرق بين الموضعين المتقدمين لائح من وجهين، أحدهما لفظي والآخر معنوي.

أما اللفظي فهو أن الحروف الحواجز بين الفعل والفاعل (في قوله: ﴿حق عليهم الضلالة﴾ أكثر منها في قوله: ﴿حقت عليه الضلالة﴾، وقد تقدم أن الحواجز بين الفعل والفاعل)[5] كلما كثرت كان حذف «التاء» أحسن.

وأما الفرق من جهة المعنى فإن «من» في سورة النحل واقعة على الأمة، وهي مؤنثة لفظاً، ألا تراه يقول سبحانه: ﴿ولقد بعثنا في كل أمة رسولاً﴾[6]، ثم قال تعالى: ﴿ومنهم من حقت عليه الضلالة﴾، أي: من الأمم أمم ضلت أو حقت عليها الضلالة ﴿ولو قال بدل ذلك: ضلت، لتعينت التاء، ومعنى الكلامين﴾ واحد، وإذا كان معنى الكلامين واحداً كان إثبات التاء أحسن من تركها، لأنها ثابتة فيما هو في

(١) هود: ٦٦.
(٢) النحل: ٣٦.
(٣) سقط في أ.
(٤) الأعراف: ٣٠.
(٥) سقط في أ.
(٦) النحل: ٣٦.

معنى الكلام. و(ليس)[1] كذلك قوله تعالى: ﴿وفريقاً حق عليهم الضلالة﴾، لأن معناه: وفريقاً ضلوا، بغير تاء في اللفظ، فليحسن حذفها إذاً فيما هو في معناه، فكثيراً ما تفعل العرب ذلك، تدع حكم اللفظ الواجب له في القياس، إذا كان في معنى الكلمة ما ليس له ذلك الحكم، ألا تراهم يقولون: «هو أحسن الفتيان وأجمله في معنى: هو أحسن فتى وأجمله، ونظائره كثيرة. فإذا حسن الحمل على المعنى فيما كان القياس أن لا يجوز، فما ظنك به حيث يجوزه القياس والاستعمال.

وأحسن من هذه العبارة أن تقول: إنهم أرادوا «أحسن شيء وأجمله»، بجعل «شيء» مكان «فتى» في اللفظ، لأن في الصحيح قوله عليه السلام: «خير نساء ركبن الإبل صالح نساء قريش، أحناه على ولد في صغره، وأرعاه (على زوج)[2] في ذات يده»[3]، فلو كان التقدير هناك: «أحسن فتى» حين ذكر الفتيان، لقلنا هنا: «أحناها على ولد» إذا ذكر النسوان. ولكن التقدير كما قدرناه لا كما قدروه، والله المستعان.

مسألة

[من تقديم الفاعل]

قوله: «واعلم أن الوجه تقديم الفاعل»[4].

قسم النحويون هذا الفصل أربعة أقسام:

قسم لا يجوز فيه إلا تقديم الفاعل على المفعول، نحو: ضرب موسى عيسى، وضربت حذام قطام، وكل موضع لا يظهر فيه علامة إعراب.

وقسم لا يجوز فيه تأخير المفعول، نحو: (وإذا) ابتلى إبراهيم ربه)[5] من أجل الضمير الذي لا يجوز تقديمه قبل الذكر.

---

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) أخرجه البخاري ٤٢١/٩ كتاب النفقات باب حفظ المرأة زوجها (٥٣٦٥) ومسلم ١٩٥٨/٤ كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل نساء قريش ٢٥٢٧/٢٠٠.

(٤) البسيط شرح الجمل ٢٧٢/١.

(٥) البقرة: ١٢٤.

وقسم يكون فيه تقديم الفاعل أحسن من تأخيره، نحو: ضرب زيد عمراً.

وقسم يكون فيه تقديم المفعول أحسن. نحو: أعجب زيداً ما كره عمرو، لأن الفاعل لا يظهر فيه الإعراب، فكان تقديم المفعول الذي يظهر فيه الإعراب أولى. حرصاً على إفهام المخاطب[1].

والذي ذكروه حق، ولكننا ننبه على مسألتين:

إحداهما: لا يجوز فيها تأخير الفاعل وهو معرب والمفعول كذلك.

ومسألة يقدم فيها الفاعل على المفعول، فإن أخر انعكس المعنى، واختلف المقصد والمغزى.

أما المسألة الأولى فقولك: «ضرب القوم بعضهم بعضاً» لا يجوز تأخير الفاعل ههنا من أجل حذف الضمير من المفعول، إذ كان الأصل أن يقال: ضرب بعضهم بعضهم، إذ حق البعض أن يضاف إلى الكل ظاهراً أو مضمراً، فلما حذفوه من المفعول استغناء بذكره في الفاعل، لم يجيزوا تأخير الفاعل فيقولوا: ضرب بعضاً بعضهم، لأن اهتمامهم بالفاعل قد قوي وتضاعف لاتصاله بالضمير الذي لا بد منه، فبعد أن كانت الحاجة إلى الفاعل مرة، صارت الحاجة إليه مرتين.

فإن قيل: فما المانع له من إضافة «بعض» إلى الضمير إذا كان مفعولاً دون الفاعل، فتقول: (ضرب بعضهم بعضاً)[2].

قلنا: الأصل أن يذكر (الضمير)[3] فيهما جميعاً، فلما أرادوا حذفه من أحدهما تخفيفاً، كان حذفه مع المفعول ـ الذي هو كالفضلة في الكلام ـ أولى من حذفه مع الفاعل الذي لا بد منه ولا غنى عنه، وليتصل بما يعود إليه ويقرب منه. نعم قد

---

(١) انظر أسرار العربية ٧٩ وما بعدها.
البسيط شرح الجمل ١/٢٧٢.

(٢) في أ فنقول بعضهم.
وقال في بدائع الفوائد ١/١٤٤:
فإن قلت: فما المانع من إضافة بعض المفعول إلى الضمير فتقول: ضرب القوم بعضهم بعض أو ضرب القوم بعض بعضهم.

(٣) سقط في أ.

يضاف إليه «بعض» وهو مفعول، إذ كان البعض الآخر مجروراً، كقولك: خلطت القوم بعضهم ببعض، لأن رتبة المفعول ههنا التقديم (على المجرور، كما كانت رتبة الفاعل التقديم)[1] على المفعول، فحق الضمير العائد على الكل أن يتصل بما هو بتقديمه أهم.

وأما المسألة الأخرى، التي يختلف فيها المعنى، فمثل أن يكون قبل الفعل «إنما» نقول: إنما يأكل زيد الخبز، فحققت ما يتصل ومحقت ما ينفصل. وهذه عبارة أهل سمرقند في «إنما» يقولون: إنها وضعت لتحقيق (المتصل وتمحيق المنفصل، وتلخيص)[2] هذا الكلام أنها نفي وإثبات، فأثبت لزيد أكل الخبز المتصل به في الذكر، ونفيت ما عداه، فمعناه: ما يأكل زيد إلا الخبز.

فإن قدمت المفعول ههنا فقلت: إنما يأكل الخبز (زيد، اختلف المعنى، وانعكس مقصد الكلام، فكأنك قلت: ما يأكل الخبز)[3] إلا زيد.

فهذه المسألة تخالف الأربعة الأقسام التي ذكرها النحويون، لأن المعنى في جميع تلك الأقسام قدمت أو أخرت واحد والمعنى في هذه المسألة مختلف، ألا ترى أن معنى قوله تعالى: ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾[4] ليس كقولك: إنما يخشى العلماء الله، لأنك إذا أخرت نفيت الخشية من غير العلماء، وإذا قدمت الفاعل نفيت الخشية أن تتعلق بغير الله سبحانه وتعالى. وهذا واضح لا خفاء به عند التأمل. والله الموفق.

ومما يوضح لك ما ذكروا من النفي والإثبات في «إنما» قول همام:

أدافع عن أعراض قومي وإنما ... يدافع عن أعراضهم أنا أو مثلي[5]

---

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

(٤) فاطر: ٢٨.

(٥) البيت من الطويل للفرزدق وفي قصيدة يهجو بها جريراً منها:

فإن بك قيدي كان نذراً نذرته ... فما عن أحساب قومي من شغل

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما ... يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

والبيت في الديوان وروايته فيه: =

فجعل الضمير المنفصل وهو أنا فاعلاً، وهو متصل في اللفظ بالفعل، وما ذاك ألا أن بينه وبين الفعل حاجزاً في المعنى، وهو «إلا» فكأنه قال: ما يدافع عن أعراضهم إلا أنا أو مثلي. فقد وضح لك النفي والإثبات المذكوران في «إنما».

مسألة

في الأسماء النواقص

اعلم أن العرب لما جعلت الاسم الذي هو (الذي)[1] (ذو)[2] وصلة إلى وصف النكرات بالأجناس فقالوا: هذا رجل ذو مال، حيث لم يمكنهم أن يشتقوا من «المال» ونحوه اسماً يكون وصفاً للرجل جارياً عليه، كما أمكنهم ذلك في الفعل، حيث اشتقوا منه أسماء يصفون بها ويضمرون فيها ما يعود على الموصوف.

فلما لم يمكنهم ذلك في الاسم الجامد توصلوا إلى الوصف به بكلمة جارية على الاسم الذي قبلها في الإعراب، ليكون جريها عليه في الإعراب رابطاً لها به، وإضافتها إلى الاسم الذي بعدها رابطاً بينها وبينه، حيث لم يكن رابط سوى ما ذكرناه من ضمير ولا غيره. وإذا أرادوا وصف النكرة بجملة، كان الضمير الذي فيها رابطاً لها بالاسم الموصوف بها، كقولك: مررت برجل أبوه قائم، فلم يحتاجوا إلى أكثر من الضمير العائد، فإذا أرادوا وصف المعرفة بجملة لم يمكنهم من ذلك ما أمكنهم في النكرة لوجهين:

= أنا الضامن الراعي عليهم وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

وانظر البيت في ديوانه ٧١٢ المحتسب ١٩٥/٢.

شرح المفصل ٩٥/٢ التصريح على التوضيح ١٠٦/١.

همع الهوامع ٦٢/١ الدرر اللوامع ٣٩/١ والأشموني ١١٦/١.

(١) اعلم أن الأسماء الموصولة بنيت لشبهها بالحروف لافتقارها في دلالتها على مسماها إلى الصلة والعائد لأن الحرف إنما وضع ليدل على معنى في غيره فكل واحد منهما يحتاج إلى غيره غير مستقل بنفسه فبنيت الأسماء الموصولة لذلك إلا (أيا) فإنها أعربت وكان قياسها أن تبنى لما ذكرته من شبه الحرف لأنها محتاجة إلى الصلة والعائد ولكنها أعربت لشبهها بكل وبعض لأنها نقيضة كل ونظيرة بعض والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره.

انظر في البسيط ٢٨١/١.

وانظر أسرار العربية ٣٨٣ ـ ٣٨٤ وستأتي الإشارة إلى ذلك في كلام المصنف.

(٢) سقط في أ.

أحدهما: أن النكرة مفتقرة إلى الوصف والتبيين، (فعلم أن الجملة بعدها تبيين)[1] لها، وتكملة لفائدتها.

الوجه الثاني: أن الجملة تتنزل منزلة النكرة لأنها خبر، ولا يخبر المخاطب إلا بما يجهله لا بما يعرفه، فصلح أن يوصف بها النكرة، والمعرفة بخلاف هذا كله. لو قلت: جاءني زيد أبوه قائم، على جهة الوصف، لما ارتبط الكلام بعضه ببعض، لاستقلال كل واحد منهما بنفسه، فجاؤوا بالوصلة التي وصلوا بها إلى وصف النكرة بالأجناس، وهي قولك: ذو، فقالوا: هذا زيد ذو قام أبوه، وذو وجه حسن. هذه لغة طيء، وهي الأصل، قال الشاعر:

وبئري ذو حفرت وذو طويت[2]

ثم إن العرب لما رأوه اسماً وصف به المعرفة، أرادوا تعريفه ليتفق الوصف والموصوف في التعريف، فأدخلوا الألف واللام عليه. ثم ضعفوا اللام كيلا يذهب لفظها بالإدغام، ويذهب ألف الوصل في الدرج فلا يظهر التعريف فجاء منه هذا اللفظ: الذو.

فلما رأوا الاسم قد انفصل عن الإضافة حيث صار معرفة، فقلبوا «الواو» منه ياء، إذ ليس في كلامهم «واو» متطرفة مضموم ما قبلها إلا وتنقلب «ياء»، كقولهم:

---

(١) سقط في أ.

(٢) البيت من الوافر لسنان بن النخل من أبيات خمسة أوردها أبو تمام في الحماسة وهي:

وقالوا قد جننت فقلت كلا ... وربي ما جننت ولا انتشيت

ولكني ظلمت فكدت أبكي ... من الظلم المبين أو بكيت

فإن الماء ماء أبي وجدي .... البيت وبعده:

وقبلك رب خصم قد تمالوا ... علي فما هلعت ولا دعوت

ولكن نصبت لهم جبيني ... وألة فارسي حتى قربت

وانظر البيت في أمالي ابن الشجري ٢/٣٠٦.

الأنصاف ٧٧٣ شرح المفصل ٣/١٤٧ خزانة الأدب ٢/٥١١.

التصريح على التوضيح ١/١٣٧ همع الهوامع ١/٨٤ الدرر.

اللوامع ١/٥٩ الأشموني ١/١٥٨.

شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٩١.

دلو وأدل. ولا نطول بتكثير النظائر، لأن الأصل معروف عند الشادين. فلما انقلبت الواو ياء، والضمة كسرة، صار اللفظ «الذي».

وإنما صحت الواو في قولهم «ذو» لأنها كانت في حكم التوسط، إذ المضاف مع المضاف إليه كالاسم الواحد.

وفي معنى «ذو» الذي هو مضاف طرف من معنى ذا الذي هو اسم مبهم، ألا تراه يبين بأسماء الأجناس كقولك: هذا الغلام، وهذا الرجل، فيتصل بها على جهة البيان، كما يتصل بها «ذو» على جهة الإضافة، ولذلك قالوا في المؤنث من (الذي: التي بالتاء، كما قالوا في المؤنث من)[1] ذا: هاتا، وهاتين. والله أعلم.

وأما استحقاقه للبناء ـ أعني الذي ـ فلما ذكره النحويون من مضارعة الحرف والإبهام والنقصان في نفسه، حتى كأنه بعض كلمة.

وأما إعرابه في حال التثنية فلأن علامة التثنية هي الألف، وهي بعينها علامة الرفع في الأسماء فلم يكونوا ليبنوا وفيه علامة الإعراب، ولم يكونوا ليسقطوها فيبطل معنى التثنية، فكان ترك مراعاة علة البناء أهون عليهم من إبطال معنى التثنية، ولذلك أعربوا «اثني عشر» و«هذين»، و«يا زيدان».

فإن قيل: فما بالهم بنوا الجمع ـ أعني الذين ـ وهو على حد تثنية، وفيه علامة الإعراب؟ قلنا: الجمع يفارق التثنية من وجهين، أحدهما: أن الجمع قد يكون إعرابه كإعراب الواحد بالحركات، نعم، وقد يكون الجمع اسماً واحداً في اللفظ كقولك: قوم ورهط. الثاني: أن الجمع في حال نصبه وخفضه يضارع لفظه لفظ الواحد، من حيث كان آخره ياء مكسوراً ما قبلها، فحملوا الرفع الذي هو أقل حالاته على النصب والخفض، وغلبوا عليه البناء، حيث كان لفظه في الإعراب في أغلب أحواله كلفظه في البناء.

وليس كذلك التثنية، لأن ياءها مفتوح ما قبلها، فلا يضارع لفظها في شيء من أحوالها لفظ الواحد.

---

(١) سقط في ب.

وأما النون في «الذين» فلا معتبر بها، لأنها ليست في الجمع ركناً من أركان صيغته، لسقوطها في الإضافة وفي ضرورة الشعر، كما قال:

وإن الـذي حانت بفلج دمـاؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد[1]

وأما «ما» الموصولة فهي في قول النحويين بمعنى «الذي»، وليس كذلك، وإن وافقت «الذي» في أكثر أحكامها، فإنها مخالفة لها في المعنى (وفي بعض الأحكام. أما المعنى)[2] فإن «ما» اسم مبهم في غاية الإبهام، حتى إنها تقع على كل شيء، وتقع على ما ليس بشيء، ألا ترى أنك تقول: إن الله عالم بما كان وبما لم يكن.

وما لم يكن معدوم، والمعدوم ليس بشيء، فلفرط إبهامها لم يجز الإخبار عنها حتى توصل بما يوضحها، وكل ما وصلت به يجوز أن يكون صله «الذي»، فهي توافق «الذي» في هذا الحكم، وتخالفه في أنها لا تكون نعتاً لما قبلها ولا منعوتة، لأن صلتها تغنيها عن النعت. وأيضاً فلو نعتت بنعت زائد على الصلة لارتفع إبهامها، وفي ارتفاع الإبهام منها جملة بطلان حقيقتها وإخراجها عن أصل موضوعها.

وتفارق «الذي» أيضاً في امتناعها في التثنية والجمع، وذلك أيضاً لفرط إبهامها. فقد وضح لك ما بينها وبين «الذي» من الفرق في المعنى والحكم. فإذا ثبت ما قدمناه فلا يجوز أن توجد إلا موصولة، لأنه لا يعقل معناها إلا بالصلة ولا يجوز أن توجد إلا واقعة على جنس تتنوع منه أنواع، لأنها لا تخلو من الإبهام أبداً.

---

(١) البيت من الطويل للأشهب بن رميلة وقيل غير ذلك وبعد البيت المذكور

هم ساعد الدهر الذي يتقى به وما خير كف لا ينوء بساعد

أسود شرى لاقت أسود خفية تساق على حرد دماء الأساود

وانظر البيت في الكتاب ٩٦/١ المقتضب ١٤٦/٤ المحتسب ١٨٥/١. أمالي ابن الشجري ٣٠٧/٢ شرح المفصل ١٥٦/٣ الخزانة ٥٠٧/٢ شرح الشواهد للعيني ٤٨٢/١ التصريح على التوضيح ١٣١/١ الدرر اللوامع ٢٤/١ همع الهوامع ٤٩/١.

اللغة: فلج اسم بلد وقيل لطريق تأخذ من طريق البصرة إلى اليمامة طريق بطن فلج وقيل فلج واد بين البصرة وحمى ضرية من منازل عدي من جندب والشاهد في البيت حذف النون من الذين استخفافاً ويروي بعضهم البيت: (وإن التي مارت فلج دماؤهم) ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

وقال الأعلم: ويجوز أن يكون الذي واحداً يؤدي عن الجمع لإيهامه ويكون الضمير محمولاً على المعنى فيجمع كما قال عز وجل: «والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون».

(٢) سقط في أ.

ولذلك كان في لفظها ألف آخرة لما في الألف من الحد والاتساع في هواء الفم، مشاكلة لاتساع معناها في الأجناس. فإذا أوقعوها على نوع بعينه، وخصوا ما يعقل وقصروها عليه، أبدلوا الألف نوناً ساكنة، فذهب امتداد الصوت، وصار قصراً للفظ موازناً لقصر المعنى، فقالوا: من عندك. تخصيصاً بما يعقل. وإذا كان أمرها كذلك ووقعت على جنس من الأجناس، وجب أن يكون ضميرها العائد عليها من الصلة الذي لا بد للصلة منه، ولولا هو لم ترتبط بموصول حتى تكون صلة (له)[1]، فيجب أن يكون ذلك الضمير بمنزلة ما يعود عليه من الإعراب والمعنى. فإذا وقعت على ما هو فاعل في المعنى، كان ضميرها فاعلاً في المعنى واللفظ، كقولك كرهت ما أصابك. فما مفعولة لكرهت في اللفظ والمعنى.

وإذا وقعت على مفعول، كان ضميرها مفعولاً لفظاً ومعنى، كقولك: سرني ما أكلته، وأعجبني ما لبسته. فهي في المعنى مفعولة، لأنها عبارة عن الملبوس والمأكول، فضميرها مفعول في اللفظ والمعنى. وكذلك إذا وقعت على المصدر كان ضميرها مفعولاً مطلقاً لأن المصدر كذلك. وإن وقعت على الظرف كان ضميرها مجروراً بفي، لأن الظرف كذلك هو في المعنى، إلا أنها لا تقع من المصادر إلا على ما تختلف أنواعه للإبهام الذي فيها، وسيأتي شرح ذلك وبيانه آخر الفصل، إن شاء الله تعالى.

فإن قيل: أليس قد وقعت على ما يعقل في مواضع من القرآن وكلام العرب، خلافاً لما نص عليه النحويون، كقوله تعالى: ﴿ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي﴾[2]. وكقوله سبحانه وتعالى: ﴿والسماء وما بناها﴾[3]، وكقوله: ﴿ولا أنتم عابدون ما أعبد﴾؟[4].

قلنا: هي في كل هذا على أصلها من الإبهام والوقوع على الجنس العام، لم يرد بها ما يراد بـ «من» التعيين لما يعقل والاختصاص به دون غيره. ومن فهم جوهر الكلام عرف ما نقوله، واستبان له من الحق سبيله.

أما قوله عز وجل: ﴿ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي﴾[5]، فهذا كلام ورد

---

(١) سقط في أ.
(٢) سورة ص ٧٥.
(٣) الشمس: ٥.
(٤) الكافرون: ٣، ٥.
(٥) سورة ص ٧٥.

في معرض التوبيخ والتبكيت للعين على امتناعه من السجود، ولم يستحق هذا التبكيت (والتوبيخ)[1] من حيث كان السجود لما يعقل، ولكن لعلة أخرى وهي المعصية والتكبر على ما لم يخلقه، إذ لا ينبغي التكبير لمخلوق على مخلوق مثله، وإنما التكبر للخالق وحده، فكأنه يقول له ـ سبحانه ـ: لم عصيتني وتكبرت على ما لم تخلقه وخلقته أنا، وشرفته وأمرتك بالسجود له؟ فهذا موضع «ما»، لأن معناها أبلغ ولفظها أعم. وهو في الحجة أوقع، وللعذر والشبهة أقلع، فلو قال: ما منعك أن تسجد لمن خلقت؟ لكان استفهاماً مجرداً من توبيخ وتبكيت، ولتوهم أنه وجد السجود له من حيث كان يعقل، أو لعلة موجودة في ذاته وعينه. وليس الأمر كذلك، فلا معنى لتعيينه بالذكر، وترك الإبهام في اللفظ.

وكذلك قوله تعالى: ﴿والسماء وما بناها﴾ لأن القسم تعظيم للمقسم به، واستحقاقه للتعظيم من حيث بنى وأظهر هذا الخلق العظيم الذي هو السماء، ومن حيث سواها بقدرته وزينها بحكمته. فاستحق التعظيم وثبتت له القدرة، كائناً ما كان هذا المعظم فلو قال: «من بناها» لم يكن في اللفظ دليل على استحقاقه للقسم به، من حيث اقتدر على بنيانها، ولكان المعنى مقصوراً على ذاته ونفسه دون الإيماء إلى أفعاله الدالة علي عظمته المنبئة عن حكمتها، المفصحة لاستحقاقه التعظيم من خليقته.

وكذلك قوله سبحانه: (يسبح الرعد بحمده)، لأن الرعد صوت عظيم ﴿من جرم عظيم﴾[2]، فالمسبح به لا محالة أعظم، واستحقاقه للتسبيح من حيث سبحته العظيمات من خلقه، لا من حيث كان يعلم. ولا نقول: «بعقل» في هذا الموضع، تأدباً وتأسياً بالشريعة.

فإذا تأملت ما ذكرناه، ونظرت في آخر الفصل ما نذكره من «ما» الواقعة على المصدر، استبانت لك جهالة القائلين من النحويين أن «ما» مع الفعل بتأويل المصدر، وأن المعنى: والسماء وبنيناها، فلا لصناعة النحو وفقوا، ولا لفهم التأويل رزقوا، وأكثروا الحز وأخطأوا المفصل وما طبقوا.

وأما قوله عز وجل: ﴿ولا أنتم عابدون ما أعبد﴾، فما على بابها، لأنها واقعة

---

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ب.

على معبوده ـ عليه الصلاة والسلام ـ على الإطلاق، لأن امتناعهم عن عبادة الله تعالى ليس لذاته، بل كانوا يظنون أنهم يعبدون الله، ولكنهم كانوا جاهلين به، فقوله: ﴿ولا أنتم عابدون ما أعبد﴾، أي: أنكم لا تعبدون معبودي، ومعبوده هو كان يعرفه دونهم وهم جاهلون به.

ووجه آخر، وهو أنهم كانوا يشتهون مخالفة رسول الله ـ ﷺ ـ حسداً له، وأنفة من اتباعه، فهم لا يعبدون معبوده لا كراهية لذات المعبود، ولكن كراهية لاتباع محمد ﷺ، وشهوتهم لمخالفته في العبادة، كائناً ما كان معبوده وإن لم يكن معبوده إلا الحق سبحانه وتعالى. فعلى هذا لا يصح في النظم البديع والمعنى النبيه الرفيع، إلا «ما» لإبهامها ومطابقتها الغرض الذي تضمنته الآية، وبالله التوفيق.

ووجه ثالث ـ وهو: ازدواج الكلام ـ أصل في البلاغة، وبديع في الفصاحة، مثل قوله عز وجل: ﴿نسوا الله فنسيهم﴾[1] و﴿من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه﴾[2]، فسمّى المعاقبة اعتداء لازدواج الكلام وحسن الانتظام. وكذلك قوله عز وجل: ﴿لا أعبد ما تعبدون﴾ ومعبودهم لا يعقل، ثم ازدوج مع هذا الكلام قوله: ﴿ولا أنتم عابدون ما أعبد﴾، فاستوى اللفظان وإن اختلف المعنيان، كما كان ذلك في قوله عز وجل: ﴿نسوا الله فنسيهم﴾ و(في) قوله عليه الصلاة والسلام: «إن فلاناً هجاني، فاهجه اللهم»[3]. هذا حسن من جهة اللفظ، والذي قدمناه أقوى في المعنى، وأنفى للشك وأجلى للعمى، والله الموفق لسبيل الهدى، والمشكور على ما هب من نعمى.

زيادة فائدة في الآية

إن قيل: ما الفائدة في تكرير لفظ الفعل على بنية المستقبل حين أخبر عن نفسه، وتكريره بلفظ الماضي حين أخبر عنهم، فقال: ﴿ولا أنتم عابدون ما أعبد. ولا أنا عابد ما عبدتم﴾؟.

قلنا: في ذلك إشارة وإيماء إلى عصمة الله ـ عز وجل ـ له في الزيغ والتبديل

---

(١) التوبة: ٦٧.
(٢) البقرة: ١٩٤.
(٣) أخرجه مسلم بنحوه ٤/١٩٣٢ كتاب فضائل الصحابة.

والانحراف عن عبادة مولاه، وأن معبوده واحد في الحال و(في)[1] المآل، وهو له بخلاف الكافرين فإنهم يعبدون أهواءهم، ويتبعون شهواتهم في الدين وأغراضهم، فهم معرضون لأنهم يعبدون اليوم إلٰهاً، وغداً آخر، فلذلك قال: ﴿لا أعبد ما تعبدون﴾ يعني الآن، ﴿ولا أنتم عابدون ما أعبد﴾ أنا الآن أيضاً. ثم قال: ﴿ولا أنا عابد ما عبدتم﴾ يعني فيما يستقبل.

وأدخل فيها معنى الشرط، ولذلك وقع بعدها الفعل بلفظ الماضي، وهو مستقبل في المعنى، كما يكون ذلك بعد حروف الشرط، كأنه يقول: «مهما عبدتم شيئاً فلا أعبده».

فإن قيل: وكيف يكون فيها الشرط وقد عمل فيها الفعل، وليس فيها جواب؟.

قلنا: لم نقل إنها شرط محض، ولكن (فيها)[2] طرف من معناه، لوقوعها على غير معين وإبهامها في المعبودات، كما كان ذلك في «قوله عز وجل: ﴿كيف نكلم من كان في المهد صبياً﴾، حتى وقع بعدها الفعل بلفظ الماضي، وقد عمل فيها الفعل وليس لها جواب، لقربها من الشرطية في المعنى، لأن معنى الكلام: «من كان في المهد صبياً، فكيف نكلمه؟» فجاءت «كان» بلفظ الماضي، والمراد بها الاستقبال لما فيها من معنى الشرط. وهذا كله معنى قول: «الزجاج»[3] وغيره. فإذا ثبت هذا فلا تنكرن أن يكون في «ما» من قوله تعالى: ﴿ما عبدتم﴾ معنى الشرط، بل هو فيها أبين، وإذا كان كذلك فقد وضحت الحكمة التي من أجلها جاء الفعل بلفظ الماضي من قوله: ﴿ولا أنا عابد ما عبدتم﴾، بخلاف قوله: ﴿ولا أنتم عابدون ما أعبد﴾، لبعد «ما» فيها عن معنى الشرط، تنبيهاً من الله تعالى على عصمة نبيه ـ ﷺ ـ عن اتباع هواه، وتوفيقه إياه إلى أن لا يتخذ رباً سواه، لا إله إلا هو.

---

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ب.

(٣) هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج عالم بالنحو واللغة من تلاميذ المبرد.
ومن كتبه (معاني القران) (والاشتقاق).
وخلق الإنسان وغير ذلك توفي سنة ٣١١ هـ.
انظر الأعلام ١/٤٠

فصل

في وقوع «ما» على المصدر

قد قدمنا أن «ما» اسم مبهم يقع على جميع الأجناس، والمصدر جنس من الأجناس، فمعنى وقوعه عليه أن يعني بها مصدراً، ثم تصلها بفعل ﴿وفاعل﴾[1]، ثم تعمل ذلك الفعل في ضمير المصدر، وهو العائد على «ما»، فيكون مفعولاً مطلقاً، تقول: أعجبني ما صنعت، أي: أعجبني الفعل الذي صنعته، كما تقول: أعجبني ما لبست أو ما أكلت، فيكون معناه الثوب الذي لبسته، أو الطعام الذي أكلته. فكما وقعت على الثوب والطعام وغير ذلك، فكذلك وقعت على المصدر والظرف وهي في كل هذا بمنزلة «الذي» كما تقدم.

وظن بعض النحويين أن التي يعني بها المصدر ليست بما الأولى، وإنما هي بمنزلة «أن» مع الفعل، بتأويل المصدر. وليس كمنا ظنوه، ألا ترى أنك لا تقول: يعجبني ما تجلس كما تقول: يعجبني أن تجلس وأن تخرج وأن تقعد. ولا تقول في هذا كله «ما»[2]؟ والأصل في هذا الفصل أن «ما» لما كانت اسماً مبهماً، لم يصح وقوعها إلا على جنس تختلف أنواعه، فإن كان المصدر مختلف الأنواع جاز أن تقع عليه ويعبر بها عنه، كقولك: يعجبني ما صنعت، وما عملت، وما فعلت. وكذلك تقول: ما حكمت، لأن الحكم مختلف أنواعه، وكذلك الصنع والفعل والعمل.

فإن قلت: يعجبني ما جلست، وما انطلق زيد، كان غثاً من الكلام، لخروج «ما» عن الإبهام، ووقوعها على ما لا يتنوع من المعاني، لأنه يكون التقدير حينئذ: أعجبني الجلوس الذي جلست، والقعود الذي قعدت، فيكون آخر الكلام مفسراً لأوله، رافعاً للإبهام، فلا معنى حينئذ لـ«ما».

فأما قوله تعالى: ﴿ذلك بما عصوا﴾[3]، فلأن المعصية تختلف أنواعها. وقوله سبحانه وتعالى: ﴿بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون﴾[4]، فهو كقوله: لأعاقبنك بما ضربت زيداً، وبما شتمت عمراً»، أوقعتها على الذنب، والذنب

---

(١) سقط في أ.

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٢٦.

(٣) البقرة: ٦١.

(٤) التوبة: ٧٧.

مختلف الأنواع، ودل ذكر المعاقبة والمجازاة على ذلك، فكأنك قلت: لأجزينك بالذنب الذي (هو)[1] ضرب زيد، أو شتم عمرو. فما على بابها غير خارجة (عن)[2] إبهامها.

وأما قولهم: طالما أقمنا في هذا المكان وطالما قعدنا، فما واقعة على الزمان، والفعل بعدها متعد إلى ضميره، والتقدير: طال زمان أقمنا فيه وقعدنا فيه، والزمان مبهم وأما قولهم: كلما جاء زيد كلمته، فما التي أضيف إليها «كل» ظرف زمان في المعنى فهما كالتي قبلها.

وأما قولهم: اجلس ما جلس زيد، و(صلوا كما رأيتموني أصلي)[3]، فقد ظن أكثر الناس أنها بمعنى المصدر ها هنا. وقد تبين فساد هذا المذهب، لأن الفعل ههنا خاص غير عام، ولكنها كافة للخافض، ومهيئة لكاف التشبيه أن يقع بعدها الفعل، كما كانت كذلك في «رب» من قوله عز وجل: ﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾[4]. وفي «إن» من قولك: إنما يقوم زيد، كفتها عن العمل، وهيأتها لوقوع الفعل بعدها، وكذلك كفت «رب» و«كاف» التشبيه عن العمل، وهيأتها لوقوع الجمل بعدهما. والشاهد بما قلناه قوله: ـ ﷺ ـ لأبي بكر ـ رضي الله عنه ـ: (إن كما أنت)[5]، (فأنت) مبتدأ والخبر محذوف فلا مصدر ههنا، لأنه لا فعل ثم، فكذلك هي مع «الكاف» إذ كان ثم الفعل. فهذا بين لا خفاء به، وكذلك هي مع «بعد» من قولك: «بعدما جلس عمرو». وليست مصدرية لما تقدم من إبطال ذلك، ولكنها كافة لبعد عن الخفض، مهيئة لوقوع الجمل بعدها، ألا ترى إلى قول الشاعر: (أعلاقة أم الوليد)[6] بعدما أفنان رأسك كالثغام المخلس[7].

---

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) أخرجه البخاري ٢/١١١ كتاب الأذان باب الأذان للمسافر (٦٣١).

(٤) الحجر: ٢.

(٥) أخرجه مسلم ١/٣١٤ ـ ٣١٥ كتاب الصلاة ٩٧ ـ ٤١٨.

(٦) سقط في المخطوط.

(٧) البيت من الكامل للمرار الأسدي.

وانظر البيت في الكتاب ١/٦٠

المقتضب ٢/٥٤ أمالي ابن الشجري ٢/٢٤٢ شرح المفصل ٨/١٣١ المقرب ٢٥ الخزانة ٤/٤٩٣ =

فليس ها هنا فعل فيكون معها مصدراً، كما لم يكن ذلك في قوله: ـ ﷺ ـ «إن كما أنت».

فإن قيل: فما بالهم لم يفعلوا في «قبل» ما فعلوا في «بعد» فيقولوا: «جئت قبل ما ذهب زيد»، كما قالوا: ـ بعدما؟.

قلنا: في امتناعهم من ذلك في «قبل» شاهد لما قدمناه، من أنها ليست بمصدر، لأنه لا يمتنع: قبل أن يقول زيد، فيكون أن مع الفعل بمعنى المصدر.

فإن قيل: فلم لا تكون كافة لقبل، مهيأة لوقوع الجمل بعدها كما كانت كذلك في بعد؟ قلنا: لا يصح أن توجد كافة الأسماء بالإضافة، فإنها تكون كافة (للحروف)[1] وما ضارعها، و«بعد» أشد مضارعة للحروف من «قبل»، لأن «قبل» كالمصدر في لفظها ومعناها، تقول: «جئت قبل الجمعة»، تريد الوقت الذي تستقبل فيه الجمعة والجمعة بالإضافة إلى ذلك الوقت قابلة، كما قال الشاعر:

. . . . نحج معاً، قالت: أعاما وقابله[2]

فإذا كان العام الذي بعد عامك يسمى قابلاً فعامك الذي أنت فيه قبل، ولفظها من لفظ قابل. فقد بان ذلك من جهة اللفظ والمعنى أن «قبل» مصدر في الأصل والمصدر كسائر الأسماء لا يكف به ولا يهيأ لدخول الجمل بعده، وإنما ذلك في بعض الحروف العوامل، لا في شيء من الأسماء.

وأما «بعد» فهي أبعد عن شبه المصدر، وإن كانت تقرب من لفظ البعد ومن

= همع الهوامع ١/ ٢١٠ الدرر اللوامع ١/ ١٧٦ والعلاقة ـ بفتح العين وتكسر ـ الحب اللازم للقلب أو هو بالفتح في المحبة ونحوها وبالكسر في السوط ونحوه والوليد تصغير وليد ـ بفتح الواو ـ ومعناه الولد وإنما صغره ليدل على شباب المرأة لأن صغر ولدها لا يكون إلا في عصر شبابها وما يتصل به من زمان ولادتها وقيل: التصغير للتحبيب والأفنان جمع فنن ـ بفتحتين ـ وأصله الغصن وأراد به ذوائب شعره على الاستعارة والثغام شجر ينبت خيوطاً طوالاً دقاقاً من أصل واحد وإذا جفت ابت كلّها والمخلس: مأخوذ من أخلس النبت إخلاساً إذا يبس وكان ينبت في أصله الرطب فيختلط به والشاهد في البيت في قوله: (بعدما) حيث دخلت (ما) على بعد فكفتها عما كانت تقتضيه.

(١) سقط في ب.

(٢) وصدره:

فقال: امكثي حتى يسار لعلنا.

والبيت من شواهد الكتاب ٢/ ٣٩. ابن يعيش ٤/ ٥٥ الهمع ١/ ٢٩.

معناه، فليس قربها (من لفظ)[1] المصدر (كقرب)[2] قبل، ألا ترى أنهم لم يستعملوا من لفظها اسم فاعل، فيقولون في العام الماضي: باعد، كما قالوا في العام المقبل: قابل فقابل اسم فاعل من الفعل الذي قبل مصدر له.

فتأمل هذا فإنه مفيد دقيق، وقد جلوته لك في منصة التحقيق.

فصل

[في ما الموصولة]

اعلم أن «ما» إذا كانت موصولة بالفعل الذي لفظه عمل أو صنع أو فعل وذلك الفعل مضاف إلى فاعل غير الباري ـ سبحانه وتعالى ـ فلا يصح وقوعها إلا على مصدر، لإجماع العقلاء من الأنام، في الجاهلية والإسلام، على أن أفعال الآدميين لا تتعلق بالجواهر والأجسام، لا تقول: عملت جبلاً، ولا: صنعت جملاً ولا حديداً، ولا حجراً، ولا تراباً ولا شجراً، فإذا ثبت ذلك وقلت: أعجبني ما عملت وما فعلت زيد، فإنما تعني الحدث. فعلى هذا لا يصح في تأويل قوله سبحانه: ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾[3] إلا قول أهل السنة: إن المعنى: والله خلقكم وأعمالكم[4]. ولا يصح قول المعتزلة من جهة المنقول ولا من جهة المعقول، لأنهم

---

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) الصافات ٩٦.

(٤) هذه المسألة اختلف أهل السنة فيها مع المعتزلة فمذهب أهل السنة أن الله تعالى خالق لعبده وما عمل لقوله تعالى (والله خلقكم وما تعملون) خلاف للمعتزلة في تأويلهم للآية كما ذكر المصنف ومحل الخلاف في الأفعال الاختيارية أما الأفعال الاضطرارية كحركة المرتعش فهي مخلوقة لله تعالى اتفاقاً أما الاختيارية المعتزلة يقولون: إن العبد خالق لها بقدرة خلقها الله فيه ونقل عن الأستاذ أنها بالقدرتين أي قدرته تعالى وقدرة العبد وفيه أن القدرة القديمة لا شريك لها ولا معين ونقل عن القاضي أن قدرة العبد أثرت في فعله لوصفه بالطاعة أو المعصية قلنا هذا تابع للأمر والنهي واضطرب النقل عن إمام الحرمين فمما نقل عنه أنه لو لم تكن قدرة العبد مؤثرة لكانت عجزاً.

والذي ينبغي أن يكون عليه المعتقد تنزيه هؤلاء الأئمة عن مخالفة مشهور مذهب أهل السنة فهذه الأقوال لم تصح عنهم فلا يسعنا إلا التسليم المحض مع أن الفعل خيره وشره لله تعالى فالأدب أن لا ينسب له إلا الحسن فينسب الخير لله والشر للنفس كسباً وإن كان منسوباً بالله تعالى إيجاداً قال تعالى ﴿ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾ أي كسباً كما يفسره قوله تعالى: =

زعموا أن «ما» واقعة على الأصنام والحجارة التي كانوا ينحتونها، وقالوا: تقدير الكلام: خلقكم والأصنام التي تعملون، إنكاراً منهم بأن تكون أعمالنا مخلوقة لله سبحانه. واحتجوا بأن نظم الكلام يقتضي ما قالوه، لأنه (قد) تقدم: ﴿أتعبدون ما تنحتون﴾[1]، فما واقعة على الحجارة المنحوتة، ولا يصح (غير) هذا من جهة النحو ولا من جهة المعنى أما النحو فقد تقدم أن «ما لا تكون (مع) الفعل الخاص مصدراً. وأما المعنى فإنهم لم يكونوا يعبدون النحت، وإنما كانوا يعبدون المنحوت. فلما ثبت هذا وجب أن تكون الآية التي هي رد عليهم وتقييد لهم كذلك «ما» فيها واقعة على الحجارة المنحوتة والأصنام المعبودة، فيكون التقدير: أتعبدون حجارة تنحتونها، والله خلقكم وتلك الحجارة التي تعملون؟ هذا كله، معنى) قول المعتزلة، وشرح ما شبهوا به، والنظم على تأويل أهل الحق أبدع والحجة أقطع والمعنى لا يصح غيره.

والذي ذهبوا إليه فاسد لا يصح بحال، لأنهم مجمعون معنا على أن أفعال العباد لا تقع على الجواهر والأجسام.

فإن قيل: فقد تقول: عملت الصفحة، وصنعت الجفنة، وكذلك الأصنام معمولة على هذا؟.

قلنا: لا يتعلق الفعل فيما ذكرتم إلا بالصورة التي هي التأليف والتركيب، وهي نفس العمل (وأما الجوهر المؤلف المركب فليس بمعمول لنا، فقد رجع العمل)[2] والفعل إلى الأحداث دون الجوهر. وهذا إجماع منا ومنهم، فلا يصح حملهم على غير ذلك وأما ما زعموا من حسن النظم وإعجاز الكلام فهو ظاهر، وتأويلنا معدوم في تأويلهم، لأن الآية وردت في بيان استحقاق الخالق للعبادة لانفراده بالخلق، وإقامة الحجة على من يعبد ما لا يخلق شيئاً و(هم يخلقون، فقال:

= ﴿وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم﴾ أما قوله تعالى: ﴿قل كل من عند الله﴾ فرجوع للحقيقة وتأمل قول إبراهيم عليه السلام ﴿الذي خلقني فهو يهدين والذي هو يطعمني ويسقين وإذا مرضت﴾ الآية فلم يقل أمرضني تأدباً وإلا فالكل من الله تعالى.

وانظر المسألة في مظانها من كتب العقائد.

(١) الصافات: ٩٥.

(٢) سقط في أ.

(أتعبدون ما تنحتون)، أي: ما لا يخلق شيئاً وهم)[1] يخلقون، وتدعون عبادة من خلقكم وأعمالكم التي تعملون، ولو لم يضف خلق الأعمال إليه في الآية، وقد نسبها بالمجاز إليهم، لما قامت له حجة (عليهم) من نفس الكلام، لأنه كان يجعلهم خالقين لأعمالهم، وهو خالق لأجناس أخر، فيشركهم معه في الخلق ـ تعالى الله عن قول الزائغين، ولا ولعاً لعثرات المبطلين ـ فما أدحض حجتهم وما أوهى قواعد مذهبهم! وما أبين الحق لمن اتبعه.. نسأل الله الكريم أن يجعلنا من أتباع الحق وحزبه، وأن يعصمنا من شبه الباطل وريبه.

وهذا الذي ذكرناه هو الذي قاله أبو عبيد[2] في قول حذيفة: «إن الله يخلق صانع الخزم وصنعته»[3]. واستشهد بالآية، وخالفه القتيبي[4] في «إصلاح الغلط»، فغلط أشد الغلط، ووافق المعتزلة في تأويلها وإن لم يقل بقيلها.

وتلخيص ما تقدم أن «ما» وغيرها من الموصلات إذا عنيت بها المصدر، لم يجز أن تكون الصلة فعلاً مشتقاً من ذلك المصدر، لأن الصلة كالصفة توضح

---

(١) سقط في أ.

(٢) هو القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي وهو من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه رحل إلى بغداد فولي القضاء بطرسوس ثماني عشرة سنة ورحل إلى مصر سنة ٢١٣ من كتبه (الغريب المصنف ـ في غريب الحديث ـ الطهور ـ الأجناس من كلام العرب ـ أدب القاضي فضائل القرآن قال الجاحظ لم يكتب الناس أصح من كتبه ولا أكثر فائدة وتوفي سنة ٢٢٤ ـ هـ.

الأعلام ٥/١٧٦.

(٣) قال أبو عبيدة في غريب الحديث ٤/١٢٦ في حديث حذيفة أن الله يصنع صانع الخزم ويصنع كل صنعة.

فإن الخزم (شيء) شبيه بالخوص وليس بخوص وبعض الناس يقول: هو خوص المقل وهو أدق منه وألطف وهو الذي يعمل منه أحفاش النساء (وفي هذا الحديث تكذيب لقول المعتزلة الذين يقولون: إن أعمال العباد ليست بمخلوقة ومما ـ يصدق قول حذيفة ويكذب قول أولئك قول الله تبارك وتعالى: «والله خلقكم وما تعملون»، ألا ترى أنهم كانوا ينحتون الأصنام ويعملونها بأيديهم ثم قال لهم: والله خلقكم وما تعملون وكذلك قول حذيفة ويصنع كل صنعة.

انظر من غريب الحديث ٤/١٢٦ ـ ١٢٧ ـ ١٢٨.

(٤) هو عبد الله بن مسلم به قتيبة الدينوري أبو محمد من أئمة الأدب وهو من المصنفين المكثرين من كتبه (تأويل مختلف الحديث ـ أدب الكاتب المعارف ـ المعاني ـ عيون الأخبار ـ فضل العرب على العجم) توفي سنة ٢٧٦ هـ ببغداد.

الأعلام ٤/١٣٧.

الموصول وتبينه والشيء لا يبين نفسه، إذ لا معنى في الفعل أكثر من الدلالة على المصدر، إلا أن تختلف أنواعه، فتكون الصلة مميزة بين نوع ونوع.

مسألة

[في ياء المتكلم، والنون]

قوله: فإن ظهر اسمك فيه النون والياء، فغيرك فيه مرفوع، لأنها ضمير المفعول به، كقوله: أعجبني وأسخطني وأرضاني وسرني. وإن ظهر اسمك فيه بالتاء فغيرك فيه منصور، لأنها ضمير الفاعل. كقولك: كرهت وأحببت واشتهيت [1]، والضمير عند النحويين هي «الياء» وحدها، و«النون» زائدة، زيدت وقاية لآخر الفعل من كسرة. واستدلوا على ذلك بالقياس على ضمير المخاطب، فإنه «كاف» في حال النصب والخفض. وكذلك ضمير الغائب «هاء» في حال النصب والخفض، و«النون» زائدة. وهذا قياس صحيح. ولكن النص أقطع من القياس، وأرفع للشك والالتباس. والنص في ذلك للعرب: لعلي، وليتي، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لعلي آتيكم منها بقبس﴾[2]. فهذه ياء مفردة في حال النصب، وكذلك قول ورقة بن نوفل:

---

(١) وجد بالمخطوط أ، ب قوله (وإن ظهر اسمك فيه بالنون والياء، فغيرك فيه منصور لأنه ضمير المفعول به وما أثبتناه عن الجمل للزجاجي انظر في ذلك الجمل مع شرح البسيط ١/٢٩٢.

وقال الشارح:

اعترض الناس بأن قالوا: الذي أعلم به أن اسمي بالياء والنون هو الذي أعلم به أن غيري منصوب وكذلك الذي أعلم به أن اسمي بالتاء هو الذي أعلم به أن غيري مرفوع وهما الفاعلية والمفعولية ألا ترى أنك لا تقول: ضربني زيد حتى تعلم أنك مفعول وزيد فاعل فإن كنت فاعلاً وزيد مفعول قلت: ضربت زيداً فكوني فاعلاً أو مفعولاً أعلم أن اسمي النون والياء وأن اسمي التاء وبهذين أعلم أن غيري منصوب ومرفوع فليس أحدهما تقريباً للأخر لأن أمرهما سواء. وهذا الذي قاله صحيح والعذر لأبي القاسم أن موضع النون والياء موقع التاء وموقع النون والياء أثقل في اللسان من رفع ما قياسه أن يكون منصوباً ونصب ما قياسه أن يكون مرفوعاً ألا ترى أنك إذا قلت: الفرس كره زيداً رفعت الفرس ونصبت زيداً فلا تجد ثقله ثقل الفرس كرهني وكذلك: الفرس أعجب زيداً لا تجده كثقل: الفرس أعجبت ومع هذا فالذي يعلم به الرفع والنصب في الأسماء الظاهرة به يعلم أن اسمك فيه بالنون والياء وإن اسمك فيه بالتاء هذا لا شك فيه.

انظر البسيط ١/٢٩٢ ـ ٢٩٣.

(٢) طه: ١٠.

فيـا ليتـي إذا مـا كـان ذاكم شهـدت وكنت أولهم ولـوجـا[1]

فجعل اسم ليت «ياء» مفردة دون «نون».

ووجه آخر (وهو)[2] جعلهم «النون» مع «الياء»[3] بعد حروف الخفض، نحو قـولهم: مني، وعني، ومن لدني، كيـلا يتوهم أن «عن»، و«لـدن» و«من» أسماء مضافة إلى الياء، فإذا وجدت النون والياء في موضع الخفض، ووجدت الياء مفردة في موضع النصب، ثم وجدا معاً في موضع نصب، علم قطعاً أن «الياء» هي الضمير دون «النون».

فإن قيل: فما فائدة النون؟ ولم خصت بهذا الموطن دون سـائر الحـروف؟

فالجواب: أنهم أرادوا فصل الفعل والحروف المضارعة له عن توهم الإضافة إلى «الياء» وكيلا يظن ببعض الكلم أنها أسماء مضافة، والإضافة فيها محال، فألحقوها علامة الانفصال، وعلامة الانفصال في أكثر الكلام هي النون الساكنة، كما تقدم في التنوين فإنها لا توجـد في الكلام إلا عـلامة لانفصـال الاسم، حتى أدخلوها في القوافي في الاسم المعرف بالألف واللام، إشعاراً بتمام البيت وانفصاله مما بعده. كقوله:

. . . . . الدموع الذرافن[4]

أقلي اللوم عاذل والعتابن[5]

---

(١) البيت من الوافر وهو لورقة بن نوفل كما ذكر المصنف وانظر البيت في التصريح على التوضيح ١/١١١ شرح الشواهد للعيني ١/٣٦٥.

والشاهد فيه حذف النون من قوله: (فيا ليتي).

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

(٤) هذا جزء من بيت وهو بتمامه.

يا صاح ما هاج الدموع الذرفن.

وهو من شواهد الكتاب ٤/٢٠٧ وانظر العيني ١/٢٦ الخصائص ١/١٧١.

(٥) البيت من الطويل لجريـر بن عطية بن الخطفي والبيت بكماله.

أقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ـ إن أصبت ـ لقد أصابن

انظر ديوانه ٦٤ ١/٢٤٠ الكتاب ٤/٢٠٥.

الخصـائص ١/١٧١ أمـالي ابن الشجـري ٢/٣٩ شـرح المفصـل ٤/١١٥ الخـزانـة ١/٣٤ همـع الهوامع ٢/١٥٧.

في الوصل، فإن وقفوا استغنوا عنها.

وقد تقدم من قولنا في «إذن» و«يومئذ» ما يغنى عن إعادته. وكذلك زادوها قبل علامة الإنكار حين أرادوا فصل الاسم من العلامة، كقولهم: أزيد إنيه! وقول الأنصارية ـ وقد خطب رسول الله ـ ﷺ ـ بنتها لجليبيب ـ: «أجليبيب إنيه»[1]. ومن العرب من لا يحق هذه النون قبل علامة الإنكار، فيقول في «عمر» مرفوعاً: أعمروه. وفي «زيد» مرفوعاً: أزيدنيه يحرك التنوين بالكسر، فتنقلب العلامة ياء.

ومنهم من يزيد فصل الاسم عن العلامة كيلا يتوهم أنها من تمام الاسم أو علامة جمع، فيفصل بين الإسم وبينها بنون زائدة يدخل عليها ألف الوصل لسكونها، ثم يحركها بالكسر لالتقاء الساكنين، كما تقدم. فلما كان من أصلهم تخصيص النون بعلامة الانفصال، وأرادوا فصل الفعل وما ضارعه عن الإضافة إلى الياء، جاءوا بهذه النون الساكنة، ولو سكنوا الياء لكانت ساكنة كالتنوين، ولكنهم كسروها لالتقاء الساكين، كما كسروا التنوين في زيدنيه، وبالله التوفيق.

مسألة

قوله ما دعاك إلى الخروج؟ والمعنى: أي شيء دعاك إلى الخروج؟[2] ما: إذا كانت استفهاماً لم يكن لها صلة، لأنها تنوب مناب ألف الاستفهام والاسم المستفهم عنه، فلو كان ما بعدها صلة لم يجز[3] أن يعمل فيها، لأن الشيء لا يعمل بعضه في بعض وإذا لم يجز أن يعمل فيها، ولا ثم عامل[4] غيرها، بطل خلو الاسم من أن يكون معمولاً فيه، إذ حد الاسم: ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض.

فإن قيل: وما يؤمنكم أن يكون الفعل الواقع بعدها صلة غير عامل فيها، بل في

= والمعنى فيه اتركي أيتها العاذلة هذا اللوم والتعنيف فإني لن أستمع لما تطلبين من الكف عما أتى من الأمور وخير لك أن تعنرفي بصواب ما أفعل والشاهد فيه (والعتابن: حيث دخلها تنوين الترنم).

(١) أخرجه أحمد في المسند ٤/٤٢٢.

(٢) انظر البسيط شرح الجمل ١/٢٩٣.

(٣) في أ قوله لم يجز إلا أن.

(٤) في أ عامل في غيرها.

ضمير عائد عليها، ويكون العامل فيها مضمراً تقديره: «اعلمني» أو: «بين لي» ما أكلته أو شربته.

قلنا: دخول حرف الجر عليها في قولك: لم جئت؟ و: فيم رغبت؟ ـ دليل قاطع في أن ما بعدها عامل فيها، وظهور الإعراب في «أي» التي في معناها دليل آخر أيضاً. ووقوع الاسم المفرد بعدها دليل آخر ثالث، لأن الاسم المفرد لا يكون صلة إلا (على)[1] حذف بقبح، وذلك قولك: ما زيد؟ و: ما ذاك؟ ونحوه.

وأما إعرابها إذا كانت استفهاماً، فعلى حسب ما يكون الاسم المستفهم عنه، فإذا قلت: ما العين؟ فهي في موضع الخبر، لأنه المسؤول عنه. وإذا قلت: ما أصابك؟ فهي في موضع المبتدأ، وسائر أحكامها واضح، إلا أن حذف الألف منها في حال الخفض له سر، وهو أنهم أرادوا مشاكلة اللفظ للمعنى، فحذفوا الألف كما أسقطوا الصلة، ولم يحذفوا في حال النصب والرفع، كيلا تبقى الكلمة على حرف واحد. فإذا اتصل بها حرف الجر أو اسم مضاف اعتمدت عليه، لأن الخافض والمخفوض بمنزلة واحدة أو بمنزلة كلمة واحدة.

نعم، وربما حذفوا الألف في غير موضع الخفض، ولكن إذا حذفوا الخبر، يقولون: مه يا زيد؟ (أي)[2]: ما الخبر؟ وما الأمر؟ فحين كثر الحذف في المعنى كثر في اللفظ. ولكن (لا بد)[3] من هاء السكت لتقف عليها.

ومنه قولهم: «مهيم؟»[4]، كأن الأصل: مه يا امرؤ؟ أو: يا مقبل؟ ثم حذفوا إيجازاً وتخفيفاً، كما قالوا: أيش؟ يريدون: أي شيء؟ و: م الله. يريدون أيمن الله. ثم صيروا الكلمتين كلمة واحدة، فقالوا: مهيم قالها رسول الله ـ ﷺ ـ لعبد الرحمن بن عوف، حين رأى عليه خلوقاً، فأنكره[5].

فصل: وأما «أي» فمعرب بخلاف أخواته لتمكنه بالإضافة. وإنما لزمته الإضافة لأنه

---

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

(٤) كلمة يمانية معناها: ما أمرك وما هذا الذي أرى بك؟ ونحو هذا من الكلام.
لسان العرب ٦/٤٢٩٣.

(٥) أخرجه البخاري ٩/١٩ كتاب النكاح (٥٠٧٢) وأحمد في المسند ٣/١٦٥.

وضع لتمييز البعض[1] وتعيينه، فلا بد من إضافته إلى الجملة كما يضاف البعض إلى الكل فإن جعلته موصولاً عمل فيه ما قبله ولم يجز الإلغاء، وإن جعلته استفهاماً عمل فيه ما بعده ولم يجز أن يقع قبله إلا ما يجوز إلغاؤه كأفعال العلم والشك الداخلة على ما حقه الابتداء، فتقول: أيهم أخوك؟ (ولا تقول: ضربت أيهم أخوك، لأن «ضربت» لا يلغى، ولا: أيهم أخوك)[2] بالنصب، لأن الاسم المفرد لا يكون صلة. فإن أضمرت مبتدأ كأنك تقول: (ضربت)[3] أيهم هو أخوك، لتجعلها بمنزلة «الذي» فحذف ذلك المبتدأ قبيح في الكلام، وربما جاز على قبحه، ولذلك اختلفوا في إعراب قوله عز وجل: (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم (أشد)[4]:

ذهب الخليل إلى أنه محكي، كأنه يذهب إلى أن المعنى: لنقولن: أيهم أشد؟.

وذهب سيبويه[5] إلى أنها اسم مبني في موضع المفعول، وبني لمخالفته نظائره، حيث لم يوصل بجملة، والتقدير عنده: أيهم هو أشد.

فلو صرحت بـ «هو» لنصبت ثم بـ «ننزعن»، فلما اختزلت بنيت «أي» لمخالفته النظائر، كما تقدم ـ.

وهذا الذي ذكره لو استشهد عليه بشاهد من نظم أو نثر، أو وجدناه بعده في كلام فصيح شاهداً له لم نعدل به قولاً، ولا رأينا لغيره عليه طولاً، ولكنا لم نجد ما بني لمخالفته غيره، لا سيما مثل هذه المخالفة، فإنا لا نسلم أنه حذف من الكلام شيء. وإن قال: إنه حذف ولا بد، والتقدير: أيهم هو أخوك؟.

فيقال: فلم لم يبنوا النكرة فيقولون مررت برجل أخوك، أو: رأيت رجلاً أبوك؟.

ولم خص «أي» بهذا دون سائر الأسماء أن يحذف من صلته ثم يبني للحذف؟ ومتى وجدنا شيئاً من الجملة يحذف ثم يبنى الموصوف بالجملة من أجل ذلك

---

(١) في أ وضع تميز البعض.
وفي ب وضع بتمييز والمثبت هو الصواب.
(٢) سقط في أ.
(٣) سقط في أ.
(٤) مريم: ٦٩.
(٥) الكتاب: ١/٣٩٧ ـ ٣٩٨.

الحذف؟ وذلك الحذف لا يجعله متضمناً لمعنى الحرف ولا مضارعاً له. وهذه علة البناء وقد عدمت في أي! وإنما المختار قول الخليل، لكن يحتاج إلى شرح، وذلك أنه لم يرد بالحكاية ما سبق إلى الوهم من تقدير معنى القول، ولكنه أراد حكاية لفظ الاستفهام الذي هو أصل في «أي»، كما تحكيه بعد العلم إذا قلت: قد علمت أخوك؟ و: أقام زيد أم قعد؟ فقد تركت الكلام على حاله قبل دخول الفعل، لبقاء معنى الاختصاص والتبيين في «أي» الذي كان موجوداً فيها وهي استفهام، لأن ذلك المعنى هو الذي وضعت له، استفهاماً كانت أو خبراً، كما حكوا لفظ النداء في قولهم: «اللهم، اغفر لي أيها الرجل» و«ارحمنا أيتها العصابة»، حكي لفظ هذا إشعاراً بالتعيين والاختصاص الموجود في حال النداء. وكذلك هذا، حكيت حاله في الاستفهام وإن ذهب الاستفهام، كما حكيت حاله في النداء وإن ذهب النداء، لوجود معنى الاختصاص والتعيين فيه.

وقول يونس: «إن الفعل ملغى»[1] حق، وإن لم يكن من أفعال القلب. وعلة إلغائه قد قدمناه من حكاية لفظ الاستفهام للاختصاص.

فإذا أتممت الصلة وقلت: ضربت أيهم هو أخوك، زالت مضارعة الاستفهام، وغلب عليه معنى الخبر، لوجود الصلة التامة بعده، وكان إلحاقه بالأسماء الموصولة أولى من تشبيهه بحال الاستفهام.

وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون﴾[2]، وإجماعهم على أنها موصولة بـ «ينقلبون» لا بما قبلها.

وقد كان يتصور فيها أن تكون منصوبة بـ«يعلم» لا على جهة الاستفهام، ولكن تكون موصولة، والجملة صلتها، والعائد محذوف. ولكن منع من هذا الوجه أصل قدمناه، ودليل أقمناه على أن الاسم الموصول إذا عني به المصدر، ووصل بفعل مشتق من ذلك المصدر، لم يجز، لعدم الفائدة المطلوبة من الصلة، وهي إيضاح الموصول وتبيينه، والمصدر لا يوضح بفعله المشتق (من)[3] لفظه، لأنه كأنه هو لفظاً ومعنى، إلا في المختلف الأنواع كما تقدم.

---

(١) الكتاب: ١/٣٨٩.

(٢) الشعراء: ٢٢٧.

(٣) سقط في أ.

ووجه آخر أقوى من هذا، وهو أن «أيا» لا يكون بمعنى «الذي» حتى يضاف إلى معرفة، فتقول: لقيت أيهم في الدار، (إذ)[1] من المحال أن يكون بمعنى الذي هو نكرة، و«الذي» لا ينكر. وهذا أصل يبنى عليه في «أي».

فصل

في تحقيق معنى «أي»

وهو أن لفظ «ألف» و«ياء» مكررة، راجع في جميع الكلام إلى معنى التعيين والتمييز للشيء من غيره، فمنه: أياه الشمس، لضوئها، لأنه ضوء يبينها ويميزها من غيرها. والآية: العلامة على الشيء. و: خرج القوم بآيتهم، أي: بجماعتهم التي تتميز بها ويتميزون بها من الاختلاط بغيرهم، قال الشاعر:

خرجنا من النقبين لا حي مثلنا بآيتنا نزجي اللقاح المطافلا[2]

ومنه: تأييت بالمكان، أي: تلبثت لتتبين شيئاً وتميزه، قال امرؤ القيس بن عابس:

قف بالديار وقوف حابس وتأي إنك غير يائس[3]

وقال الكميت[4]:

---

(١) سقط في أ.

(٢) نسبة ابن منظور لبرج من مسهر الطائي.

وانظر لسان العرب ١/١٨٥.

(٣) البيت في الإصابة لابن حجر ١/٦٤ وأسد الغابة ١/١٣٧ وذكر فيه:

قف بالديار وقوف حابس وتأن أنه غير آيس
لعبت بهن العاصفات الرائحات من الرواسي
ماذا عليك من الوقوف بها لك الطلين دارسي
يا رب باكية علي ومنشد لي في المجالس
أو قائل: يا فارسا ماذا رزئت من الفوارس
لا تعجبوا أن تسمعوا هلك امرؤ القيس بن عابس

وانظر الاستيعاب ١٠٤.

(٤) الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي أبو المستهل شاعر الهاشميين من أهل الكوفة كان عالماً بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها ثقة في علمه عتوفي سنة ١٢٦.

الأعلام ٥/٢٣٣.

وتـأي إنـك غيـر صـاغـر[1]

ومنه: تأييت بالمد، أي: تظاهرت حتى عرفت وميزت.

ومنه: إياك، وإياي، هما في المضمرات. وقد أشـار الخليل إلى أنـه اسم ظاهر، فاشتقاقه مما تقدم، لأنه في أكثر الكلام مفعول مقدم، والمفعول إنما يتقدم على فعله قصداً إلى تعيينه، وحرصاً على تبيينه، وصرفاً للوهم عن الذهاب إلى غيره ولـذلك لم يجـز أن يتأخـر عـن الفعـل في قـولـه تعـالى: ﴿إيـاك نعبـد وإيـاك نستعين﴾[2]، إذ الكلام وارد في معرض الإخلاص وتحقيق الوحدانية ونفي عوارض الأوهام عن الخلوص التام، ولهـذا اختصت «أي» بنداء مـا فيه «الألف والـلام»، (تمييزاً له وتعييناً، ولذاك صير بعض لفظها حرفاً من حروف النداء في قولك)[3] أي زيد، وتفسيراً لقولم: عندي عهن، أي: صول. إلى غير ذلك من تصرفـات هذا اللفظ.

وأما وقوع «أي» نعتاً لما قبلها، كقولك: مررت برجل أي رجل، فإنما تدرجت إلى الصلة من الإستفهام، كأن الأصل: أي رجل؟ على الاستفهام الذي يـراد به التفخيم والتهويل، وإنما دخله التفخيم لأنهم يريدون إظهار العجز والإحاطة بوصفه، فكأنه مما يستفهم عنه إذ يجهل كنهه.

فأدخلوه في باب الاستفهام الذي هـو موضـوع لما يجهـل، لذلـك قال الله سبحانه: (القارعة. ما القارعة؟)[4] و(الحاقة. ما الحاقة؟)[5]، أي: إنها لا يحاط بوصفها. فلما ثبت هذا اللفظ في باب التفخيم والتعظيم للشيء قـرب من النعت والوصف، حتى أدخلوه في باب)[6] النعت، وأجروه في الإعراب ما قبله. ونظائر هذا في كلامهم كثيرة.

---

(١) نسبه ابن منظور في لسان العرب للكميت كما ذكر المصنف وصدره:
قف بالديار وقوف زائر. . . . .
لسان العرب ١/١٨٦.

(٢) الفاتحة: ٦.

(٣) سقط في أ.

(٤) القارعة: ١/٢.

(٥) الحاقة: ١/٢.

(٦) سقط في أ.

ويدلك على دخول الإستفهام في باب النعت قول الراجز:

حتى إذا كـاد الـظلام يـختـلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط؟[1]

أي: فإنه في لون الذئب، إن كنت رأيت الـذئب. ويقول القـائل: مـررت بفارس شجاع هل رأيت الأسد؟ أي: فإنه مثله.

ويشبه هذه المسألة في التدريج ما نذكـره في باب النعت (من قـولهم)[2]: مررت برجل حسن أبوه. (والأصل: حسن أبوه)[3] بالرفع. والله المستعان، (وبه التوفيق)[4].

باب النعت

النعت: تخصيص الاسم بصفة هي له، أو لسبب يضاف إليه. وهـو مصدر «نعت الشيء أنعته»[5]، (ثم)[6] سموا الاسم التابع للمنعوت نعتاً. وإنما هو اسم منعـوت (بـه)[7]، كمـا يقـال: درهم ضـرب الأمير، و«هؤلاء خلق الله»، أي: مخلوقون.

---

(١) نسب هـذا البيت للعجـاج والأكثـر على عـدم تعيينـه انـظر الإنصـاف ١١٥ المغـرب ٤٧ خـزانـة الأدب ١/ ٢٧٥ همع الهوامع ٢/ ١١٧ الدرر ـ اللوامع ٢/ ١٤٨ شرح الشواهد للعيني ٤/ ٦١.
والمعنى يصف الراجز بالشح والبخل قوماً نزل بهم ضيفاً فانتظروا عليه طويلاً حتى أقبل الليل بظلامه ثم جاؤه بلبن مخلوط بمـاء يشبه الذئب في لونه لكدرته وغبرته مريد أن الماء الذي خلطوه له كثير واستشهد النحاة بقوله: (بمذق هل رأيت) فإن ظاهر الأمر أن الجملة المصدرة بحرف الاستفهام وقعت نعتاً للنكرة وليس الأمر على ما هو الظاهر بل النعت قول محذوف وهذه الجملة معمولة له.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

(٥) وقد حد النعت بأنه الاسم الجاري على ما قبله لإفادة وصفٍ فيه أو فيما هو من سببه والأوصاف أربعة:
أحدها: الحلَى: وهي الصفات الظاهرة نحو: الكَحَل والزَرَق وما أشبهها.
الثاني: الصفات الباطنة وتسمى الغرائز نحو: الشجاعة والجبن وما أشبهها من الصفات الباطنة.
الثالث النسب نحو: تميمي وقرشي وقرطبي وما أشبه ذلك.
الرابع: الأفعال نحو: الماشي والراكب.
فقد تحصل مما ذكر أن الصفات على قسمين: صفات حقيقية وصفات سببية. انظر البسيط ١/ ٢٩٧.

(٦) سقط في ب.

(٧) سقط في أ.

فإن قيل: فالاسم الأول كان أحق أن يسمى نعتاً، لأنه المنعوت في الحقيقة، والثاني إنما هو منعوت به؟ فعن ذلك جوابان:

أحدهما: أن الاسم الثاني الذي هو نحو «عاقل» و«عالم» هو المقصود ببيان أحكامه، فوقعت التسمية عليه.

الجواب الثاني: ـ وهو التحقيق ـ: أن اللفظ الدال على المعنى هو النعت على الحقيقة في هذا الباب، لأنه فعل الناعت، دون المعنى الذي يعبر عنه، وذلك في ألفاظ النحويين كثير، إذ من ألقاب النحوية ما هو نفس العبارة في الحقيقة، كقولهم: تمييز، وتوكيد، بأن هذه (كلمات هي)[1] أنفس العبارة، فهي مصادر على الحقيقة، وليس كذلك الظرف والفاعل والمفعول، فإنها واقعة على المسميات والمعاني المعبر عنها، ألا ترى إلى قول أبي القاسم: فالاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً. يريد الشخص المسمى لأنه الفاعل دون اللفظ. ثم قال: أو دخل عليه حرف من حروف الخفض. والخفض لا يدخل على المسمى ولكن على اللفظ الذي هو الاسم.

فصل

[في أقسام النعت]

النعت في المحدثين يكون بالصفة المعنوية نحو: عاقل وعالم، وبصفة في معنى النفي كقولك: واحد وظاهر، لأنها، لا تدل على معنى زائد موجود في نفس المنعوت، وإنما تدل على نفي شيء عنه. ويكون بصفة فعلية، إلا أنها الفعل في المحدثين راجع إلى الصفة المعنوية، لأن الفعل منهم هو حركة الفاعل، والحركة معنى في الذات، بخلاف أفعال الباري ـ سبحانه ـ فإنها ليست بحركة (فاعل)[2]، وإنما هي في غيره لا في نفسه. وأما الصفة النفسية نحو قولك: «جوهر متحيز» و«جسم متألف» فلا تجدها نعتاً في كلام العرب، لأن المخاطب إن عرف النفس المنعوتة فقد عرف صفاتها النفسية، فاستغنى عن النعت، وإن لم يعرفها أخبر بما فيها حتى يعرفها.

---

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في ب.

فخرج من مضمون ما قلناه أن النعت قسمان: صفة معنوية، وصفة نفس، وأن الصفة الفعلية نحو: رجل قائم، معنوية (أيضاً)[1]، لأن الفعل حركة كما تقدم.

وثم قسم ثالث، وهو النعت المنبىء عن الكثرة والجمع، وذلك ليس بصفة تقوم بالمنعوت، كقولك: رجل طويل، لأن الطول ينبىء عن كثرة أجزاء، ومال كثير وبيت كبير، وأشباه ذلك.

وجميع ما تقدم من أقسام النعوت يختص بالجواهر دون الأعراض، إلا النعت المنبىء عن الكثرة والزيادة في الأدوات، فلا يكون في الجواهر والأعراض، تقول: علم كثير وحركة سريعة، وهو مجاز، لأن سرعة الحركة راجع في التحقيق إلى حركات كثيرة متواليات. نعم، وقد يوجد في كلام نعت الأعراض بالصفات النفسية نحو قولهم: سواد شديد، وبياض ناصع، وحمرة قانية، وحرارة شديدة إلا أن هذه النعوت راجعة (عند)[2] الأشعرية إلى كثرة الأجزاء المتصفة بها، وليست عندهم كصفات الألوان ولا الأعراض، لا معنوية ولا نفسية.

وذهب غيرهم من المنطقيين إلى أنها صفات نفسية وعبروا عنها بالكيفيات وإلى هذا القول ذهبوا، فما تميز سواد من سواد، ولا بياض من بياض حتى صارت أنواعاً مختلفة إلا بصفات ذاتية وأحوال نفسية، وهي الكيفيات)[3]، ولكن اللغات ضاقت عن وضع ألقاب لجميع أنواع الأعراض، فرجعت إلى وصفها بما هو مجاز في حقها، أو بتمييز بعضها من بعض بالإضافة إلى جواهرها، كقولهم: رائحة مسك، ورائحة تفاح.

فنعوت الجواهر ثلاثة أقسام سوى الصفة النفسية، ونعوت الأعراض ثلاثة: صفة نفسية وصفة نفي بهو لا حادث، وصفة تنبىء عن كثرة ذوات وليست بصلة في الحقيقة، (و)[4] إنما الصفة في الحقيقة ما يضاف إلى ذات واحدة.

وأما صفات الباري ـ سبحانه ـ فلا نرى أن نسميها نعوتاً، تحرجاً من إطلاق هذا اللفظ لعدم وجوده في الكتاب والسنة. وقد وجدنا لفظ الصفة في الصحيح،

---

(١) سقط في ب.
(٢) سقط في أ.
(٣) سقط في أ.
(٤) سقط في أ.

حيث قال عليه السلام للرجل الذي كان يقرأ ﴿قل: هو الله أحد﴾[1] في كل ركعة: لم تفعل؟ فقال: أحبها لأنها صفة الرحمن»[2]، فإذا ثبت ذلك فصفاته ـ سبحانه ـ تنقسم أربعة أقسام: نفسية كقولك: موجود، وإله، وذات، وشيء. ومعنوية كقولك: عالم وقادر، لأنها تنبىء عن معنى زائد على ذاته سبحانه. وصفة نفي كقولك: واحد وقدوس، لأنها تنبىء عن نفي ثان، وعن نفي النقائص وما لا يليق بجلاله سبحانه، وصفة فعل كقولك: خالق، ورازق، وهي معنوية في المحدثين، كما تقدم.

وعندي قسم خامس وهو الأسماء الجملية، وهو ما دل كل واحد منها على معان لا على معنى مفرد، كقولك: عظيم ومجيد وكريم، فإن كل واحد من هذه الأسماء لا ينبىء عن معنى مفرد، فإن العظيم من اتصف بصفات كثيرة من صفات المدح، والمجيد كذلك إنما هو في معنى الزيادة في الشرف على غيره، «استمجد المرخ والعفار»[3]، و«أمجد الناقة علفاً».

وكذلك تعرض رسول الله ـ ﷺ ـ لطلب الزيادة من ربه تعالى حين سأله الصلاة عن نفسه، وعلم أمته كيف يصلون عليه، فقال: «كما صليت على إبراهيم، إنك حميد مجيد»، (فطلب رسول الله ـ ﷺ ـ المزيد من صلاته التي صلاها أن يصلي عليه، كما صلى على إبراهيم، وتعرض للمزيد بقوله: إنك حميد مجيد)[4] لما سمعه يقول: «ولدينا مزيد)[5]. ولم يصرح بطلبه تأدباً مع أبيه الخليل عليه السلام، فجمع عليه السلام بين الأمرين، إذ في ذكر الاسم من أسمائه ـ سبحانه وتعالى ـ تعرض من العبد لطلب مقتضاه وما يدل عليه فحواه، فإذا قلت: يا غفور، فأنت طالب للمغفرة،

---

(١) الإخلاص: ١.

(٢) أخرجه البخاري ١٣/ ٣٦٠ ـ كتاب التوحيد (٧٣٧٥).

(٣) ذكر الميداني في مجمع الأمثال ٢/ ٤٤٥ في كل شحر نار، واستمجد المرخ والعفار يقال: مجدت الإبل تمجد مجوداً، إذا نالت من الخلى قريباً من الشبع واستمجد المرخ والعفار أي استكثرا وأخذا من النار ما هو حسبهما شبها بمن يكثر العطاء طلباً للمجد لأنهما يسرعان الورى. يضرب في تفصيل بعض الشيء على بعض. قال أبو زياد: ليس في الشجر كله أقوى زناداً من المرخ قال: وربما كان المرخ مجتمعاً ملتفاً وهبت الريح فحك بعضه بعضاً فأورى فاحترق الوادي كله ولم نر ذلك في سائر الشجر.

(٤) سقط في أ.

(٥) ق: ٣٥.

وإذا قلت: يا رزاق، فأنت طالب للرزق، وكذلك لما أعطى ـ عليه الصلاة والسلام ـ درجة أبيه إبراهيم ـ صلى الله عليهما ـ في النبوة والخلة، ولم يستحل عنده المزيد، ولا أمكنه التصريح به تأدباً، كما قلناه ـ تعرض إليه بقوله: ﴿إنك حميد مجيد﴾. ويشهد بصحة ما قلناه قول المفسرين في قول المسيح عليه السلام: (وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم)[1]، ولم يقل: «إنك أنت الغفور الرحيم»، قالوا: «لأنه لم يرد أن يستغفر لهم»[2].

فصل
[في الذي ينعت به]

والاسم المفرد لا يكون نعتاً، ونعنى بالمفرد ما دل على معنى واحد، نحو: علم وقدرة وإنما لم يكن نعتاً لأنه (لا رابط)[3] بينه وبين الاسم الأول، لأنه اسم جنس على حاله، فإن قلت: ذو علم، و(ذو) قدرة (كان الرابط بينه وبين الاسم المنعوت قولك: ذو. وإن قلت: عالم وقادر)[4] كان الرابط بينه وبين المنعوت الضمير المستتر فيه العائد على ما قبله.

فكل نعت وإن كان مفرداً في لفظه فهو دال على معلومين، حامل ومحمول، فالحامل هو الاسم المضمر، والمحمول هو الصفة.

---

(١) المائدة: ١١٨.

(٢) قال الرازي في تفسيره ١٢/١٤٥ نقلاً قوله: «العزيز الحكيم ههنا أولى من الغفور الرحيم لأن كونه غفوراً رحيماً يشبه الحالة الموجبة للمغفرة والرحمة لكل محتاج وأما العزة والحكمة فهما لا يوجبان المغفرة فإن كونه عزيزاً يقتضي أنه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، وأنه لا اعتراض عليه لأحد. فإذا كان عزيزاً متعالياً عن جميع جهات الاستحقاق ثم حكم بالمغفرة كان الكرم ههنا أتم مما إذا كان كونه غفوراً رحيماً يوجب المغفرة والرحمة، فكانت عبارته رحمه الله أن يقول/ عز عن الكل ثم حكم بالرحمة فكان هذا أكمل. وقال قوم آخرون: أنه لو قال: فإنك أنت الغفور الرحيم أشعر بكونه شفيعاً لهم فلما قال: (فإنك أنت العزيز الحكيم) دل ذلك على أن غرضه تفويض الأمر بالكلية إلى الله تعالى وترك التعرض لهذا الباب من جميع الوجوه.

انظر تفسير فخر الرازي ١٢/١٤٥، ١٤٦.

وانظر البحر المحيط ٤/٦٢.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

وإنما أضمر في هذا الاسم وأشباهه ولم يضمر في المصدر الذي هو الصفة في الحقيقة، لأن هذا الاسم مشتق من الفعل، والفعل هو الذي يضمر فيه دون المصدر، لأنه إنما صيغ من المصدر ليخبر به عن فاعل، فلا بد له مما صير من أجله إما ظاهراً وإما مضمراً. وليس كذلك المصدر، لأنه اسم جنس، فحكمه حكم سائر الأجناس، ولذلك ينعت الاسم بالفعل لاحتماله للضمير، تقول: مررت برجل ذهب، فيجري مجرى ذاهب.

فإن قيل: وأيهما هو الأصل في باب النعت؟.

(قلت: الاسم أصل للفعل في باب النعت)[1]، والفعل أصل لذلك الاسم في غير باب النعت. وإنما قلنا ذلك لأن حكم النعت أن يكون جارياً على المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه، لأنه هو هو مع زيادة معنى، ولأن الفعل أصله أن يكون له صدر الكلام لأنه عامل في الأسماء، وحق العامل التقديم على المعمول، لا سيما على قول من زعم أن النعت يعمل فيه العامل في المنعوت[2]. فعلى هذا القول لا يتصور كون الفعل أصلاً في باب النعت، لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال. وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل
[في نعت النعت]

إذا ثبت ما قدمناه، (فينبغي أن لا يجوز أن ينعت النعت)، فتقول: مررت برجل عاقل كريم، على أن يكون «كريم» نعتاً (لعاقل، ولكن نعتاً)[3] للاسم الأول.

---

(١) زيادة لتمام الفائدة من بدائع الفوائد ١/١٩٣.

(٢) قال ابن الأنباري (٢٩٤ ـ ٢٩٥): فإن قيل: فما العامل في ـ الصفة؟ قيل: هو العامل في الموصوف فإذا قلت: «جاءني زيد الظريف» كان العامل فيه: جاءني وإذا قلت: (رأيت زيداً الظريف) كان العامل فيه: رأيت وإذا قلت: (مررت بزيد الظريف) كان العامل فيه: الباء هذا مذهب سيبويه وذهب أبو الحسن ـ الأخفش إلى أن كونه صفة لمرفوع أوجب له الرفع وإلى أن كونه صفة لمنصوب أوجب له النصب وإلى أن كونه صلة لمجرور أوجب له الجر والذي عليه الأكثرون هو الأول وهو مذهب سيبويه.
انظر أسرار العربية ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

(٣) سقط في أ.

وكذلك: عزيز حكيم، وسميع عليم، لأن النعت ينبىء عن الاسم المضمر وعن الصفة، والمضمر لا ينعت، ولأنه قد صار بمنزلة الجملة من حيث دل على الفعل والفاعل، والجملة لا تنعت، ولأنه يجري مجرى الفعل في رفعه للأسماء، والفعل لا ينعت. وكذلك قال «ابن جني» هذا كله.

ولا يمتنع عندي نعته في بعض المواطن، بعد أن يجري النعت الأول مجرى الاسم الجامد فيكون خبراً عن مبتدأ أو بدلاً (من اسم جامد، وأما نعتاً محضاً يقوى فيه معنى الرفع، فما أراه)[1] يجوز ذلك فيه.

فصل

ولما قدمناه من افتقاره للضمير فإنه لا يجوز إقامة النعت مقام المنعوت، فتقول: جاءني طويل، و: رأيت شديداً وخفيفاً. وامتناع ذلك لوجهين:

أحدهما: احتماله (الضمير)[2]، فإذا حذف المنعوت لم يبق للضمير ما يعود عليه.

والثاني: عموم الصفة، فلا يدري الموصوف بها ما هو؟.

فإن أجريت الصفة مجرى الاسم مثل: جاءني الفقيه، و: جالست العالم، خرج عن الأصل الممتنع وصار كسائر الأسماء. وإن جئت بفعل مختص بنوع من الأسماء وأعملته في نعت مختص بذلك النوع، كما حذف المنعوت حسناً، كقولك: أكلت طيباً، و: لبست ليناً، و: ركبت فارهاً. ونحو من هذا: أقمت طويلاً، و: سرت سريعاً، لأن الفعل يدل على المصدر وكثرة الزمان، فجاز حذف المنعوت ههنا لدلالة الفعل عليه. وقريب منه قوله تعالى: ﴿ومن ذريتهما محسن وظالم لنفسه﴾[3]، لدلالة الذرية على الموصوف بالصفة.

وإن كان في كلامك حكم منوط بصفة، اعتمد الكلام على تلك الصفة واستغنى عن ذكر الموصوف كقولك: مؤمن خير من كافر، و: غني أحظى من فقير،

---

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

(٣) الصافات: ١١٦.

و: المؤمن لا يفعل كذا، و: ﴿لعنة الله على الظالمين[1]﴾و: «الكافر يأكل في سبعة أمعاء»[2]، وكقولهم في الشعر:

وأبيض كالمخراق[3] . . . . . .

وأسمـر خطي[4] . . . . . .

وأشباه ذلك، لأن الفخر أو المدح إنما يتعلق بالصفة دون الموصوف. فمضمون هذا الفصل ينقسم خمسة أقسام:

١ ـ نعت لا يجوز حذف منعوته (كقولك: رأيت سريعاً، و: لقيت خفيفاً.

٢ ـ ونعت يقبح حذف منعوته)[5]، وهو مع ذلك جائز كقولك: لقيت ضاحكاً، أو: رأيت جاهلاً، وإنما جاز لاختصاص الصفة بنوع واحد من الأسماء.

٣ ـ ونعت يستوي فيه حذف الموصوف وذكره، كقولك: أكلت طيباً، و: شربت عذباً، لاختصاص الفعل بنوع من المفعولات.

٤ ـ وقسم يقبح فيه ذكر الموصوف لكونه حشواً في الكلام، كقولك: أكرم الشيخ، و: وقر العالم، و: أرفق بالضعيف، لتعلق الأحكام بالصفات واعتمادها عليها بالذكر.

---

(١) الأعراف: ٤٤.

(٢) أخرجه البخاري ٩/٤٤٦ كتاب الأطعمة (٥٣٩٣)، وأخرجه مسلم ٣/١٦٣٢ كتاب الأشربة (١٨٦ ـ ٢٠٦٣)، والترمذي (١٨١٨)، وابن ماجة (٢٣٥٦)، وأحمد في المسند ٢/١ ـ ٣١٨، والدارمي ٢/٩٩.

(٣) وذكر البيت في اللسان غير منسوب لأحد قال في اللسان: المخراق ـ السيف ومنه قوله: وأبيض كالمخراق بليت حده. وقال كثير في المخاريق بمعنى السيوف:

عليهن شعث كالمخاريق كلهم يعد كريماً لا جباناً ولا وغلاً

انظر لسان العرب ٢/١١٤٣.

(٤) ذكره ابن الأنباري في شرح المفضليات ٧٣٤ وقال: أنشدني أحمد والضبي للأسود بن يعفر:

وأسمر خطي كأن سنانه شهاب غضاً شيعته فتلهبا

وقال أبو حيان في البحر المحيط ٢/٣٣١ ـ ٣٣٢ قال حاتم:

وأسمر خطيا كأن كعوبه نوى القتب قد أربى ذراعاً على العشر

(٥) سقط في أ.

(٦) في ب زيادة في الجواز.

٥ ـ وقسم لا يجوز فيه البتة ذكر الموصوف، كقولك: دابة، وأبطح وأبرق، وأجرع ـ للمكان ـ وأسود ـ للحية ـ وأدهم ـ للقيد ـ وأخيل ـ للطائر. فهذه في الأصول نعوت، ألا تراهم لا يصرفونها ويقولون في المؤنث: بطحاء، وجرعاء، وبرقاء. ولكنهم لا يجرونها نعتاً على منعوت، فنقف عندما وقفوا ونترك القياس إذا تركوا. والله المستعان.

فصل

وهو الموعود به في آخر باب الفاعل والمفعول

إذا نعت الاسم بصفة هي لسببه، فإن فيه ثلاثة أوجه:

أحدها ـ وهو الأصل ـ أن تقول: مررت برجل حسن أبوه، بالرفع. وإنما قلنا: إن هذا هو الأصل، لأن الحسن ليس له فيجري صفة عليه. وإنما ذكرت الجملة لتميز بها بين الرجل وبين من ليس عنده أب كأبيه، فلما تميز بالجملة من غيره صارت هي موضع النعت وتدرجوا من ذلك إلى أن قالوا: حسن أبوه، فأجروه نعتاً على الأول، وإن كان للأب، من حيث تميز به وتخصص (كما يتخصص)[1] بصلة نفسه.

والوجه الثالث، برجل حسن الأب، فيصير نعتاً للأول، وتضمر فيه ما يعود عليه، حتى كأن الحسن له. وإنما فعلوا ذلك مبالغة وتقريباً[2] للسبب، وحذفاً للمضاف وهو الأب وإقامة للمضاف إليه مقامه وهو الهاء، فلما قام الضمير مقام الاسم المرفوع صار ضميراً مرفوعاً، فاستتر في الفعل، فقلت: برجل حسن، ثم أضفته إلى السبب الذي من أجله صار حسناً وهو الأب، ودخول الألف واللام على السبب إنما هي لبيان الجنس، على ما يأتي بيانه في باب الصفة، إن شاء الله تعالى.

وهذا الوجه الثالث لا يجوز إلا في الموضع الذي يجوز فيه حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. وذلك غير جائز على الإطلاق وإنما يجوز حيث يقصدون المبالغة وتفخيم الأمر، وإن بعد السبب كان الجواز فيه أبعد، كقولنا: نابح كلب الجار، و: صاهل فرس العبد.

---

(١) سقط في أ.

(٢) في أ تقديراً.

وما امتنع في هذا الفصل فإنه يجوز في الفصل الذي قبله، من حيث لم يقيموا فيه مضافاً إليه مقام المضاف[1].

وإنما حكمنا باختلاف المعاني في هذه الوجوه الثلاثة، من حيث اختلف اللفظ فيها، لأن الأصل ألا يختلف لفظان إلا لاختلاف معنى، ولا يحكم باتحاد المعنى مع اختلاف اللفظ إلا بدليل. فمعنى الوجه الأول تمييز الاسم من غيره بالجملة التي بعده.

ومعنى الوجه الثاني: تمييز الاسم من غيره مع انجرار الوصف إليه بمدح أو ذم. ومعنى الوجه الثالث: نقل الصفة كلها إلى الأول على حذف المضاف مع تبيين السبب الذي صيره كذلك.

وأكثر ما يكون هذا الوجه فيما قرب سببه جداً، كقولك: عظيم القدر، وشريف الأب، لأن شرف الأب شرف له، وكذلك القدر والوجه. وههنا يحسن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كما تقدم.

مسألة

في عدم نعت الضمير

قوله: «النعت تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره»[2].

وقد زاد الناس عليه في هذا الفصل فقالوا: «وفي تثنيته وجمعه وإفراده، وتأنيثه وتذكيره» وينبغي أن تزاد كلمة أخرى، فيقول: وفي إظهاره، لأن المضمر لا ينعت ولا ينعت به فلا بد أن يكون نعت الاسم الظاهر (ظاهراً) مثله.

---

(١) في المخطوط مضافاً مقام المضاف إليه والمثبت هو الصواب.

(٢) الجمل مع شرحه البسيط ١/٢٩٨.
وعبارته فيه «فأما النعت فتابع للمنعوت» وقال في البسيط يريد أن هذه الخمسة المذكورة لا بد أن توجد في كل صفة ولا تخلو صفة منها وفي ذلك تنبيه على أن هناك صفات غيرها توجد ولا تلزم ولذلك جاء بأمّا كما تقول: أمّا زيد فقائم أي لا يخلو زيد من القيام وجاء ـ بعض المتأخرين ورد على أبي القاسم بأن قال: النعت الحقيقي يشترط فيه هذه الخمسة وخمسة أخرى على ما ذكرته فكان ينبغي أن يذكرها.
البسيط ١/٢٩٨.

وقد اعتل «أبو القاسم» في امتناع نعت المضمر بما ذكره في آخر الباب، ولا أراها علة كافية، لأن غير المضمر من المعارف لا يستغني عن النعت، وإن كان المخاطب قد عرفه، وليس النعت بآلة تعريف، ولكن الغرض به قد يكون تحلية للمنعوت، وقد يكون تمييزاً بينه وبين غيره ورفعاً للالتباس.

والمضمر قد يحتاج إلى هذا كله، ألا تراه يبدل منه للبيان، ويؤكد وإنما المانع من نعته غير ما ذكره «أبو القاسم»[1]، وهو أن المضمر إشارة إلى المذكور، والإشارة لا تنعت إنما ينعت المشار إليه، فإذا أضمرت بعد ذكر، ثم أردت أن تنعت فإنما يجري النعت على الظاهر لا على علامة الإضمار التي هي إشارة إليه.

وكذلك المبهم عندي أيضاً لا ينعت[2] إنما يبين بالجنس الذي يشير إليه، كقولك: هذا الرجل، فالرجل تبيين لـ«هذا»، أي: عطف بيان، وتبيينه بالجنس الذي يشير إليه آكد من تحليته بالنعت. فإذا عرفت المخاطب ما الذي تشير إليه فحينئذ فانعته إن شئت أو لا تنعته، ولا معنى لوصف «هذا» و«ذلك» بصفة مضافة، وهو إشارة كالإشارة باليد والرأس، حتى يذكر المشار إليه.

مسألة

[من الإضافة]

قوله: «والمعرفة خمسة أجناس[3]. . .» إلى آخر الفصل.

---

(١) قال في الجمل (٢٩) «واعلم أن يجوز أن تنعت الأسماء كلها إلا المضمر لأن الاسم لا يضمر إلا بعد أن يُعْرَفَ، فقد استغنى عن النعت، لو قلت ضربته الكريم، أو مررت به العاقل لم يجز فإن جعلته بدلاً جاز. وانظر البسيط ١/ ٣٢٠

(٢) مذهب الكوفيين والزجاج أن الإشارة مما لا ينعت ولا ينعت به وأكثر البصريين على أنه ينعت وينعت به نحو قوله تعالى: «بل فعله كبيرهم هذا» وقوله تعالى: «أرأيت هذا الذي كرمت علي» ـ انظر همع الهوامع ٢/ ١١٨.

(٣) البسيط ـ شرح الجمل ١/ ٣٠١ ـ وقال الاسم المعرفة هو الاسم الذي يقتضي بوضعه الخصوص وقد يطرح على المعرفة اشتراك عارض ألا ترى أن زيداً لم يوضع ليفصل شخصاً من شخص وإنما وضع لواحد معين لم يوضع ليقع على ذلك الشخص وكل من شابهه إنما وضع ليقع عليه بعينه إلا أنه قد يُسمِّي آخر ولده زيداً ويقصد ما قصده من الاختصاص فيقع لذلك اشتراك فالاختصاص في النكرة عارض والاشتراك في المعرفة عارض.

انظر البسيط ١/ ٣٠١.

التعريف ينقسم قسمين: تعريف معنوي وتعريف لفظي، فالتعريف المعنوي كالعلمية في الأسماء الأعلام، لأن لفظها واحد قبل التسمية وبعده، والتعريف اللفظي كتعريف ما فيه «الألف واللام». والمبهم والمضمر عندي تعريف لفظي، لأن صيغة الإضمار والإبهام لفظ بمنزلة الألف واللام. (فإذا ثبت هذا فكل ما كان تعريفه لفظياً)[1] فلا يجوز تنكيره مع وجود آلة التعريف، وما كان تعريفه معنوياً فقد يجوز تنكيره في بعض الأحوال، تقول: مررت بعمرو وعمرو آخر». وبأحمد وأحمد آخر».

ومن التعريف المعنوي «سحر» إذا أردته ليوم بعينه، و«أجمع»، «جمع» في باب التوكيد، إلا أن «أجمع» و«جمع» لا يجوز تنكيره، لأن تعريفه ـ وإن كان معنوياً ـ فإنه كاللفظي، من حيث كان الاسم الذي هو مضاف إليه في المعنى كالموجود في اللفظ، لأنه ضمير يعود على مذكور، وهو الاسم المؤكد.

ولا بد لـ«أجمع» أن يكون تابعاً لذلك الاسم، فقد صار تعريفه من جهة اللفظ اللازم له. وسيأتي بيانه في باب التوكيد، إن شاء الله تعالى.

وأما المضاف إلى معرفة فإنه اكتسب التعريف من الاسم الثاني واتصاله له، وحلوله منه محل التنوين، فصار بمنزلة اسم واحد، فانسحب التعريف على جميعه.

فإن قيل: ولم أكتسب الأول التعريف من الثاني، ولم يكتسب الثاني التنكير من الأول إذ هو مقدم عليه في اللفظ، لا سيما والتنكير أصل في الأسماء والتعريف فرع عليه[2]، فكان ينبغي إذ جعلا كاسم واحد أن ينسحب التنكير من أول الاسم إلى آخره، فلم غلبوا التعريف؟ فالجواب من وجهين، أحدهما: أنهم قد غلبوا حكم المعرفة على النكرة في غير هذا الموطن كقولهم: هذا زيد ورجل ضاحكين، على

---

(١) سقط في أ.

(٢) مذهب سيبويه والجمهور أن النكرة أصل والمعرفة فرع وخالف الكوفيون وابن الطراوة قالوا لأن من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد وزيد آخر وقال الشلوبين لم يثبت هنا سيبويه إلا حال الوجود لا ما تخليه هؤلاء وإذا نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف لأن الأجناس هي الأولى ثم الأنواع ووضعها على التنكير إذا كان الجنس لا يختلط بالجنس والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض قيل وما يدل على أصالة النكرة أنك لا تجد معرفة إلا وله نكرة وتجد كثيراً من المنكرات لا معرفة لها ألا ترى أن الغلام وغلامي أصله غلام والمضمر اختصار تكريم المظهر والمشار نائب مناب المظهر فهذا يستغنى به عن زيد الحاضر. انظر في همع الهوامع ١/٥٥.

الحال. ولا يجوز: ضاحكان، على النعت تغليباً (منهم)[1] لحكم المعرفة، وذلك أنهم رأوا الاسم المعرفة يدل على معنيين: الرجل وتعيينه، والشيء وتخصيصه من غيره، والنكرة لا تدل إلا على معنى مفرد، فكان ما يدل على معنيين أقوى مما يدل على معنى واحد، وهذا بديع لمتأمله، وأصل نافع لمحصله.

والجواب الثاني أن تقول: الاسم المضاف إليه بمنزلة (آلة)[2] التعريف، فصار كالألف واللام والصيغة الدالة على الإبهام، ولم ينسحب تعريفه على الأول لأنه لم يكتسب منه العلمية، وإنما اكتسب تعريفاً آخر كما اكتسب من الألف واللام التي هي آلة التعريف، ألا ترى أنه إذا أضيف إلى المضمر لم يكتسب منه إضماراً، وإنما اكتسب تعريفاً وكذلك إذا أضيف إلى المبهم لم ينسحب عليه معنى الإبهام فدل على أن الإضافة بمجردها هي الموجبة لتعريف الاسم والمضاف إليه بمنزلة آلة داخلة، فلم يلزم أن يقتبس الثاني من تنكير (الأول)[3]، ولا أن يقتبس الأول من علمية الثاني وحاله في المعرفة ،وإنما تعرف بالإضافة إلى أي نوع كان من المعارف.

والمضاف إليه في كل (هذا)[4] كالآلة الداخلة على الاسم لمعنى، وهذا أغمض من الأول وأدخل في باب التحقيق، وبالله التوفيق.

مسألة

في تفسير المضمرات

اعلم أن الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يعبر للمخاطب عنه بلفظ أو لحظ أو (بخط)[5]، ولولا المخاطب ما احتيج إلى التعبير عما في نفس المتكلم.

فإذا تقدم في الكلام اسم ظاهر ثم أعيد ذكره (أومأ المتكلم إليه بأدنى لفظ، ولم يحتج إلى إعادة اسمه لتقدم ذكره)[6]. فإذا أضمره في نفسه ـ أي: أخفاه ـ ودل المخاطب عليه بلفظة مصطلح عليها، سميت تلك اللفظة اسماً مضمراً، لأنها عبارة عن الاسم الذي أضمر استغناء عن لفظه الظاهر.

---

(١) سقط في ب.
(٢) سقط في أ.
(٣) سقط في أ.
(٤) سقط في أ.
(٥) سقط في ب.
(٦) سقط في أ.

وإذا ثبت هذا فالمضمرات في كلام العرب نحو من ستين، (منها) منفصل يختص بالرفع (نحو: أنا وأنت. ومنها متصل مختص بالرفع)[1] ومنها ما يختص بالنصب متصلاً ومنفصلاً. وأما ما يختص بالخفض فلا يكون إلا متصلاً بما قبله، لأن المخفوض كله نوع واحد ولا يكون إلا متصلاً بما قبله اتصال البعض بالكل. وكل ما ذكرناه معلوم، وإنما قصدنا كشف أسرار الباب والتنبيه من واضع اللغة في تخصيص ألفاظ المضمرات بما اختصت به، فنبدأ بضمير المتكلم المنفصل فنقول:

إن المتكلم لما استغنى عن الظاهر في حال الإخبار، لدلالة المشاهدة عليه، جعل مكانه لفظاً يومىء به إليه، وذلك اللفظ مؤلف من «همزة» و «نون»، أما «الهمزة» فلأن مخرجها من الصدر، وهو أقرب مواضع الصوت إلى المتكلم إذ المتكلم في الحقيقة محله وراء حبل الوريد، ألا ترى إلى قوله سبحانه: ﴿ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾[2]، ألا تراه ـ تعالى ـ يقول: (ما يلفظ من قول (إلا لديه)[3]؟، يعني: ما يلفظ المتكلم فإذا كان المتكلم على الحقيقة محله هناك، وأردت من الحروف ما يكون عبارة عنه، فأولاها (بذلك)[4] ما كان مخرجه من جهته وأقرب المواضع إلى محله، وليس إلا «الهمزة» أو «الهاء» والهمزة أحق بالمتكلم لقوتها بالجهر والشدة، وضعف الهاء بالخفاء، فكان ما هو أجهر وأقوى أولى بالتعبير عن اسم المتكلم الذي الكلام صفة له، وهو أحق بالاتصاف به وأما تآلفها مع «النون»، فلما كانت «الهمزة» بانفرادها لا تكون اسماً منفصلاً، كان أولى ما وصلت به النون أو حروف المد واللين، إذ هي أمهات الزوائد، ولم تكن حروف المد مع «الهمزة»، لذهابها عند التقاء الساكنين إذا قلت: أنا الرجل، و: أنا الغلام، و: أنا المخبر، وهذا كثير من كلام فلو حذف الحرف الثاني لبقيت «الهمزة» في أكثر الكلام منفردة مع لام التعريف، فتلتبس بالألف التي هي أخت اللام، فيختل أكثر الكلام.

فكان أولى ما قرن به النون لقربها من حروف المد واللين. ثم بينوا النون ـ لخفائها ـ بألف في حال السكت، أو بهاء في لغة من قال: إنه.

---

(١) سقط في أ.
(٢) ق: ١٦.
(٣) ق: ١٨.
(٤) سقط في أ.

ثم لما كان المخاطب مشاركاً للمتكلم في معنى الكلام، إذ الكلام مبدؤه من المتكلم ومنتهاه عند المخاطب، ولولا المخاطب ما كان كلام المتكلم لفظاً مسموعاً، ولا احتاج إلى التعبير عنه، فلما اشتركا في المقصود بالكلام وفائدته، اشتركاً في اللفظ الدال على الاسم الظاهر، وهو الألف والنون، وفرق بين ضمير المخاطب وضمير المتكلم بالتاء خاصة فقالوا: أنت، وخصت «التاء» بذلك لثبوتها علامة الضمير المخاطب الفاعل في (فعلت)[1] إلا إنها هناك اسم، وفي «أنت» لا موضع لها من الإعراب.

وأما ضمير المتكلم المخفوض فإنما كان «ياء»، لأن الاسم الظاهر لما ترك لفظه استغناء ولم يكن بد من علامة دالة عليه، كان أولى الحروف بذلك حرفاً من حروف الاسم المضمر؟ وذلك لا يمكن لاختلاف أسماء المتكلمين. وأنما أرادوا علامة تختص بكل متكلم في حال الخفض، والأسماء مختلفة الألفاظ متفقة في حال الإضافة إليها، في الكسرة التي هي علامة الخفض، إلا أن «الكسرة» لا تستقل بنفسها حتى تمكن فتكون ياء، فجعلوا الياء علامة لكل متكلم مخفوض، ثم شركوا النصب مع الخفض في علامة الإضمار، لاستوائهما في المعنى واتفاقهما في كثير من الكلام، إلا أنهم زادوا نوناً في ضمير المنصوب للعلة التي تقدم ذكرها في باب الفاعل.

وأما ضمير المتكلمين المتصل، فعلامته واحدة في الرفع والنصب والخفض، تقول: فعلنا، و: هذا غلامنا، وسر ذلك ما قدمناه، وهو أنه لما تركوا الاسم الظاهر وأرادوا من الحروف ما يكون علامة (للمخاطب عليه، أخذوا من الاسم الظاهر)[2] ما يشترك جميع المتكلمين فيه في حال الجمع والتثنية، وهي النون التي في (آخر)[3] اللفظ، وهي موجودة في التثنية والجمع في حال الرفع والنصب والخفض، فجعلوها

---

(١) قال في البدائع ١/١٩٩: فإن قلت: فهي علامة لضمير المتكلم في قمت فلم كان المخاطب أولى بها؟ قلت: الأصل في التاء للمخاطب وإنما المتكلم دخيل عليه ولما كان دخيلاً عليه خصوه بالضم لأن فيه من الجمع والإشارة إلى نفسه ما ليس في الفتحة وخصوا المخاطب بالفتح لأن في الفتحة من الإشارة إليه ما ليس في الضمة وهذا معلوم في الحس.

انظر البدائع ١/١٩٩.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في أ.

علامة للمتكلمين جمعاً كانوا أو اثنين في حال رفع ونصب وخفض، وزادوا بعدها ألفاً كيلا تشبه التنوين أو النون الخفيفة، ولحكمة أخرى وهي القرب من لفظ «أنا» لأنها ضمير المتكلمين، و «أنا» ضمير متكلم، فلم يسقط من لفظ «أنا» إلا الهمزة التي هي أصل في المتكلم الواحد.

وأما جمع المتكلم وتثنيته ففرع طارىء على الأصل، فلم تكن فيه الهمزة التي تقدم اختصاصها بالمتكلم، حتى خصت بـه «أفعل» وخص المخـاطب بالتـاء في تفعل، للحكمة البديعة المذكورة في باب الأفعال، وفي هذا الفصل طرف منها.

وأما ضمير المرفوع المتصل فتاء، وإنما خصت «التاء» به لأنهم حين أرادوا حرفاً يكون علامة على الاسم الظاهر المستغنى عن ذكره، كان أولى الحروف بذلك حرفاً من الاسم، والاسم يختلف، فتارة يكون زيداً، وتارة يكون عمراً. أخذوا من الاسم ما لا تختلف الأسماء فيه في حال الرفـع، وهي الضمة، والضمة لا تستقل بنفسها ما لم تكـن واواً. ثم رأوا الواو لا يمكن تعاقب الحركات عليها لثقلها، وهم يحتاجون إلى الحركات في هذا الضمير فرقاً بين المتكلم، والمخاطب المؤنث، والمخاطب المذكر، فجعلوا «التاء» مكان الواو، لقربها من مخرجها، ولأنها قد تبدل منها في كثير من الكلام نحو: تراث، و : تخمة، فاشترك ضمير المتكلم والمخاطب في «التاء»، كما اشتركا في «الألف والنون» من «أنا» و «أنت» لأنهما شريكان في الكلام، لأن الكلام من حيث كان للمخاطب كان لفظاً، ومن حيث كان للمتكلم كان معنى قائماً بنفسه. ثم وقع الفرق بين ضميريهما بالحركة دون الحـروف للحكمة المذكورة.

وأما ضمير المخاطب في حال النصب والخفض فكاف، ولم يكن «ياء» لأن الياء قد اختص بها المتكلم في حال الخفض والنصـب، فلو سكنـت فيه الحركات أو وجد ما يقوم مقامها في البدل، كما كانت «التاء» مع «الواو»، لشرك المخاطب مع المتكلم في حال الخفض كما شرك معه في التاء في (حال)[1] الرفع، فلما لم يكن ذلك، ولم يكن بد من حرف يكون علامة إضمار، كانت «الكاف» من (بين)[2] سائر الحروف أحق بهذا الموطن، لأن المخاطبين، وإن اختلفت أسماؤهم الظاهرة ـ فكل

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في أ.

واحد منهم مكلِّم ومقصود بالكلام الذي (هو اللفظ، ومن أجله احتيج إلى التعبير بالألفاظ عن الكلام الذي)[1] في نفس المتكلم فجعلت «الكاف» المبدوء بها في لفظ (الكلام) علامة إضمار المتكلم، ألا تراها لا تقع علامة إضمار له إلا بعد كلام كالفعل والفاعل نحو: ضربتك، لأن الفعل والفاعل كلام، والفعل وحده دون الفاعل لا يسمى كلاماً، فلذلك لم يكن علامة المضمر «كاف» إلا بعد كلام من فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر، نحو: ضربتك، و: هذا غلامك.

ولم يقل في ذهبت: ذهبك، ولا في قصدت: قصدك، لأن «ذهب» ليس بكلام إلا بعد ذكر فاعلها كما تقدم.

فإن قيل: فالمتكلم أيضاً «هو» صاحب الكلام، فهو أحق بأن تكون الكاف المأخوذة من لفظ الكلام علامة لاسمه؟

قلنا: الكاف لفظ فهي أحق بالمخاطب، لأن الكلام لم يكن لفظاً إلا من أجله، ولولا المتكلم المخاطب ما احتيج إلى التعبير عن الكلام القائم بالنفس بعبارة ولا إشارة. فعمدة «الكلام» الذي هو اللفظ إنما هو المتكلم المخاطب، فالكاف الذي هو جزء من لفظ الكلام أولى به.

وأما ضمير الغائب المنفصل فـ «هاء» بعدها «واو» خصت «الهاء» بذلك، لأن الغائب لما كان مذكوراً بالقلب واستغنى عن اسمه الظاهر بتقدمه، كانت الهاء التي مخرجها من الصدر قريباً من محل الذكر، أولى بأن تكون عبارة عن المذكور بالقلب، ولم تكن «الهمزة» لأنها مجهورة شديدة، فكانت أولى بالمتكلم الذي هو أظهر، والهاء ـ لخفائها ـ أولى بالغائب، الذي هو أخفى وأبطن، ثم وصلت بالواو لأنه لفظ يرمز به إلى المخاطب، ليعلم ما في النفس من مذكور.

والرمز بالشفتين، والواو مخرجها من هناك، فخصت بذلك. ثم طردوا أصلهم من ضمير الغائب المنفرد فجعلوه في جميع أحواله «هاء»، إلا في الرفع. وإنما فعلوا ذلك لأنهم رأوا الفرق بين الحالات واقعاً باختلاف الضمير، لأنه إذا دخلت عليه حروف الجر كسرت «الهاء» لضرورة اللفظ، وانقلبت واوه ياء. وإذا لم يدخل عليه بقي مضمومة على أصله.

---

(١) سقط في ب.

وإذا كان في الرفع لم يكن له علامة في اللفظ، لأن الاسم الظاهر قبل الفعل علم ظاهر يغني المخاطب عن علامة إضمار في الفعل، بخلاف المتكلم والمخاطب، لأنك تقول في الغائب: زيد قام، فتجد الاسم الذي يعود عليه الضمير موجوداً ظاهراً في اللفظ، ولا تقول في المتكلم: زيد قمت، ولا في المخاطب أن كان اسمه كذلك: زيد قمت ـ فلما اختلفت أحوال الضمير الغائب لسقوط علامته في الرفع، وتغير الهاء بدخول حروف الخفض، قام ذلك عندهم مقام علامات الإعراب في الظاهر، أو ما هو بمنزلتها في الضمير كالتاء المبدلة من الواو، والياء المنبئة عن الكسرة، والكاف المختصة بالمفعول والمجرور الواقعين بعد الكلام التام، ولا يقع بعد الكلام التام إلا منصوب أو مجرور، فكانت الكاف المأخذوة من لفظ الكلام علامة على المنصوب والمجرور إذا كان مكلماً مخاطباً.

وأما «نحن» فهي ضمير منفصل للمتكلمين جماعة كانوا أو اثنين، وخصت بذلك لما لم يمكنهم التثنية والجمع في المتكلم المضمر، لأن حقيقة التثنية ضم شيء إلى مثله في اللفظ، والجمع ضم شيء إلى أكثر مما يماثله في اللفظ، فإذا قلت: زيدان، فمعناه: زيد وزيد، وإذا قلت: أنتما، فمعناه: أنت وأنت. وكذلك الزيدون أنتم والمتكلم لا يمكنه أن يأتي باسم مثنى أو مجموع في معناه، لأنه لا يمكن أن يقول: «أنا أنا» فيضم إلى نفسه مثله في اللفظ فلما عدم ذلك، ولم يكن بد من لفظ يشير إلى ذلك المعنى، [وإن لم يكن هو في الحقيقة]، جاؤوا بكلمة تقع على الاثنين والجمع، لاشتراك التثنية والجمع في هذا الموطن، والجمع المعبر به عنهما.

ثم كانت الكلمة نوناً في أولها ونوناً في أخرها، إشارة إلى الأصل المتقدم الذي لم يمكنهم الإتيان به، وهو تثنية «أنا»، التي هي بمنزلة عطف اللفظ على مثله. فإذا لم يمكنهم ذلك اللفظ مثنًى، كانت النون المكررة تنبيهاً عليه وتلويحاً إليه. وخصت النون بذلك دون الهمزة لما تقدم من السر البديع في اختصاص ضمير الجمع بالنون، واختصاص ضمير المتكلم المنفرد بالهمزة، ثم جعلوا بين النونين «حاء» ساكنة لقربها من مخرج الألف الموجودة في ضمير المتكلم قبل النون وبعدها، ثم بنوها على الضم ـ دون الفتح والكسر ـ إشارة إلى أنه ضمير مرفوع.

ويشهد لجميع ما قلناه في هـذا الباب، من دلالـة الحروف المقـطعة على المعاني والرمز بها إليها، كثير من منظوم الكلام ومنثوره، كقول الراجز:

قلت لها: قفي. فقالت: قاف[1].

وكقول الآخر لأخيه: ألاتا؟ فيقول له: ألافا. يريد: ألا فارتحل[2].

وكقولهم:

بـالخيـر خيـرات وإن شـراً فـا ولا أريـد الـشـر إلا أن (تـا

يريد؛ إن شراً فشراً، ولا أريد الشر إلا أن)[3] تشاء.

وكقولهم: أيش؟ يريدون: أي شيء؟

وكقولهم: م الله. يريدون: أيمن الله.

ومن هذا الباب حروف التهجي من أوائل السور. وقد رأيت لابن فـورك[4] نحواً من هذا في اسم الله سبحانه، قال: الحكمة في وجود الألف في أوله أنها من أقصى مخارج الصوت قريباً من القلب الذي هو محل المعرفة إليه، ثم الهاء في آخره مخرجها من هناك أيضاً، لأن المبتدأ منـه والمعاد إليـه، والإعادة أهـون من الابتداء، وكذلك لفظ الهاء أهون من لفظ الهمزة، هذا معنى كلامه.

فلم نقل ما قلناه في المضمرات إلا اقتضاباً من أصول السلف، واستنباطاً من كلام اللغة، وبناءً على قواعدها، وجرياً على طريقة علمائها. فتأمل هذه الأسرار بقلبك، والحظها بعين فكرك، ولا يذهلنك فيها نبو طباع أكثر الناس عنها، واشتغـال

---

(١) البيت للوليد بن عقبة وانظر البيت في الخصائص ١/٣٠، الأغاني ٤/١٧٨، المحتسب ٢/٢٠٤ شرح شواهد الشافية للبغدادي (٢٧١).

(٢) قال في الكتاب ٣/٣٢١: سمعت من العرب من يقول: «ألاتا، بلى فا» فإنما أرادوا ألا تفعل وبلى فافعل، ولكنه قطع كما كان قاطعاً بالألف في أنا وشركت الألف الهاء كشركتها في قوله: أنا، بينوها بالألف.

(٣) سقط في أ و ب وزيادة من الكتاب الموضع السابق والبيت لقيم بن أوس انظر الكتاب ٣/٣٢١ ـ الدرر اللوامع ٢/٢٣٦ ـ شرح شواهد الشافية (٢٩٢).

(٤) محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني أبو بكر واعظ عالم بالأصول والكلام ومن فقهاء الشافعية له مؤلفات كثيرة منها مشكل الحديث وغريبه، الحدود، وغريب القرآن وغير ذلك توفي ٤٠٦ هـ.

العالمين بظاهر من الحياة الدنيا عن الفكر فيها، والتنبيه عليها، فإني لم أفحص عن هذه الأسرار، وخفي التعليل في الظواهر والإضمار، إلا قصداً للتفكر والاعتبار، في حكمة من خلق الإنسان وعلمه البيان، فإنه الخالق للعبارات، والمقدر للطائف والإشارات ﴿ألا له الخلق والأمر﴾[1]، ﴿وهو اللطيف الخبير﴾[2]، فمتى لاح لك من هذه الأسرار سر، وكشف لك عن مكنونها فكر، فاشكر الواهب للنعمى، ﴿وقل: رب زدني علماً﴾[3].

مسألة

في المبهمات

قوله: «والمبهم نحو: هذا وهذان»[4].

تسميتهم هذه الأسماء المبهمة، مأخوذة من «أبهمتَ الباب»، إذا أغلقته. و «استبهم على الجوابُ»، أي: استغلق. وكذلك هذه الأسماء إنما وضعت في الأصل لما استبهم على المتكلم اسمه، أو أراد هو إبهامه على بعض المخاطبين دون بعض، فاكتفى بالإشارة إليه، أو كانت الإشارة إليه أبين من اسمه عند المخاطب.

وإذا ثبت ما قلناه فالاسم في هذا الباب هو الذال واحدها (دون الألف)[5] خلافاً لبعض البصريين، يدل على ذلك سقوطها بالتثنية وفي المؤنث إذا قلت: هذه، وتلك. وخصت الذال بهذا المعنى لأنها من طرف اللسان، والاسم المبهم مشارٌ إليه، فالمتكلم يشير نحوه بلحظه أو بيده، ويشير مع ذلك بلسانه، لأن الجوارحَ خَدَمُ القلب، فإذا ذهب القلب إلى الشيء ذهاباً معقولاً ذهب الجوارح نحو ذلك الشيء ذهاباً محسوساً.

والعمدة في الإشارة في هذا الموطن على اللسان، ولا يمكن إشارة اللسان إلا بحرف يكون مخرجه من عذبة اللسان، التي هي آلة الإشارة دون سائر أجزائه، فليس إلا الذال أو الثاء، فأما الثاء فمهموسة رخوة، فالمجهور أو الشديد من الحروف أولى منها للبيان، والذال مجهورة فخصه بالإشارة إلى المذكر، وخصت التاء (بالإشارة إلى

(١) الأعراف: ٥٤.
(٢) الأنعام: ١٨.
(٣) طه: ١١٤.
(٤) البسيط في شرح الجمل ١/٣٠٨.
(٥) سقط في ب.

المؤنث)[1] للفرق بينهما، وكانت أولى بها لهمسها، ولأنها قد ثبتت علامة للتأنيث في غير هذا الباب.

ثم بينوا حركة الذال بالألف، كما فعلوا في النون من «أنا»، وربما شركوا المؤنث مع المذكر في الذال واكتفوا، «بالكسرة» والياء فرقاً بينهما. وربما اكتفوا بمجرد لفظ التاء في الفرق فقالوا: «هاتا هند». وربما جمعوا بين لفظ التاء والكسرة، حرصاً على البيان فقالوا: هات.

وأما في المؤنث الغائب فلا بد من لفظ التاء مع الكسر، لأنه أحوج إلى البيان، للدلالة على الحاضر، فتقول في الغائب: تيك، وربما زادوا اللام للتوكيد ـ كما زادوها في المذكر الغائب ـ فقالوا: تلك، إلا أنها ساكنة في المؤنث لئلا تجتمع الكسرات مع التاء، وذلك ثقيل عليهم ومرفوض في كلامهم.

وكانت اللام أولى بهذا الموطن حين أرادوا الإشارة إلى البعيد، فكثروا الحروف حين كثرت مسافة الإشارة، وقللوها حين قلت، لأن اللام قد وجدت في كلامهم توكيداً، وهذا الموطن (موطن توكيد، وقد وجدت بمعنى الإضافة للشيء، وهذا الموطن)[2] شبيه به، لأنك إذا أومأت إلى الغائب بالاسم المبهم، فأنت تشير إلى من تخاطب ومقبل عليه لينظر إلى من تشير، إما بالعين وإما بالقلب، ولذلك جئت بالكاف للخطاب فكأنك تقول له: لك أقول، أو: لك أرمز بهذا الاسم.

ففي اللام طرف من هذا المعنى، كما كان ذلك في الكاف، وكما لم تكن الكاف هنا اسماً مضمراً، لم تكن اللام لام جر، وإنما في كل واحدة منهما طرف من المعنى دون جميعه فلذلك خلعوا من الكاف معنى الاسمية، وبقي فيها معنى الخطاب، واللام كذلك إنما اجتلبت لطرف من معناها الذي وضعت له في باب الإضافة.

وأما دخول «ها» التي للتنبيه على هذه الأسماء، فلأن المخاطب يحتاج إلى تنبيه على الاسم الذي يشير به إليه، لأن للإشارة قرائن حال يحتاج إلى أن ينظر إليها، فالمتكلم كأنه آمر له بالالتفات إلى المشار إليه أو منبه له، فلذلك اختص

---

(١) زيادة من بدائع الفوائد ١/٢٠٤.

(٢) سقط في أ.

هذا الموطن بالتنبيه، وقلما يتكلمون به في المبهم الغائب، لأن كاف الخطاب تغني عنها، مع أن المخاطب مأمُور بالالتفات بلحظه إلى المبهم الحاضر، فكان التنبيه في أول الكلام أولى بهذا الموطن، لأنه بمنزلة الأمر الذي له صدر الكلام.

وعندي أنّ حرف التنبيه بمنزلة حرف النداء وسائر حُروف المعاني لا يجوز أن تعمل معانيها في الأحوال ولا في الظروف، كما لا يعمل معنى الاستفهام الذي في «هل» ومعنى النفي الذي في «ما». ولا نعلم حرفاً يعمل معناه في الحال والظرف إلا كأن وحدها، لحكمه تذكر في بابها إن شاء الله تعالى.

فدع عنك ما شغبوا[1] به في مسائل الحال في هذا الباب، من قولهم: هذا قائماً زيد، و: قائماً هذا زيد، فإنه لا يصح من ذلك إلا تأخير الحال عن الاسم الذي هو «ذا» لأن العامل فيها معنى الإشارة[2] «دون» التثنية فلا يصح تقدمها والعامل معنوي. فإن قيل: ولم جاز أن يعمل فيها معنى الإشارة، ولم يجز أن يعمل فيها معنى التنبيه، وكلاهما معنى غير ملفوظ به؟

قلنا: معنى الإشارة تدل عليه قرائن الحال من الإيماء باللحظ واللفظ الخارج من طرف اللسان وهيئة المتكلم، فقامت تلك الدلالة مقام التصريح بلفظ الإشارة، لأن الدال على كلام النفس إما لفظ وإما إشارة وإما حق، فقد جرت الإشارة مجرى اللفظ، فلتعمل فيما عمل فيه اللفظ ـ وإن لم تقو قوته ـ في جميع أحكام العمل.

وأصح من هذا كله عندي أن معنى الإشارة ليس هو العامل، إذ الاسم الذي هو «هذا» ليس بمشتق من أشار يشير، ولو جاز أن تعمل أسماء الإشارة لجاز أن تعمل علامات الإضمار لأنها أيضاً إيماء وإشارة إلى مذكور، وإنما العامل فعل مضمر تقديره: «انظر»، وأضمر لدلالة الحال عليه من التوجه واللفظ.

وقد قالوا: «لمن الدار مفتوحاً بابها» فأعملوا في الحال معنى «انظر»، ودل عليه التوجه إليه من المتكلم بوجهة نحوها، فكذلك: (وهذا بعلي شيخاً)[3]، وهذا أقوى في الدلالة لاجتماع اللفظ مع التوجه.

---

(١) الشغب الجلبة والخصام المعجم الوسيط ١/٤٨٨.
(٢) سقط من أ.
(٣) هود: ٧٢.

وإذا ثبت هذا فلا سبيل لتقديم الحال، لأن العامل المعنوي لا يعمل حتى يدل عليه الدليل اللفظي أو التوجه أو ما شاكله، والله المستعان.

مسألة

في العامل في النعت

(قوله): «وإذا تقدم نعت النكرة عليها نصب على الحال»[1].

تقدم في صدر هذا الفصل العامل في النعت، وفيه قولان، أحدهما: أن العامل في المنعوت هو العامل في النعت، وكان سيبويه إلى هذا ذهب حين منع أن يجمع بين نعتي الاسمين إذا اتفق إعرابهما واختلف العامل فيهما نحو: جاء زيد وهذا محمد العاقلان[2].

وذهب قوم إلى أن العامل في النعت معنوي، وهو كونه في معنى الاسم المنعوت، فإنما ارتفع أو انتصب من حيث كان هو الأول في المعنى، لا من حيث كان الفعل عاملاً فيه، وكيف (يعمل)[3] فيه وهو لا يدل (عليه، إنما يدل على)[4] فاعل أو مفعول أو مصدر دلالة واحدة من جهة اللفظ، وأما الظروف فمن دليل آخر، وإلى هذا القول أذهب، وليس فيه [نقص] لما منعه سيبويه من الجمع بين نعتي الاسمين المتفقين في الإعراب إذا ختلف العامل فيهما، لأن العامل في النعت ـ وإن كان معنوياً ـ فلولا العامل في المنعوت لما صح رفع النعت ولا نصبه، فكأن الفعل هو العامل في النعت، فامتنع اشتراك عاملين في معمول واحد، ولو لم يكونا عاملين فيه في الحقيقة، ولكنهما عاملان فيما هو هو في المعنى.

---

(١) البسيط شرح الجمل ١/٣١٣ ـ وقال ابن أبي الربيع: اعترض الناس هذا الكلام فقالوا: النعت لا يتقدم على ـ المنعوت، وإذا قلت: هذا مقبلاً رجل لم يتقدم من قولك: هذا رجل مقبل، وإنما تقدم من النصب على الحال، لأن النعت لا يكون إلا تابعاً.
قلت: إنما أراد إذا تقدم ما يجوز أن يكون نعتاً للنكرة، فإنه ينصب على الحال، فتسامح في العبارة، فسماه نعتاً لجوازه أن يكون نعتاً مع التأخير.

(٢) انظر الكتاب ١/٢٤٧، وأسرار العربية ٢٩٥ وقد تقدم.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

وإنما قوي عندنا هذا القول الثاني لوجوه، منها: امتناع تقديم النعت على المنعوت، ولو كان الفعل عاملاً (فيه) لما امتنع أن يليه معموله، كما يليه المفعول تارة والفاعل أخرى، وكما يليه الحال والظرف، ولا يصح أن يليه ما عمل فيه غيره، لو قلت: قام زيداً ضارب، (تريد: ضارب زيداً)[1]، أو: ضربت عمراً رجلاً ضارباً، تريد: ضربت رجلاً ضارباً عمراً لم يجز.

فلا يلي العامل إلا ما عمل فيه، فلذلك لا يلي «كان» إلا ما علمت فيه، وكذلك خبر إن المرفوع ليس (بمعمول)[2] لإنَّ، وإنما هو على أصله في باب المبتدأ، ولولا ذلك لجاز أن يليها، وإنما وليها إذا كان مجروراً، لأنها ممنوعة من العمل فيه بدخول حرف الجر، مع أن المجرور رتبته التأخير، فلم يبالوا بتقديمه في اللفظ إذ كان موضعه التأخير، ولأن المجرور ليس هو بخبر على الحقيقة، وإنما (هو) متعلق بالخبر، والخبر منوي في موضعه، أعني بعد الاسم المنصوب (بإن).

فإن قيل: ولعل امتناع النعت من التقديم على المنعوت إنما هو من أجل الضمير الذي فيه والضمير حقه أن يترتب بعد الاسم الظاهر؟

قلنا: هذا ليس بمانع، لأن خبر المبتدأ حامل للضمير، ويجوز تقديمه، ورب مضمر يجوز تقديمه على الظاهر إذا كان موضعه التأخير.

فإن قيل: ولعل امتناع تقديم النعت إنما وجب من أجل أنه تبيين للمنعوت وتكملة لفائدته، فصار كالصلة من الموصول؟

قلنا: هذا باطل، لأن الاسم المنعوت يستقل به الكلام / ولا يفتقر إلى نعته افتقار الموصول إلى صلته ومما يبين لك أن الفعل العامل في الاسم لا يعمل في نعته، أن النعت صفة للمنعوت لازمة له قبل وجود الفعل وبعده، فلا تأثير للفعل فيه، ولا تسلط له عليه، وإنما التأثير فيه للاسم المنعوت، إذ بسببه يرتفع وينتصب وينخفض، وإن لم يجز أن تكون الأسماء عوامل في الحقيقة.

وهذا بخلاف الحال، لأن الحال ـ وإن كان صفة كالنعت، وفيها ضمير يعود على الاسم كالنعت وضاحكاً إذا كان حالاً من زيد، هو زيد في المعنى، كما يكون إذا كان نعتاً كذلك ـ لكن الحال ليست بصفة لازمة للاسم كالنعت، وإنما هي صفة

(١) سقط في ب.

(٢) سقط في أ.

الاسم في حين وجود الفعل (خاصة، فالفعل)[1] إذاً أولى بها من الاسم، فعمل فيها دونه، فلما عمل فيها (الفعل)[2] جاز تقديمها إليه، كقولك: جاء ضاحكاً زيد.

وتقديمها عليه كقولك: ضاحكاً جاء زيد، وتأخرها بعد الفاعل (كقولك)[3]: جاء زيد ضاحكاً، لأنها كالمفعول، لعمل الفعل فيها.

والنعت بخلاف هذا كله، وسنبين فيما بعد ـ إن شاء الله تعالى ـ فصلاً عجيباً في أن الفعل لا يعمل بنفسه إلا بثلاثة أشياء: الفاعل، والمفعول به، والمفعول المطلق، أو ما هو صفة لأحد هذه الثلاثة في حين وقوع الفعل، ويخرج عن هذا الفصل الظرف من الزمان، والظرف من المكان، والنعوت، والأبدال، والتوكيدات، وجميع الأسماء المعمول فيها، وتقيم هنالك البرهان القاطع على صحة هذا المعنى، بعون الله تعالى.

فصل

في حكم الحال من النكرة

حق النكرة إذا جاءت بعدها الصفة أن تكون جارية عليها، ليتفق اللفظ، وأما نصب الصفة على الحال فيضعف عندهم لاختلاف اللفظ من غير ضرورة.

هذا منتهى قول النحويين[3]، وكان شيخنا أبو الحسين ـ رحمه الله تعالى ـ يريد هذا القول بالقياس والسماع.

(أما) القياس فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها إذا قلت: جاءني زيد الكاتب، وجاءني زيد كاتباً، وبينهما من الفرق في المعنى ما تراه، فما المانع من اختلاف المعنى كذلك في النكرة إذا قلت: مررت برجل كاتب، أو: برجل كاتباً؟ وإذا كان كذلك فلا بد من الحال إذا احتيج إليها.

(وأما السماع)[4] ففي الحديث: «صلى خلفه رجال قياماً». وأما «وقع أمر فجأة» فليس بحال من «الأمر»، وإنما هو حال من «الوقوع» كما تقول: سقي جمل

---

(١) سقط في أ.
(٢) سقط في أ.
(٣) سقط في أ.
(٤) انظر الكتاب ٢/١١١ ـ ١١٢.
(٥) سقط في أ.

أحسن من سقي ناقة، إنما هو حال مما دل عليه «سقي»، (وهو) المصدر /. ومنه أقبل رجل مشياً، (هو) حال من الإقبال، وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

والذي قاله الشيخ صحيح، ولكن أكثر الكلام على ما قاله النحويون، إيثاراً لاتفاق اللفظ، ولتقارب ما بين المعنيين في النكرة، وتباعد ما بينهما في المعرفة، لأن الصفة في النكرة (مجهولة عند) المخاطب حالاً كانت أو نعتاً، وهي في المعرفة بخلاف ذلك، فتأمله تعرفه إن شاء الله تعالى.

ولو كانت الحال من النكرة (ممتنعة)، وكان رديئاً في الكلام لعلة التنكير، لما اتفقت العرب على جعلها حالاً إذا كانت مقدمة على الاسم، كما انشد سيبويه:

لـميـة مـوحـشـاً طـلل[1]

وتَحتَ العـوالي والقنـا مستكنـةً ظبـاء أعارتهـا العيونَ الجـآذر[2]

---

(١) البيت من مجزوء الوافر وهو لكثير عزة ديوانه ٢/٢١٠، وانظر البيت في الكتاب ١/٢٧٦، الخصائص ٢/٤٩٢، أمالي ابن الشجري ١/٢٦، شرح المفصل ٢/٥٠، خزانة الأدب ٣/١٦٣ التصريح على التوضيح ١/٣٧٥، الأشموني ٢/١٧٤.

والبيت بكامله:

لـمـيـة مـوحـشـاً طـلل يـلوح كـأنـه خـلل

في اللغة: مية اسم امرأة وموحشاً اسم فاعل من قولهم.

أوحش المنزل: إذا خلا من السكان.

طلل: هو ما بقي ظاهراً من آثار الديار.

خلل: هو بطانة تغشى بها أجفان السيف واستشهد النحاة بهذا البيت على أن نعت النكرة إذا تقدم عليها صار حالاً وبيانه أن أصل الكلام لمية طلل موحش برفع موحش على أنه صفة لطلل ثم قدم قوله موحشاً على طلل فوجب على أنه حال لأنه الصفة لا يجوز أن تتقدم على الموصوف لكن بقي أنهم يقولون إن الحال لا يجيء من المبتدأ على الأصح لأن العامل في الحال عند هؤلاء يجب أن يكون هو العامل في صاحبه والعامل في المبتدأ الابتداء على أرجح الأقوال والابتداء عامل ضعيف لكونه معنوياً فلا يقوى على العمل في شيئين المبتدأ والحال وهم يجعلون صاحب الحال في مثل هذا التركيب هو الضمير المستتر في الخبر وهذا الضمير عائد على المبتدأ.

(٢) البيت من الطويل وهو لـذي الرمة انظر ديوانه ٢٥٤ الكتاب ١/٢٧٦، شرح المفصل ٢/٦٤ يصف نسوة سبين فصرن تحت عوالي الرماح وفي حوزتها وعوالي القنا صدورها.

والقنا: الرماح، والجآذر: جمع جؤذر وهو ولد البقرة الوحشية.

والشاهد فيه نصب مستكنة على الحال بعد أن كانت صفة للظباء متأخرة فلما صارت متقدمة امتنع أن تكون نعتاً لأن النعت لا يتقدم على منعوته.

فإن قيل: وما حمل سيبويه وغيره على أن يجعلوا «موحشاً» حالاً من «طلل»، و«قائم» حالاً من رجل، إذا قلت: فيها قائماً رجل، وهو لا يقول بقول الأخفش[1]:

إن قولك: رجل وطلل «فاعل» بالاستقرار الذي تعلق به الجار؟ فلو قال بهذا القول عذرناه، ولكن الاسم النكرة عنده مبتدأ، وخبره في المجرور قبله، ولا بد في خبر المبتدأ من ضمير (يعود)[2] على المبتدأ، تقدم الخبر أو تأخر، فلم لا تكون هذه الحال من ذلك الضمير ولا تكون من النكرة؟ ما الذي دعاهم إلى هذا؟

فالجواب: أن هذا السؤال يجب التقصي (عنه)[3] والاعتناء به؟ فقد كع عنه أكثر الشارحين للكتاب، والمؤلفين في هذا الباب، بل ما رأيت أحداً منهم أشار فيه إلى (جواب) مقنع، وأما أكثرهم فلم يتنبه للسؤال، ولا تعرض إليه بحال.

والذي أقوله ـ وبالله التوفيق ـ: أن هذه المسألة في النحو، بمنزلة مسائل الدور في الفقه، ونضرب منه مثالاً فنقول:

رجل شهد مع آخر (في عبد)[4] أنه حر، فعتق العبد وقبلت شهادته، ثم شهد ذلك الرجل مرة أخرى فأريد تَجريحُه، فشهد العبد المعتق فيه بالجرحة، فإن قبلت شهادته ثبتت جرحة الشاهد، (وإن ثبتت جرحة الشاهد)[5] بطل عتق العبد، وإن بطل عتقُ العبد سقطت شهادته، وإن سقطت شهادته لم يصح جرحة الشاهد، واستدارت المسألة هكذا. وكل نوع يؤول إلى إسقاط أصله فهو أولى أن يسقط في نفسه. وكذلك مسألة هذا الفصل:

فأنت إن جعلت الحال من قولك: فيها قائماً رجل، من الضمير، لم يصح تقدير المضمر إلا مع تقدير فعل يتضمنه، ولا يصح تقدير فعل بعده، مبتدأ، لأن معنى الابتداء يبطل ويصير المبتدأ فاعلاً، (وإذا صار فاعلاً بطل أن يكون في الفعل

---

(١) سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي ثم البصري المعروف بالأخفش الأوسط نحوي عالم باللغة والأدب من كتبه تفسير معاني القرآن ومعاني الشعر وكتاب الملوك وغير ذلك توفي سنة ٢١٥ هـ ـ الأعلام ٣/١٠٢ ـ إنباه الرواة ٢/٣٦.

(٢) سقط في أ.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.

(٥) سقط في أ.

ضمير لتقدم الفعل على الفاعل)[1]، وإذا بطل وجود الضمير بطل وجود الحال منه، وهذا بديع في النظر.

فإن قيل: إن المجرور ينوى به التأخير، لأن خبر المبتدأ (حقه) أن يكون مؤخراً[2].

قيل: وإذا نويت به التأخير لم يصح وجود الحال مقدمة على المبتدأ، لأنها (لا) تتقدم على عاملها إذا كان معنوياً. فبطل كون الحال من شيء غير الاسم النكرة، الذي هو مبتدأ عنه سيبويه، وفاعل عند الأخفش.

وهذا السؤال لا يلزم «الأخفش» على مذهبه، وإنما يلزم سيبويه ومن قال بقوله، ولولا الوحشةُ من مخالفة الإمام (أبي بشر)[3] لنصرتُ قول الأخفش نصراً مؤزراً، وجلوت مذهبه في منصة التحقيق مفسراً! ولكن النفس إلى نصرة سيبويه أميل، والله الموفق للصواب، وإليه المآب. وسيأتي في باب الابتداء من إقامة البرهان على (بطلان)[4] قول الأخفش ما ينافي إشارتي ههنا إلى نصرته /.

مسألة

[في قطع النعت]

(قوله): «وإذا تكررت النعوت فإن شئت أتبعتها الأول»[5].

جعل «أبو القاسم» تكرار النعوت شرطاً في جواز القطع من الأول، ولا يلزم هذا الشرط على الإطلاق ولكن الاسم إذا كان معروفاً عند المخاطب، ولم يقصد تمييزه من غيره، لم يكن النعت حينئذٍ من تمامه، وإنما يقصد به مدح أو ذم فلم يمتنع القطع من الأول، كما قال سيبويه: «سمعت العرب تقول: ﴿الحمد لله ربِّ العالمين﴾ فسألت يونس عنها، فزعم أنها عربية»[6].

---

(١) سقط في أ.

(٢) وقع في هامش ب بدلاً لأنه وصف للمبتدأ في المعنى وحق الوصف أن يتأخر عن الموصوف، أي: والوصف بعد الموصوف.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في ب.

(٥) البسيط شرح الجمل ١/٣١٥.

(٦) الكتاب: ١/٢٤٨.

وأما إذا كان المنعوتُ غير متميز عند المخاطب إلا بنعته، فلا بدّ حينئذٍ أن يكون تابعاً للمنعوت، ثم يكون تكرارُ النعوت شرطاً في جواز القطع، كما قال أبو القاسم.

وفائدةُ القطع من الأول أنهم أرادوا تجديد مدح أو ذم غير المذكور في أول الكلام، لأن تجدد لفظ غير الأول دليلٌ على تجدد معنى، وكلما كثرت المعاني وتجدد المدحُ كان أبلغ. وقد رأيت هذا المعنى للفراء فاستحسنته.

مسألة

[من عطف النعوت بعضها على بعض]

قال: «وإن شئت عطفت بعض النعوت على بعض»[٢].

الأصل في باب العطف أن لا يعطف الشيء على نفسه، وإنما يعطف على غيره، وعلة ذلك أن حروف العطف بمنزلة تكرار العامل، وتكرار العامل يلزم معه تكرير المعمول. فإذا ثبت هذا ووجدت شيئاً معطوفاً على ما هو في معناه مثل قوله: «كذباً وزوراً» و «كذباً ومیناً» ، فما ذلك إلا لمعنى زائد خفي في اللفظ الثاني، أو لضرورة الشعر، فيشبه حينئذٍ تغاير اللفظين بتغاير المعنيين، فيعطف أحدهما على الأخر، كما فعل بأشياء أضيف فيها الشيء إلى نفسه لتغاير اللفظين. وقد تقدم شرح ذلك في أوائل الكتاب.

---

(١) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي مولى بني أبو زكريا المعروف بالفراء إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب كان عالماً بأيام العرب من كتبه «المذكر والمؤنث» ومعاني القرآن وغير ذلك وتوفي سنة ٢٠٧ هـ ـ الأعلام ٨/١٤٥ ـ ١٤٦.

(٢) البسيط شرح الجمل ١/٣١٨.

وقال ابن أبي الربيع: اعلم أن النعوت يعطف بعضها على بعض بجميع حروف العطف عدا (حتى) فإن العطف في النعوت يبعد فيها مع أن العطف بحتى قليل فتقول: مررت بزيد العاقل والكريم والصالح وتقول في الفاء: مررت بزيد الغازي فالغانم فالآيب لأن الإياب بعد الغنيمة وتقول: مررت بزيد الغانم ثم الآيب إن جعلت بينهما مهلة وتقول: مررت بزيد إما العاقل وإما الجبان وكذلك تقول: أمررت بزيد العاقل أم الجبان؟ ذكر هذا كله سيبويه وغيره والقياس يقتضيه.

انظر شرح الجمل ١/٣١٨.

وإذا كان الأمر كذلك بعد كل (البعد)[1] أن تقول: جاءني محمد وأبو عبد الله، وهو هو، أو: «رضي الله عن عتيق وأبي بكر» (وقد علم أن أبا بكر)[2] هو عتيق، لأنك عطفت الشيء على نفسه، و «الواو» انما تجمع بين الشيئين لا بين الشيء الواحد، فإن كان في الاسم الثاني فائدة زائدة على معنى الاسم الأول، كنت مخيراً بين العطف وتركه، فإن عطفت فمن حيث (قصدت تعداد الصفات، وهي متغايرة، وان لم تعطف فمن حيث)[3] كان في كل واحد منها ضمير هو الأول، فتقول على الوجه الأول: زيد شاعر وكاتب، وعلى الثاني: شاعر كاتب. كأنك عطفت بالواو الكتابة على الشعر، وحين لم تعطف أتبعت الثاني الأول، لأنه هو، من حيث اتحد الحامل للصفات.

فأما في كتاب الله ـ تعالى ـ فقلما تجد أسماءه الحسنى معطوفة بالواو، نحو: ﴿الرحمن الرحيم﴾[4] و﴿العزيز الحكيم﴾[5] و﴿الملك القدوس﴾[6]، إلى آخرها، لأنها أسماء له ـ سبحانه ـ، والمسمى بها واحد، فلم تجر مجرى تعداد الصفات المتغايرة ولكن مجرى الأسماء المترادفة، نحو: الأسد والليث، وغير ذلك.

فأما قوله سبحانه: ﴿هو الأول والآخر والظاهر والباطن﴾[7]، فلأنها ألفاظ متضادة المعاني في أصل موضوعها، فكان دخول «الواو» صرفاً لوهم المخاطب ـ قبل التفكر والنظر ـ وعن توهم المحال، واجتماع الأضداد من المحال، لأن الشيء لا يكون ظاهراً باطناً من وجه واحد، وإنما يكون ذلك من وجهين مختلفين، فكان العطف ههنا أحسن من تركه، لهذه الحكمة الظاهرة، بخلاف ما تقدم مما لا يستحيل اجتماعه من الصفات في محل واحد.

وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿غافر الذنب وقابل التوب، شديد العقاب ذي الطول﴾[8] فإنما حسن العطف بين الاسمين الأولين لكونهما من صفات الأفعال، وفعله ـ سبحانه ـ في غيره لا في نفسه، فدخل حرف العطف للمغايرة الصحيحة بين المعنيين، ولتنزلهما منزلة الجملتين، لأنه ـ سبحانه ـ يريد تنبيه العباد على أنه يفعل

(١) سقط في أ.
(٢) سقط في أ.
(٣) سقط في أ.
(٤) الفاتحة: ١.
(٥) البقرة: ٢٩.
(٦) الحشر: ٢٣.
(٧) الحديد: ٣١.
(٨) غافر: ٣.

هذا ويفعل هذا، ليرجوه ويؤملوه. ثم قال: ﴿شديد العقاب﴾، بغير واو، لأن الشدة راجعة إلى معنى القوة والقدرة وهو معنى خارج عن صفات الفعل، فصار بمنزلة ما تقدم من قوله: ﴿العزيز العليم﴾[1]. وكذلك قوله: ﴿ذي الطول﴾، لأن لفظ «ذي» عبارة عن ذاته ـ سبحانه ـ فصح جيمع ما أصلناه، والحمد لله.

وفي هذه الآية تصديق لقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ ﴿إن الله ـ تعالى ـ كتب كتاباً هو عنده فوق عرشه، فيه: إن رحمني غلبت غضبي[2].

وذلك أن في أولها: ﴿تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم﴾، وعلمه محيط بما فوق العرش وما دونه. ثم قال: ﴿غافر الذنب وقابل التوب﴾، فهاتان صفتان من صفة الرحمة. ثم قال: ﴿شديد العقاب﴾ فهذه صفة واحدة، وقد سبقتهما صفتان من صفات الرحمة، واثنتان تغلب واحدة، وهما سابقتان لها في الذكر، فصحت رواية من روى: «سبقت»، ورواية من روى «غلبت غضبي». والله يجيرنا من غضبه ويتغمدنا برحمته وكرمه، لا رب غيره.

مسألة

قالت الخرنق بنت هفان:

هذا الاسم يقال فيه: «الخرنق»[3]، بالألف واللام، والقياس سقوطها، لأنه اسم علم، والعلم إذا نقل من الأجناس[4] لم تدخله الألف واللام وفي حال العلمية، كمرأة تسمى «مزنة» أو رجل يسمى «كعباً»، أو «قرداً»، أو «فيلاً».

---

(١) غافر: ٢.

(٢) في ب زيادة ويروى: سبقت غضبي.
والحديث أخرجه البخاري ٥٢٢/٣ كتاب التوحيد باب قول الله (بل هو قرآن) (٧٥٥٣/٧٥٥٤)، ومسلم ٢١٠٨/٤ كتاب التوبة ـ باب في سعة رحمه الله (٢٧١٥/١٥).

(٣) الخرنق: قال في اللسان: ولد الأرنب، يكون للذكر والأنثى وأنشد الليث:
لينة المس كمس الخرنق
وقال الخضري: خرنق علم امرأة من شعراء العرب منقول من ولد الأرنب وهذه المرأة أخت طرفة بن العبد لأمه. ـ لسان العرب ١١٤٧/١ حاشية الخضري ٦٢/١.

(٤) العلم هو كل اسم يعين المسمى نحو محمد ومصر وهو نوعان علم جنس أو علم شخص. والجنس اسم دال على كثيرين مختلفين بالأنواع، وقد استعمل النحاة هذا التعبير في مجال الدلالة على الشيوع =

فإن كان منقولاً من الصفة كالحارث والعباس، جاز إدخال الألف واللام فيه، لأن الألف واللام تدل على المعنى المعهود فيما دخلت عليه، (وهم يريدون)[1] الإشارة إلى ثبوت هذه الصفة في المسمى، ولا يريدون الإشارة إلى معنى الأرنب والقرد، ونحوهما في المسمى بذلك.

وإنما هي علامة وضعت للشخص ولفظه، ولا يراد بها إلا ميزة عن غيره، كما قال «بيهس» الملقب بنعامة حين سخر النعمان بن منذر منه، واستقبح اسم نعامة، فقال: أبيت اللعن، إن الاسم علامةٌ وليس بكرامة، ولو كان حسن الاسم شرفاً للمسمى لاشترك الناس في اسم واحد»، فكانت هذه من حكمه المأثورة.

فإذا ثبت هذا فالقياس أن لا يقال: الخرنق ـ بالألف واللام ـ في الاسم العلم، إلا أن له وجهاً يخرج عليه، وهو أن يراد وصف المرأة باللين وملاسة الجلد، أو غير ذلك من الصفات الموجودة في الخرنق، فيدخل الاسم معنى الصفة المنقولة إلى العلمية، فيدخله الألف واللام، كما قالوا: الرباب، والرباب منقولة من الأجناس لأنه السحاب، ولكنه مشتق من ربيت الشيء أربه، فكأنه يرب النبات بمائة ويصلحه، ثم سموا المرأة رباباً، فتارة يدخلون الألف واللام، كأنهم يريدون معنى الصفة، وتارة يجرون الاسم مجرى المنقول من الأجناس، كما قال:

علق القلب ربابا

ومما يقوي دخول معنى الصفة في «الخرنق» ونحوه ما حكاه سيبويه[2] من قولهم: مررت بسرج خز صفته، وبرجل أسد أبوه، فإذا كانوا قد أجروا الخز مجرى النعت في إعرابه، لموضع اللين الذي فيه، وهو اسم جنس، فلا يبعد أن يشار إلى ذلك المعنى في الأسماء المنقولة إلى العلمية، وبالله التوفيق.

= والعمومية في النوع الواحد. وعلم الجنس ما وضع لشيء بعينه ذهناً، وقد مثل النحاة لعلم الجنس بأم عريط للعقرب، وثعالة للثعلب، وأسامة للأسد. وعلم الشخص هو ما خصص في أصل وضعه بفرد معين فلا يتناول غيره من أفراد جنسه نحو محمد وفاطمة ـ انظر معجم المصطلحات النحوية (٥٥ ـ ١١٣).

(١) سقط في أ.

(٢) الكتاب ١/٢٢٨.

مسألة

قوله:

لا يـبـعـدن قـومـي

يسأل ههنا عن علامة الرفع في الفاعل الذي هو قومي فيقال: أمعرب هو أم مبني؟ ومحال أن يكون مبنياً، لأنه لا علة فيه توجب البناء، ولأنه متمكن بالإضافة، وإذا كان (معرباً)[1] فأين (حرف) الإعراب؟ أهو الياء أم الميم؟ ومحال أن يكون الياء حرف إعراب، لأنه الاسم المضاف (إليه، وليست من الاسم المضاف)[2] في شيء. فلم يبق إلا أن تكون «الميم» من «قومي» هي حرف الإعراب، وإذا كان كذلك فأين علامة الإعراب في حال الرفع والنصب؟

والجواب: أن الضمة التي هي علامة الرفع في الفاعل هي «واو» قصيرة الصوتِ، كما تقدم، و «الواو» تنقلب «ياء» عند مجاورة الباء، فتقول: هؤلاء مسلمي. فالواو ـ وهي علامة الرفع ـ قد انقلبت بالمجاورة ياء، فكذلك الضمة إذا قلت: مسلم، تنقلب كسرة إذ أضفته إلى نفسك، كما انقلبت الواو في الجمع المسلم حين أضفت إلى نفسك.

وإذا كان الواو ـ وهي أقوى من الحركة ـ تنقلب ياء في هذا الموطن، فما ظنك بالحركة وهي أضعف منها؟ فالكسرة الموجودة في اللفظ إذا قلت: قومي، عين الضمة التي قبل الإضافة، كما كانت الياء الأولى من قولك: مسلمي، هي الواو بعينها التي كانت في قولك: مسلمون، قبل الإضافة.

وأما في حال الخفض، فالكسرة التي هي علامة الخفض ممتزجة بصوت الياء إذا كانت الياء ساكنة، وباقية على حالها إذا كانت الياء متحركة، فاستوى اللفظ في حال الرفع والخفض إذا قلت: قومي، أو: غلامي، كما استوى في الجمع إذا قلت: هؤلاء مسلمون، مررت بمسلمي.

وأما الفتحة فقد غلب عليها صوت الياء، فاستوت مع الكسرة، وإذا كان الواو من «خاف» يغلبون عليها صوت الكثرة في حال الإمالة، حتى يكون اللفظ بها كاللفظ

---

(١) سقط في أ.

(٢) سقط في ب.

بباع إذا أميلت فما ظنك بالفتحة التي هي حركة، والحركة أضعف من الحروف، ولاسيما والفتحة أضعف الحركات؟ فاستوى لفظ علامات الإعراب في هذا الباب، لما ذكرناه من العلل والأسباب.

مسألة

قوله:

سـم العـداة...[1]...

السم ـ بالفتح ـ: عندي مصدر «سممته سماً»، إذا أطعمته السم، كما تقول: زبدته زبداً»، إذا أطمته بالزبد. وأما الزبد فهو الاسم. فإذا فتحت السين فالعداة مخفوض في موضع نصب، لأنه المفعول في المعنى، (وإذا ضممت «السين» فلا موضع له إلا الإضافة المحضة)[2].

ورواية من رواه بفتح السين أحصن للغة وأصح في المدح، لأنك تجعل العداة مفعولين بهذا المصدر، فإذا ضممت «السين» فالسم اسم، فترجع إضافته إضافة ملك واستحقاق لا على نحو إضافة المصدر إلى المفعول، فيكون كقولك: رماح العداة، أو: سلاح العداة، فيكون كالكلام المحتمل للمدح وغيره.

وإذا كان مصدراً كان في معنى الفعل، تريد أنهم يسمون العداة، أي: يقتلونهم. ولا بد من المجاز في كل هذا، فمجاز الكلام إذا جعلته مصدراً حذف المضاف، كأنك قلت: ذوو سم العداة، وإذا جعلته اسماً، فمجازه التشبيه، أي: إنهم بمنزلة السم.

وقد تخرج رواية الضم على وجه، وهو أن السم لا يكون إلا قاتلاً، ولا يراد إلا

---

(١) جزء من بيت من الكامل للخرنق والبيت بكامله والذي بعده:

لا يبعدن قومي الذين هم ... سم العداة وآفة الجزر

النازلين بكل معترك ... والطيبون معاقد الأزر

ـ انظر الكتاب ١/٢٤٦ ـ المحتسب ٢/١٩٨ ـ أمالي بن الشجري ١/٢٤٤ الإنصاف ٤٦٨ ـ الخزانة ١/٢٩١ ـ شرح الشواهد للعيني ٣/٦٠٣ ـ همع الهوامع ٢/١١٩ ـ الدرر اللوامع ٢/١٥٠ ـ الأشموني ٣/٦٨.

(٢) سقط في أ.

ليقتل به، وليس كالرماح والسلاح لاختلاف المنافع والأغراض، فصار معنى الكلام: إنهم قاتلو العداة. وعبر بالسم عن هذا المعنى.

ورواية الفتح أبين بصحيح الكلام.

وأما قوله:

وآفــة الجــزر[1]

فمجازه أيضاً التشبيه، جعلهم بمنزلة الآفة للجزر. والآفة اسم ليس بمصدر عندي، لأنه على وزن «فعلة»، كالعظمة والحدبة وغير ذلك، وإن كان قد وجد في المصادر هذا المثال، كالعجلة والحركة. ولكن لما لم نجد منه فعلاً[2] ولا اسم فاعل، حكمنا بأنه اسم غير مصدر.

فإن قيل: فقد قالوا: «رجل مؤوف»: إذا كانت به آفة؟

قلنا؛ باب «مؤوف»، كباب «محموم» و«مجنون»، والحمى ليست بمصدر، وكذلك «الجان» و«الجنة». ولكن العرب قد تجعل ما فيه الشيء بمنزلة المفعول، وما له الشيء بمنزلة الفاعل وإن لم يكن له فعل، كقولهم: فيمن له رمح: رامح، وفيمن له نبل نابل، وفيما فيه الحمى[3]: محموم.

ومكان مضبوب ومسبوع، من الضباب والسباع. ومنه طعام مسوس ومدود إذا وقع فيه السوس والدود. على أنه قد يقال: ساس الطعام وداد، وسوس ودود، فهو مسوس ومدود. ولكن الأول مقول أيضاً. فثبت من هذا (ان)[4] «الجزر» مخفوض بالإضافة، وليس له موضع إلا الخفض بخلاف «العداة» إذا فتحت السين من «سم».

وأما «العداة» فجمع «عاد»، كما تقول: «دُعاة» في جمع «داع». وأما «أعداد» فجمع «عداً»، كما تقول: «أضلاع» في جمع «ضلع». وأما «عداً» فليس له واحد من لفظه، وإنما هو اسم للجمع كقوم ورهط.

---

(١) انظر المصادر السابقة.

(٢) قال في اللسان: آف القوم وأوفوا وإيفوا: دخلت عليهم آفة. لسان العرب ١/١٧١.

(٣) في المخطوط الشيء والمثبت هو الصواب لنظيره فيما قبله.

(٤) سقط في ب.

وأما «عدو» فيقع للواحد والاثنين والجمع، لأنه ـ والله أعلم ـ بمنزلة ما جرى من المصادر على فعول: كالولوع والقبول، فلذلك لم يثن ولم يجمع، قال الله سبحانه: ﴿هم العدو فاحذرهم، قاتلهم الله﴾[1].

وقد يجوز أيضاً أن يكون أعداء (جمعاً)[2] لعدو، على تقدير حذف الحرف لا الزائد، فيكون كالثلاثي المجموع على أفعال، يقوي ذلك أنهم قد قالوا في المؤنث: «عَدُوّة الله». ولو كان مصدراً ما ساغ فيه ذلك، والوجهان متكافئان في القياس والنظر، وبالله التوفيق. وأما «الجزر» فيجمع «جزور»، وهي فعول بمعنى مفعول.

وقد كان قياسه أن يكون بهاء التأنيث كالحلوبة والركوبة، ولكنهم جعلوه اسماً مخصوصاً بالإبل دون غيرها، فضعف الاعتماد على الفعل، الذي هو الجزر، وسار الاسم الذي لا ضمير فيه، فلم تدخله تاء التأنيث، إذ لا يؤنث في الصفات إلا ضمائرها، ولا في الأفعال إلا فاعلوها. وسيأتي بيان ذلك. وقد مر منه أصل في باب الفاعل والمفعول.

فإن قيل: ما الحكمة في تخصيص «النازلين» بالنصب على الإضمار، ورفع «الطيبين»؟ وهل ذلك لمعنى؟ أو الحكم فيهما سواء؟

فالجواب: أن القطع في «النازلين» بنصبه على الإضمار أولى، والرفع في «الطيبين» أولى من النصب، لأن معه واو العطف، فصار في حكم المعطوف[3] على «سم العداة» و«آفة الجزر»، وليس في «النازلين» واو تشركه مع ما قبله في الرفع، فكان أولى بالنصب ومخالفة الإعراب.

فإن قيل: فهلا أدخل الواو على «النازلين» دون «الطيبين»، أو أدخلها عليهما معاً؟

فالجواب: ان «واو» العطف وضعت لتعطف الشيء على غيره، لا لتعطف الشيء على نفسه، فإذا تغايرت معاني الصفات حسن العطف، كقولك: الكاتب والشاعر.

---

(١) المنافقون: ٤.
(٢) سقط في أ.
(٣) في ب العطف.

وإذا تقاربت معانيها قبح العطف، كقولك: الخطيب الفصيح. وههنا «النازلين» في معنى سم العداة، لأنهما في معنى الشجاعة، وأما «الطيبون» ففي معنى الصفات، وهو مخالف بمعنى الشجاعة والسخاء.

فدخلت «الواو» للعطف كما دخل في قوله: «وآفة الجزر» عطفاً على «سم العداة» لتغاير الصفات. والله ـ سبحانه وتعالى ـ أعلم.

باب العطف[1]

العامل في المعطوف مضمر يدل عليه حرف العطف، وهو في معنى العامل في الاسم الأول وكأنك إذا قلت: قام زيد وعمرو، قلت: قام زيد وقام عمرو، وأغنت الواو عن إعادة الفعل، وإنما قلنا ذلك للقياس والسماع.

أما القياس فإنه ما بعد حرف العطف لا يعمل فيه ما قبله، ولا يتعلق به إلا في باب المفعول معه، لعلة تذكر هناك. ووجه آخر، وهو: أن النعت هوالمنعوت في المعنى، وليس بينه وبين المنعوت واسطة، ومع ذلك فلا يعمل فيه ما يعمل في المنعوت في أصح القولين، (فكيف)[2] بالمعطوف الذي هو غير المعطوف عليه، وبينهما واسطة وهو الحرف؟

وأما ما يدل على إضمار (العامل من)[3] السماع، فقول الأنصاري:

بل بني النجار، إن لنا فيهم قتلى وإن تره[4]

---

(١) العطف من عبارات البصريين والنسق من عبارات الكوفيين ومعنى العطف الاشتراك في تأثير العامل، وأصله الميل كأنه أميل به إلى حيز الأول وقيل له نسق لمساواته الأول في الإعراب، وهذا الضرب من التوابع لا يتبع إلا بتوسط حرف «من» قيل ان الثاني فيه غير الأول فلم يتصل إلا بحرف عطف كان يأتي بعد أن يستوفي العامل عمله وهو غير الأول فلم يتصل إلا بحرف، وأما ما كان الثاني فيه الأول فيتصل بغير حرف كالنعت وعطف البيان والتأكيد. قال أبو حيان: ولكونه بأدوات محصورة لا يحتاج إلى حدة ومن حده كابن مالك بكونه تابعاً بأحد حروف العطف لم ينصب مع ما فيه من الدور ولتوقف معرفة المعطوف على حرفه، ومعرفة الحرف على العطف. ـ همع الهوامع ١٢٨/٢، شرح المفصل ٧٥/٣.

(٢) سقط في ب.

(٣) سقط في أ.

(٤) ذكره ابن هشام ضمن أبيات في سيرته لخالد بن عبد العزى ـ انظر الروض الأنف مع سيرة ابن هشام ٣٧/١ ـ ٣٨ وقال السهيلي: وقوله: «فيهم قتلى وإن تره» أظهر إن بعد الواو أراد: إن لها قتلى وترة، والترة: الوتر، فأظهر المضمر وهذا البيت شاهد على أن حروف العطف يضمر بعدها العامل المتقدم.

أراد: قتلى وترة، ثم أظهر «إن»، فدل على ما قلناه.

وهذا الأصل مستتب في جميع حروف العطف إلا في «الواو» الجامعة، وهي التي تعطف الاسم على اسم لا يصح انفراده، كقولك: اختصم زيد وعمرو، وجلست بين زيد وعمرو، فإن «الواو» ها هنا تجمع بين الاسمين في العامل، فكأنك قلت: اختصم هذان، واجتمع الرجلان، إذا قلت: اجتمع زيد وعمرو.

ومعرفة هذه الواو أصل ينبني عليه فروع كثيرة، منها أنك تقول: رأيت الذي قام زيد وأخوه، على أن تكون «الواو» جامعة، وإن كانت عاطفة لم يجز، لأن التقدير: قام زيد وقام أخوه، فخلت الصلة من عائد يعود على الموصول.

ومنه قوله سبحانه: ﴿وجمع الشمس والقمر﴾[1]، غلب المذكر على المؤنث لاجتماعهما، ولو قلت: طلع الشمس والقمر، يقبح ذلك، إلا أن تريد الواو الجامعة، وأما في الآية فلا بد أن تكون جامعة، لأن لفظ «جمع» يدل عليها.

فصل

وأما «الفاء» فهي موضوعة للتعقيب[2]، وقد تكون للتسبيب والترتيب[3]، وهما راجعان إلى معنى التعقيب، لأن الثاني بعدهما أبداً إنما يجيء في عقب الأول، والتسبيب نحو: «ضربتُه فبكى»، والترتيب مثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿أهلكناها فجاءها بأسنا﴾، دخلت الفاء لترتيب اللفظ، لأن الهلاك يجب تقديمه في الذكر، لأن الاهتمام به أولى، وإن كان مجيء البأس قبله في الوجود. ومثله:

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد بعد ذلك جده[4]

---

(١) القيامة: ٩.

(٢) والتعقيب في كل شيء بحسبه نحو قوله تعالى: «وأنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة» ـ همع الهوامع ١/١٣١.

(٣) وأنكر إفادتها الترتيب الفراء مطلقاً لقوله تعالى: «أهلكناها فجاءها بأسنا» ومجيء البأس سابق للإهلاك. وأجيب بأن المعنى أردنا إهلاكها أو بأنها للترتيب الذكري وكذلك أنكره الجرجي في الأماكن والمصر لقول الشاعر: (بين الدخول فحومل). همع الهوامع ١/١٣١.

(٤) البيت من الخفيف وهو لابي نواس ديوانه ١٢٢ ـ انظر همع الهوامع ٢/١٣١ الدرر اللوامع ٢/١٧٣ ـ الخزانة ٤/٤١١ ـ الأشموني ٣/١٩٤.

دخلت «ثم» لترتيب الكلام، لا لترتيب المعنى في الوجود.

وأما قوله تعالى: ﴿وإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله﴾[1] فالفاء (على) أصلها من التعقيب، وإن كانت الاستعاذة قبل القراءة، إلا أن العرب تعبر بالفعل عن ابتدائه تارة، وتعبر به عن انتهائه والفراغ منه أخرى، فعلى هذا يكون معنى (قرأت) في الآية: أي شرعت في القراءة، وأخذت في أسبابها.

ونحو منه ما جاء في الحديث من قوله: (فصلى الصبح حين طلع الفجر)[2] يريد ابتداء الصلاة. وأما قوله: ثم صلاها من الغد بعد أن أسفر يريد الفراغ منها. وحديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في إمامة جبريل: صلى الظهر حين زالت الشمس، معناه ابتداء الصلاة. وأما قوله: (وصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله)[3] فيحتمل أن يكون عبر بالفعل عن ابتدائه، أو عن الفراغ منه.

ومن ههنا نشأ الخلاف بين الفقهاء في دخول (الظهر)[4] على العصر، والعصر على الظهر.

مسألة

وأما «حتى» فموضوعة للدلالة على أن ما بعدها غاية لما قبلها، وغاية كل شيء حده، ولذلك كان لفظها كلفظ الحد: حاء قبل تاءين، والحد: حاء قبل دالين، والدال كالتاء في مخرجها وشدتها، لا تفارقها إلا في الجهر، فكانت لقوة الجهر أولى بالمعنى القوي وهو الاسم والفعل، و«حتى» حرف معناه في غيره لا في نفسه بخلاف الاسم، ومن حيث كانت «حتى» للغاية خفضوا بها كما يخفضون بإلى التي لانتهاء الغاية.

---

(١) النحل: ٩٨.

(٢) أخرجه النسائي ١/٢٤٩ (٥٠٢).

(٣) أخرجه الشافعي في الأم ١/٧١ ـ كتاب الصلاة ـ باب جماع مواقيت الصلاة ـ وأحمد في المسند ١/٣٣٣ ـ وأبو داوود ١/٢٧٤ ـ ٢٧٨ كتاب الصلاة ـ باب ما جاء في المواقيت (٣٩٣)، (والترمذي ١/٢٧٨ كتاب الصلاة ـ باب مواقيت الصلاة (١٤٩) ـ وابن خزيمة ١/١٦٨ ـ كتاب الصلاة ـ باب فرض الصلاة على الأنبياء (٣٢٥) ـ والدارقطني ١/٢٥٨ ـ كتاب الصلاة ـ باب إمامة جبريل (٦ ـ ٩).

(٤) سقط في ب.

والفرق بينهما أن «حتى» غاية لما قبلها وهو منه، وما بعد «إلى» ليس مما قبلها، بل عنده انتهى ما قبل الحرف، ولذلك فارقتها في أكثر أحكامها.

ولم تكن «إلى» عاطفة لانقطاع ما بعدها عما قبلها، بخلاف «حتى».

ومن حيث دخلت «حتى» في حروف العطف، لم يجز دخولها على المضمر المخفوضَ إذا كانت خافضة، لا تقول: قام القوم حتاك، كما لا تقول: قام القوم وك.

ومن حيث كان ما بعدها غاية لما قبلها لم يجز في العطف: قام زيد حتى عمرو، ولا: أكلت خبزاً حتى تمراً، لأن الثاني ليس بحد للأول ولا طرف.

مسألة

أو: وضعت للدلالة على أحد الشيئين المذكورين معها، ولذلك وقعت في الخبر المشكوك فيه، من حيث كان الشك تردداً بين أمرين من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، لا أنها وُضِعت للشك، فقد تكون في الخبر ولا شك فيه إذا أبهمتَ على المخاطب ولم تقصد أن تبين له، كقوله سبحانه: ﴿إلى مائة ألف أو يزيدون﴾[1]، أي: إنهم من الكثرة بحيث يقال فيهم: هم مائة ألف أو يزيدون.

فأو على بابها دال على أحد الشيئين، إما مائة ألف بمجردها، وأما مائة ألف مع زيادة، والمخبر في كل هذا لا يشك.

وقوله تعالى: (فهي كالحجارة أو أشد قسوة)[2]، ذهب الزَّجَّاج في هذه، والتي في قوله: (أو كصيب من السماء)، إلى أنها «أو» التي للإباحة، أي: فقد أبيح للمخاطبين، أن يُشَبِّهوا بهذا أو هذا.

وعندي أن «أو» لم توضع للإباحة في شيء من الكلام، ولكنها على بابها، أما قوله تعالى: ﴿أو كصيب من السماء﴾ فإنه ذكر مثلين مضروبين للمنافقين في حالتين مختلفتين، فهم لا يخلون من (إحدى)[3] الحالتين، فأو على بابها من الدلالة على أحد المعنيين.

---

(١) الصافات: ١٤٧.
(٢) البقرة: ٧٤.
(٣) سقط في أ.

وهذا كما تقول: «زيد لا يخلوا أن يكون في الدار أو في المسجد»، ذكرت «أو» لأنك أردت أحد الشيئين. وتأمل الآية مع ما قبلها في التفسير تجدها كما ذكرت لك.

وأما قوله تعالى: (فهي كالحجارة أو أشد قسوة)، فإنه ذكر قلوباً ولم يذكر قلباً واحداً، فهي على الجملة قاسيةٌ، وعلى التعيين: إما كالحجارة، ففيها ما هو كذلك، وإما أشد قسوة ففيها ما هو كذلك أيضاً. ومثل هذا قول ابن عُلْيَة:

فقالـوا لنا: ثنتان لا بـد منهمـا[1]

أي: لا بد منهما على الجملة: ثم قال:

صـــدور رمـاح أشـرعـت أو سـلاسـل

يريد في حق كل منهم على التعيين، لا بد له من هذا أو من هذا، وأما في الجملة فالأمران واقعان جميعاً.

وقد يجوز في قوله عز وجل: ﴿أو أشد قسوة﴾ أن يكون مثل قوله: (مائة ألف أو يزيدون)[2].

وأما أو التي للتخيير فعلى أصلها، لأن المخبر إنما يريد أحد الشيئين.

وأما «أو» التي زعموا أنها للإباحة (نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، فلم توجد الإباحة)[3] من لفظ «أو» ولا من معناها، وإنما أُخِذَتْ من صيغة الأمر مع قرائن الأحوال.

و «أو» غير معتمدة في هذا الكلام، وإنما دخلت لغلب العادة في أنَّ المشتغل بالفعل الواحد لا يشتغل بغيره، وأن المجالس للحسن أو ابن سيرين غير جامع بينهما معاً، ألا ترى أن المأمور بهذا لو جمع بين الشيئين المباحين لم يكن عاصياً، علماً بأن «أو» ليست ههنا معتمدة. والله أعلم.

---

(١) البيت من الطويل لجعفر بن علية الحارثي ـ انظر همع الهوامع ١/١٣٤ ـ مغنى اللبيب ١/٦٥ ـ الدرر اللوامع ٢/١٨١ ـ الأشموني ٣/١٠٧.

(٢) الصافات: ١٤٧.

(٣) سقط في المخطوط والمثبت من بدائع الفوائد ١/٢٢٣.

وأما «لَكِنْ» فأصح القولين[1] فيها: أنها مركبة من «لا» و«إنَّ»، (والكاف)[2].

و«الكاف» التي هي للخطاب ـ في قول الكوفيين ـ ما أراها إلا كاف التشبيه، لأن المعنى يدل عليها إذا قلت: ذهب زيد لكنَّ عمراً مقيم، تريد: لا كفعل عمرو.

فلا لتوكيد النفي عن الأول، وإنَّ لإيجاب الفعل الثاني، وهو المنفي عن الأول، لأنك ذكرت الذهاب الذي هو ضده فدل على انتفائه.

فلا تقع «لكنَّ» إلا بين كلامين متنافيين، فلذلك تركبت من «لا» و«الكاف» و«إن»، إلا أنهم لما حذفوا «الهمزة» المكسورة، كسروا الكاف إشعاراً بها. ولا بد بعدها من جملة إذا كان الكلام قبلها موجباً، شَدَّدْتَ نونها أو خَفَّفْت، (فإذا كان ما قبلها منفياً اكتفيت بالاسم المفرد بعدها إذا خففت)[3] النون منها، لعلم المخاطب أنه لا يضاد النفي إلا الإيجاب، فلما اكتفت باسم مفرد ـ وكانت إذا خففت نونها لا تعمل ـ صارت كحروف العطف، فألحقوها بها، لأنهم حين استغنوا عن خبرها بما تقدم من الدلالة، كان إجراء ما بعدها على ما قبلها أولى وأحرى، ليتفق اللفظ كما اتفق المعنى.

فإن قيل: أليس مضادة النفي للوجوب بمثابة مضادة الوجوب للنفي، وهي في كل حال لا تقع إلا بين كلامين متضادين، فلم قالوا: ما قام زيد لكن عمرو، اكتفاء بدلالة النفي على نقيضه وهو الوجوب؟ ولم يقولوا: قام زيد لكن عمرو (اكتفاء)[4] بدلالة الوجوب على نقيضه وهو النفي؟

فالجواب: أن الفعل الموجب قد يكون له معان تضاده وتناقض وجوده، كالعلم فإنه يناقض وجوده الظن والشك والغفلة والموت، وأخص أضداده به الجهل، فلو

---

(١) مذهب البصريين أنها بسيطة وقال الفراء: أصلها لكن أن فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون لكن للساكنين وقال باقي الكوفيين: مركبة من: لا وإن والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفاً ـ انظر مغنى اللبيب ١/٢٩١.

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام.

(٣) سقط في أ.

(٤) سقط في أ.